وبعد فان العامل في الحوطي ما الفه الشيخ الضمير حرف لأن فيه من التعيين والاشارة الى المرجوع اليه ما ليس في المظهر النكرة ولا معنى التعريف سوى التعيين والاشارة ولوان ضم سلك المثل

حذا لا يشبه فتكم اماننا

ح اي ما تفقا ... للاخوان ... الاضافة في قوله ... مع ان ... المصدر ... ما يعد خلاف له

للاخوان ... اذ لو كان ... المشتق ...

... ما التقى ... وهو يقتضي التغاير اذ لا يكون الشيء مناسبا لنفسه ولا تغاير بين الدخول والدخول مثلا كذا فهم

قوله اي داعيا بالصلاة) الدعاء كالسؤال طلب الادنى من الاعلى عكس الامر والالتماس طلب المساوي من المساوي وانما فسر الصلاة بالدعاء اشارة الى ان الحال حال من الفاعل لا من المحذوف لان المناسب ان يكون فاعل الحمد والصلاة واحدا وقيده بالصلاة لان الداعي المطلق اعم من المصلي وفسر الصلاة بالرحمة احترازا عن معناها الاخر ولم يقيده بالرحمة اولا اشارة الى ان الحمد المراد الدعاء بلفظ الصلاة بخصوصها وانما لم يجعله حالا محققة عن الفاعل كما ان الصلاة على الصلاة القلبية لان كلا من الصلاة والحمد لا بد له من التفات القلب اليهما والا لم يكن حمدا ولا صلاة فيلزم التفات القلب الى الشيئين دفعة واحدة وهو محال بخلاف الحالية للصلاة فانها غير متوقفة على الالتفات بل يكفيها مجرد نية في الخيال ابو طالب

قوله نعتد الحمد) اشارة الى ان قوله مصليا حال مقدرة مستقبلة اي ما يقارن زمانه نفسه لا زمان عامله ووجه التسمية في الاول ان الحال المحقق مقدر محذوف والحال اللفظي زمانه مستقبل بالنسبة الى زمان عامله وفي الثانية ضد ذلك ابو طالب (قوله ان احمد رخلقه) اقول الاخفى ما في ظاهر الحديث من التكرار ولدفعها اجوبة الاول حمل الحمد المكرر على ارادة الاخبار والاخير على نفس الاختيار وحمل

وحمل الفعل على الارادة من اقامة المسبب مقام السبب وتسمية المسبب

باسم السبب وذلك شائع كما في قوله تعالى اذا قرأت القرآن فاستعذ وقوله

تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وهذه الوجه بأحد طرق

ثلاث الاولى حمل الفعل ان يحمل الافعال على معنى الارادة والثاني

بمعنى نفس الاختيار وهذا الاظهر (راجع كتبهم) وهم مهتدون جميع نبينا محمد

(انه [illegible] على قائم قاعد) في [illegible] ولا الى اهلهم يرجعون

الاول بالثالث بالاول والثاني بالثاني والاول بالثالث

والثاني بالثاني بالاول والاول بالثاني والثالث هذا صراط مستقيم فهم لها مالكون

والثالث بالثالث بالاول والثاني بالثاني وانا لم يحفظ في سورة الاخلاص

(او الاول بالثالث)

السرطان

من اول الحجر من اضافة المسمى الى الاسم اي من الطالع الاول المسمى

بالسرطان اذ هو اول الطالع بحسب الذهاب وقوله الى اول الجدي اضافة المسمى الى الاسم اي

الى الطالع الاول المسمى بالجدي اذ هو اول الطالع بحسب العود عكس [illegible] كذا فهم

Sayın [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] Allah [illegible]

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله لايساعده الذوق السليم رد للفاضل عصام وذلك لأنه جعل اللام ح للاستغراق
لأنه لايمكن جعله للجنس لأن كل أحد غيره تعالى يحب لجنس الحمد أيضا فلابد ان يجعل اللام للا
ستغراق وح لايشمل غيره تعالى لأنه لايجب حمد عدوه فلايجب كل حمد بحلا فه تعالى لأن
كل حمد يرجع اليه تعالى فيحبه فاذا لم يكن بد من حمله على الاستغراق كان المعنى ان كل حمد يجب كل حمد
وهذا لايفيد الا ان غيره تعالى ليس محبا لكل حمد وأما عدم كونه جديرا له او لجنسه فلا و
لاخفا ان نفي هذا او فى بمقام الثنا وانما يفيده تفسير اللارى قوله عطف تفسير للتعيين
هكذا فى أصل النسخ والصواب للتعيين بيانه قوله وفى الصحاح والقاموس النبوة الخ عبارة القاموس
والنباوة ما ارتفع من الأرض كالنبوة والنبى فما نقله منه نقل بالمعنى وعما نقلناه لك من
نص عبارته علم انه يصح ان يكون منقولا من النبى بمعنى ما ارتفع من الأرض فليت شعرى
لم لم يجعله منقولا منه كما جعله مأخوذا من النبوة والنباوة قوله فعيل بمعنى مفعول
كذا فى النسخ التى بأيدينا وفيه ان ما نقله من الكتابين يقتضى ان يكون فعيلا بمعنى فاعل لأن الار
تفاع لازم فلعل ما وقع فى عباراتهم كعبارة المحلى شرح جمع الجوامع والعصام وغيرهما من
قولهم اى مرفوع ليس مقصودهم منه أنه فعيل بمعنى مفعول بل غرضهم ان ارتفاعه عليه الصلاة
والسلام برفعه تعالى ولايغترنك تفسيرهم النبوة بالرفعة لأن الرفعة اسم من الارتفاع
لا من الرفع ولذا صحح بعض النسخ بالخطوط على هذه المقولة ويؤيد هذا عدم تصريح المحشى
فى عديله وهو ما اذا كان من النبأ بكونه بمعنى الفاعل او المفعول قوله وتصغيره نبى

مهموز

بحذف الياء الثالثة فى الشافية فى باب التصغير اذا التقت ثلث ياآت حذفت الاخيرة نسيا قوله والجمع انبياء بقلب الواو
همزة لوقوعها بعد الف زائدة فى الطرف قوله والا جملته خ ابتداء وليس عطفا على ان جملت [illegible] وهو ظاهر
قوله لانه انباء عنه الخ ينشعر بان اختار على هذا ان يكون فعيلا بمعنى فاعل ويصح ان يكون بمعنى مفعول كما بينه البنانى
فى حاشية شرح جمع الجوامع قوله وانما جمع على انبياء اى مع ان هذا الوزن مختص بجمع الفعيل الناقص كاتقياء
قوله وقيل انه منقول من النبى بمعنى الطريق فى القاموس فى باب النبوة والنبى كغنى الطريق وفى باب النبأ النبى الطريق
الواضح فكل منهما هنا ممكن وان كان الاول اظهر قوله من ان فاعلا اسما كذا فى اصل النسخ والصواب ما صحح به بعضها
النسخ بزيادة لفظ قوله قبيل من ان قوله باطن فى نفسه لاقتضائه مساوات كل واحد منهم بالنبى صلى الله عليه وسلم قوله
واستوى جميع الصحابة فى الفضل مع ان افضلهم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على رضى الله تعالى عنهم قوله كما نطق به الحديث
ونصه وما زال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى احبه واذا احببته كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به
ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى بها وان سألنى اعطيته ولئن استعاذ لاعيذنه قوله وهذا مبنى على وحدة
الوجود اى كون هذا جوابا مبنى على وحدة صفة الفانى والمفنى فيه والا بان يقال مثل صفة المفنى فيه يوجد فى الفانى
لا عينه فلا وظاهر انه يمكن الجواب ح بان فى العبارة مسامحة للمبالغة فى وصفهم قوله سمعه منه اى هذا التأويل
من الشارح قوله على المبالغة الاولى على التكلف مثل التحلم والتشجع ولا يلزم من التكلف فى تحصيل شئ حصوله بالتمام
قوله لمجرد الارتباط اى للآداب التى يستفيدونها منه بيد كثرة ويمنه لا للاختصاص حتى يحتاج الى القول بالفناء وحتى يرد
انهم رضى الله تعالى عنهم عالمون بان غيره عليه الصلاة والسلام لا تحصى لهم فكيف يسعون فى تحصيل المحال تأمل قوله
باعتبار المخاطب اى لا باعتبار التأليف والخطاب هنا عام لكل طالب قوله ان كانت ابتدائية والاستقبال بالنظر الى
التأليف ح قوله والالفاظ الخ عطف على المعانى الخ هذا لان حل الفوائد بالذات انما يصح على المعانى قوله على تقدير
جعلها الخ كذا فى اصل النسخ والصواب وعلى ای تقدير اى من جعل ما كناية عن المعانى او الالفاظ ح جعل مبتدأ وقوله
بتنزيل خبره قوله وفى هذا التعبير الخ اى فى تعبير الشارح بهذا الدال على تعيين المشار اليه وجعله نصب العين

وذلك انما يكون باعتبار التدوين والترتيب الخاص بقرينة ان مدح الشارح مدح الكتاب من حيث هو لا
من حيث قيامه بمحل مخصوص للاشارة الى ان المشار اليها المعاني من حيث التدوين والترتيب الخاص لا من حيث
القيام بمحل او الالفاظ من حيث دلالتها على تلك المعاني واقتصر المحشي على المعاني لانها الاحتمال الراجح لما مر
قوله في التسمية اى التسمية الآتية في قول الشارح وسميتها بالفوائد الضيائية قوله كي لا يلزم الا
شتراك الخ اى وكل منهما خلاف الاصل اذ الاصل ان يكون لكل لفظ معنى كما مر قوله فلعل معنى الخ اى
لعل ما ذكر في الصحاح من قوله آنچه الخ معنى للفائدة نقلت اليه من الوصفية لان ما يفيده عبارة التاج
ان الفائدة في الاصل الشيء الزائد وعبارة القاموس انها في الاصل الشيء الحاصل فمعناها وصفي لان
الوصف ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين وهي كذلك على تفسيرها بخلاف تفسير الصحاح
حيث عين الذات وقال از دانش ومال اى العلم والمال قوله الى زيادة اعتبار وهو قول الشارح باعتبار
ان الكتاب رسالة النظر في زيادة هذا الاعتبار مع انه كما سماه كتابا سماه رسالة حيث قال في صدر
رسالته هذه الخ كما قال بتحصيل ان كتابه الخ بل تسميتها رسالة اقرب الى الاصالة من تسميتها كتابا لانه
يمكن ان يقال انما سماه كتابا للازدواج بقوله ليس كتب السلف تأمل قوله وهو اى ما ذكر من تلك
المشارق والاولى ان يفسر السرطان والجدي بان يقال السرطان في غاية القرب من القطب الشمالي من
بين المشارق والجدي في غاية القرب من القطب الجنوبي من بينها ويقتصر على ذلك تأمل قوله من القطب
الشمالي صوابه الشمالي بالياء كما صحح به بعض الشيخ قوله بستر ذنوبه الضمير لله تعالى فيكون من
قبيل حب رمانك اى حب الرمان وذلك الحب لك فالمضاف الى الرمان والى المخاطب هو الحب لكن اضافته
الى الاول لبيان الجنس والى الثاني للاختصاص كما قرر في محله قوله يقال سبقه وسابقه الخ يريد ان
السابقة مصدر كالعافية وان اضافتها الى العمل ظرفية اى بلا سبق الصادر على اقترانه في العمل الموجب للغفران
والظاهر ان يجعل الاضافة من اضافة المصدر الى فاعله اى بلا سبق عمل منه على الغفران فضلا عن ... قوله

وحمل بمعنى الستر كذا فى أصل النسخ والظاهر وجعله كما صحح فى بعض النسخ ويمكن ان يكون الباء بمعنى على وقس
عليه قوله الآتى ما اذا حمل بمعنى الستر قوله بخلاف ما اذا الخ متعلق بقوله والا لم يقصد الخ قوله احتاج استخراج
المعنى الأول الخ اى بخلاف المعنى الثانى فلا يحتاج حينئذ استخراجه الى معونة التوسع أو الحذف قوله احتاج استخراج
المعنى الثانى الخ اى بخلاف المعنى الأول فلا يحتاج استخراجه الى التجريد قوله وهو تذييل لدفع توهم الخ قال فى التلخيص
التذييل تعقيب جملة بجملة أخرى مشتملة على معناها للتأكيد نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى الا الكفور
ونحو قل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا ثم قال التكميل ان يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود
بما يدفعه نحو فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمى ونحو أذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين ثم قال
الاعتراض ان يؤتى فى اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لنكتة سوى دفع الايهام كالتنزيه والتنبيه
الى ان قال وقال قوم قد تكون النكتة فيه غير ما ذكر ثم جوز بعضهم وقوعه آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها فيشمل التذييل
وبعض صور التكميل وذلك البعض ما اذا كان جملة فبهذا ظهر ان جملة وما توفيقى الا بالله اعتراض تكميل لا اعتراض
تذييل لانها لدفع توهم العجب فى الاعتراض الخفى نفسه والتذييل نكتة التأكيد لا غير فلعل المحشى اراد بالتذييل المعنى اللغوى
لا الاصطلاحى تأمل قوله اذ لا يصح حمله على الخ على المقدر اى لا وجه لصحة عبارة الشارح الا بتفسير النفى بالترك قوله
بتأويل النفى الخ لأن النفى الذى وقع فى عبارة النحاة من قولهم لا وما ولم ولما الى غير ذلك للنفى بمعنى الحكم بالانتفاء اذ لم يضرب
زيد مثلا بمعنى النفى ضرب زيد قوله وذلك بحمل الاضافة فى الحيثية فيه انه اذا حملها فيها على الاختصاص ولم تكن فى الحيثية
كذلك ايكل من تقييد الشيء بنفسه الا ان يكفى بالتغاير قوله ولأن المأمور به فى الحديث الخ كذا بالعاطف فى اصل النسخ
والصواب اسقاطه كما صحح بعض النسخ بالخط عليه فيكون علة لتركهم الحمد فيما لا يعتنون به بقى ان مراد الدارى بقوله فانهم
انما يستحقون جعله جزءا فيما يعتنون بشأنه الخ الجعل جزءا للكتب فى كتب يعتنون بها فالمراد بما يعتنون بشأنه فى قوله
مكتوب يعتنون بشأنه لا مفعولا مطلقا بقرينة ان السؤال بالكتابة فحمل المراد من قول المحشى والأمور الخسيسة
نحو الدفاتر من المكتوبات الخسيسة فيكون من عطف العام على الخاص فحينئذ لا وجه لايراد هذه العلة لأن مقتضى الحديث

على ما افاده الشارح واللاري والخ نفس الأمر بالتلفظ وايراد هذه العلة يقتضي ان يكون مقتضى الأمر
بالكتابة ايضا والا فلا احتياج الى الاعتذار للترك لا في الكتابة ونحوها بأنها ليست من الأمر ذي البال
والشارح الآن يبني الاعتذار على التنزل عن ان مقتضى الحديث الأمر بالتلفظ فقط قوله اما لانه الذي فرع الخ
لان المراد بقوله رح بان جعله جزءا الجزء الكتبي لا اللفظي فهنا لم يقع الأول لا الثاني فلا وجه للسؤال هنا
فتأمل وهما قوله واما لانه مبني الخ يعني سماه توهما لانه مبني على توهم جعل الباء في الحديث صلة الابتداء
وانما كان توهما اذ لا يتحقق الامتثال بالحديث حينئذ الا في الاقوال والالفاظ لا في الافعال لأن مبتدأ الشيء اوله
لزم ان يكون منه والحمد قول فلا يمكن جعله مبتدأ الشيء الا اذا كان قولا وهو ظاهر وظاهر ان المراد بالحديث
ليس الا الأمر بالابتداء بالحمد في الاقوال فقط فليست الباء صلة بل للملابسة هذا بقي انه لو كان الباء صلة
الابتداء لا وجه لهذا التوهم ايضا لأن الفعل هنا الكتب ولا يمكن جعل الحمد جزء الكتب الا ان يراد بالحمد
كتبه وهو بعيد جدا من مراد الحديث فالأولى ان يجعل وجه التعبير بالتوهم جواب الشارح تدبر
قوله من الاضافة الخ اي اضافة الأحوال الى ضمير الكلم والكلام يعني قول اللاري من حيث انها منسوبة
اليهما منسوبة اليهما في علم النحو فاختصت بها بخلاف النسبة في الحيثية فالمراد بها مطلق الارتباط فحيث تقييدية
اذ ليس تقييدا للشيء بنفسه حتى تكون للاطلاق على منوال قول الشارح بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتاب
كما بينه الخ تمه قوله من ان الأمور المختلفة بالاعتبار الخ قال الخ في حواشيه على الخيالي قواعد العلوم العربية
ليست من العلوم الحقيقية الثابتة في نفسها مع قطع النظر عن اعتبار لغة العرب لكن لها ثبوت بتوسطها
انتهى فرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف اليه مثلا امور اعتبارية اعتبرها النحاة للكلم ليطابق
اللغة فهي الى اخر الكلمة يكتفي فيها بالواحدة وتعددها واختلافها باعتبارهم وانما يجب اعتبار قيد الحيثية
في تلك الأمور اذ لو لم يعتبر لا تعدد لها فالأحوال هنا انما تعددت باعتبار ذكرهم كما قال المولى الذي
هو شيء واحد جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض لكن كل باعتبار كما قال الفناري قوله [illegible]

حيث

تمثيل للأمر الأعم والحال ثابتة لهما باعتبار كونهما عرضين قائمين بالغير وهذا ليس مختصا بهما **قوله** غير القار الذات

بلا عاطف فهو وصف المسبوع وصحح في بعض النسخ بزيادته فهو مثال آخر للأمر الأعم **قوله** وانما لم يقل الخ اى اللارى

بدل قوله عن احوال منسوبة اليهما **قوله** اشارة الخ لأن النسبة انما هو من طرفهم كما مر **قوله** لموضوع صوابه لموضوع

العلم كما صحح في بعض النسخ **قوله** بأثباتها لنفسه او لنوعه او الخ قال الشربيني في حاشيته على السيلكوتي على شرح

الشمسية الأول كقولهم الكلمة اما معربة او مبنية والثاني كقولهم الحروف مبنية والثالث كقولهم الاعراب اما لفظي

او تقديري والرابع كقولهم اللفظي رفع ونصب وجر لكن في تمثيل الثالث خدشة والأولى التمثيل بنحو

الأعراب والبناء يتعاقبان على الكلمة تأمل **قوله** لأن الموضوع الموضوع المقيد بالذاتي اى بالعرض الذاتي وصحح بها اى

لأن قولهم المعرب منصرف وغير منصرف وقولهم المنصرف يعرب بكذا وغير المنصرف بكذا في قوة الكلمة المعربة منصرفة و

غير منصرفة والكلمة المعربة المنصرفة تعرب بكذا وغير المنصرفة بكذا وهما قسمان من الكلمة وبهذا ظهر انه لو مثل الشارح بالأعراض

لأعراض النحو لكان اولى **قوله** ان الشيئ الواحد قد يكون قسما لموضوعين الخ كالفعل قسم لموضوع النحو ولموضوع

الصرف **قوله** اذا تحققت جهة الوحدة كاللفظ الموضوع هنا والموصل للمعلومات التصورية والتصديقية **قوله** بجعل

البحث عن احدهما تبعا للآخر اشار الى ان مراد اللارى بالرجوع التبعية **قوله** والصواب الخ كما صنع السيد قدس سره

في شرح المفتاح ليعرى عن التكلفات **قوله** لا يستلزم توقفه على التعريفات لأمكانه بالالهام ايضا **قوله** خصوصا على

هذا التعريف فه اى الذى قاله المص لأمكانه بنظم آخر **قوله** فلا يتم التقريب هو اصطلاحا سوق الدليل على وجه يستلزم

المطلوب وهو هنا عدم التوقف عن تعريفهما لا بخصوص نظم المص وان توهم من نظم الخ **قوله** عرفا بهذين التعريفين الى قوله

لا لوجوبها بخصوصها الخ الظاهر الموافق لظاهر عبارة الشارح واللارى ان يقول عرفا لتحصيل ما هو الواجب لا لوجوب

التعريفات ثم يقول واما خصوص هذا التعريف فلأن الفاضل المختار اذا ظهر له طريقان الخ واما كلام الشارح واللارى على

ان السؤال بخصوص التعريف بنظم المص فبعيد تأمل **قوله** موقوف على تصورها بوجه ما والا في حيز المنع فلم يتبع

من غير الخ في هذا الوضع انه اذا كان النحو مختصا بالموضوع وجب تصوره بوجه ما ولم يحتج لايصح الحكم على الانسان

المتصور بالحيوان الضاحك مثلا كيف وقد قالوا ان بين الحد والحدود حلا ولو في الصورة مع اختصاصه

به ولا يتصور الا بوجه ما فالحق مع اللارى قوله فلانه اخذ في تعريف الكلام الكلمة الخ كذا في اصل النسخ و

الصواب مفهوم الكلمة كما صحح ببعض النسخ قوله من لم يفهم وقع في حيص بيص رد على من قال ان تثنية

الكلمة لتعريف الكلام دليل على ان المراد بها الافراد اذ لا يصح تثنيتها اذا اريد بها المفهوم اذ لا تعدد للمفهوم

وحاصل جواب الخ انه انما لا يصح تثنيتها اذا اريد بها المفهوم قصدا و بالذات واما اذا اريد من حيث

العنوان واستحضار الماصدق فلا كيف وكل موضوع كذلك مع انه يثنى ويجمع وهو ظاهر قوله

والتقدم بحسب الوجود الخارجي تحقق اى كما هو المفروض قوله فتوافق الكل مثاله كالاب والابن

فان الاب مقدم في الكل الوجود الخارجي على الابن فاذا تقدم كتابة اسمه على اسم الابن توافقت الو

جودات الاربع فهكذا فيما نحن فيه اذ فرد الكلمة مقدم على فرد الكلام في الخارج فاذا قدمت تعريفا توافقت

الوجودات الاربع كما قال عصمة الله قوله وكلمة او لتقسيم الكلمة اى اذا وقعت في التعاريف فقد تكون

لتقسيم الحد كقولهم الجسم اما ما يقوم بنفسه او ما يتحيز بنفسه وقد تكون لتقسيم الحدود كقولهم القول

الشارح ما يكون تصوره سببا لاكتساب تصور الشيء اما بكنهه او بوجه يميزه عما عداه ولهذا اعقبه

بقوله ولبيان انواع الحدود حتى يتبين ان التقسيم هنا للحدود لا للحد قوله تشبيه بالمعنى المطابقي كذا في اصل

النسخ بلفظ المصدر والصواب شبيه كما صحح به بعض النسخ قوله للمعنى كذا في اصل النسخ والاولى المعاني

كما صحح به قوله مطلقا اى يصحبه الالم او التلذذ قوله غير لازم من معانيها فيه انه ادخل حكم اللزوم في حاصل

وجه البعد وقد عطف اللارى على البعد فالاولى ان يقول ووجه عدم اللزوم انه ان اريد تشبيه تأثير الخ

يصحبه الالم على تقديره تشبيه تأثير المطلق امر اللزوم ظاهر أن تأثير المعاني بالالم الخ او يقول او لا وحاصل وجه

البعد وعدم اللزوم ان تشبيه تأثير المعاني مطلقا الخ ولعله اشار الى ان العطف من قبيل السبب على المسبب

في الجملة تأمل قوله اشتراكهما اى المشبه والمشبه به قوله هو المدلول الالتزامي لجواهر الحروف اى الانفس

الحواس

الحروف اذا وقعت فى الكلمات كملك وكل وملك ومكل من غير اعتبار الترتيب بينها وليس المراد بجواهر الحروف انفسها

على معنى اعتبارها حروف مبانى اذ لا مدلول لها مطابقيا صريحا فضلا عن الالتزامى قوله لا يخفى بعده الخ صوابه اى لا يخفى بعد الخ

يشير الى متعلق مع والاحاجة الى لفظ اى ظرف قبل اى التفسيرية الذى صحح به بعض النسخ قوله اى النفس الكلمة والكلام

والكلم الخ عبارة اللارى فى النسخ التى بايدينا ان يقال تأثير انفسها بضمير التثنية وان حرفا فى بعض النسخ بضمير الجماعة فا

لمعنى ان يقال فى وجه التناسب المعنوى بين المشبه والمشبه به هنا ان تأثير النفس الكلمة والكلام اى الالفاظ الموضوعة

مفردة او مركبة تامة مع قطع النظر عن معانيها اذ لا دخل للمعانى فى القرع ونقش صورها بقرع اسماع السامعين

ونقش صورها فى اذهانهم وانما يترتب عليها من الانفعال والانفعالات لكن بمعونة معانيها لانه اذا قيل لفظ قبيح

والعدم حسن والفسق مهوعة والجبر ياقوتة سيالة حصل للسامع النفرة والجذب والانقباض والانبساط وهذه

تترتب على قرع سمعه ونقش صورها فى ذهنه اذ لم يسمع اللفظ ولم ينقش صورته فى ذهنه لا ينتقل الى المعنى حتى

يحصل له الانفعال والانفعالات فبهذا تبين ان قوله وما يترتب عطف على تأثير انفسها لا قرع اذ يأباه انه يدخل حينئذ فى حيز

النفس ويمكن عطفه على النفس من لوازم القوة التى هى مدلول التزامى للمركب من الكاف واللام والميم على اى ترتيب كانت

فان تقاليبها كلها لا تخلو عن قوة فيكون التأثير الذى هو معنى مطابقى للجزء الخاص من لوازم تلك القوة اذ الملزوم لا يكون

بدون اللازم حتى ان بعضهم كان يدعى علم المسميات من الاسماء فقيل له ما مسمى ناذغاز من لغة البربر قال اجد فيه

يبسا واراه اسم الحجر كما فى الحلى فالكلمة والكلام والكلم متساوية الاقدام فى ان تأثيرها تابعة لتلك القوة وان كان تأثير

معنى الكلمة والكلام الذى هو الالفاظ مدلولا التزاميا لها وتأثير الكلم معنى مطابقى اذ الجامع بينهما كون كل من لوازم تلك

القوة هذا لكن لما وقع فى نسخة الخ انفسها بضمير الجماعة فسره بالثلاثة فيشكل عليه الامر قوله بيان اطراد تصرف الكلم

وكونه شاملا الخ لما كان الطرد هنا مخالفا لما هو المشهور من كونه بمعنى المنع ضد العكس بمعنى الجمع اردفه بقوله وكونه

شاملا لئلا يذهب الى المعنى المشهور لان الطرد معناه اللغوى الدفع فكما يكون بدفع غير الافراد من الدخول بمعنى الوقف

كذلك يكون بدفع الافراد من الخروج قوله عطفا على المقام الخ يفيد بظاهره عدم كونه كبرى مع تتمة الدليل الاول

وان كلا منهما دليل مستقل يثبت به المطلوب وهو كون اللام للجنس وليس مراداً فالعطف بالمعنى اللغوي

قوله يعني انه كان في اللغة الخ لما كان ارادة الوحدة الفردية غير ظاهرة اي بمعنى لا بأي التفسير قوله

كيف وقد عرفت الخ اي كيف لم يجب التجريد لو كان مدلول التاء الوحدة بمعنى عدم الاجتماع مع آخر قوله بالحق

آخره الخ اي آخر مفرده كما قرره الشارح رح في مبحث التثنية قوله ولك ان تقول الخ اي ولك ان تقول بدل

دليل اللاري في رد دعوى الفاضل الهندي بتصحيح التاء في الوحدة الفردية لو كان التاء نصاً فيها لما جاز

كماة للجنس وكمء للواحد واللازم باطل فالملزوم مثله في الشافية وكماة وكمأ وجبأة وجبأ عكس تمر وتمرة

لا يقال لا فرق بين التثنية التي استدل بها اللاري والجمع الذي استدل به الخ فكما ان الوحدة المعتبرة في كل

من الفردين في التثنية لا تنافي التثنية فكذلك الوحدة المعتبرة في كل فرد من الافراد الجمع لا ينافي التعدد لانا

نقول وان كان كذلك لكن اذا جعلت التاء للوحدة في الجمع لم يبق علامة للجمع بخلاف التثنية تأمل قوله

اي حقيقة بدون ياء النسبة كذا في اصل النسخ وصحح بها بعض النسخ وهو الصواب وبعضها بحقيقة قوله كما قيل

فيما نحن فيه الصواب حذف قيل قوله فالمراد بالصناعة الخ انما يحتاج الى هذه الارادة اذا لم يكن في الحاشية اللارية

لفظ او غيره ذلك عقيب او صناعية ولعل النسخة التي وجدها الخ كذلك واما اذا كان كما في النسخ التي بايدينا فلا

قوله اشارة الى دفع ما يتوهم التوهم مبني على الاعتبار الاول فقط والدفع مبني على كلا الاعتبارين قوله

والشارح رح رحمه الله تعالى اختار انه لمطلق الرمي ان اراد انه اختار انه موضوع لمطلق الرمي كما يفيده التعليل حتى

يكون معنى قول الشارح رح اللفظ في اللغة الرمي معنى للفظ الموضوع هو لمطلق الرمي فعطف اللاري قوله رمى

الشيء من الفم والتكلم عليه يعين الاشتراك فسقط احتمال المجاز وان اراد انه اختار انه مستعمل في مطلق الرمي

فمع انه لا معنى للاختيار رح لا يساعده التعليل وقوله بعد بخلاف ما اذا كان موضوعاً للمطلق ولم يحصل منه محصل

والظن والله الهادي الى طريق السداد ان معنى قوله الخ واختار انه الخ انه اختار في بعض مصنفاته انه موضوع

لمطلق الرمي قد اطلع عليه الخ رح ويحمل قوله في الشرح والحاشية اللارية على بيان المستعمل فيه فلا غبار والله أعلم

قوله يكون استعماله في المطلق بل في المعنى الأخير ايضاً قوله والمجاز هكذا في اصل النسخ بالواصلة والصواب الفاصلة كما صحح به بعضها قوله والأصل ينفيها لأن الاصل ان يكون لكل لفظ معنى قوله على سبيل الحقيقة لما قالوا ان استعمال الانسان في الرومي مثلا حقيقة كما بين في موضعه قوله من قبيل استعمال المطلق في المقيد الأولى اسقاط قبيل والمراد بلا حيثية الاطلاق والتقييد لما حققه الخ في حاشية المطول من انه بها مجاز قوله بطريق التجوز لا بالنقل اذ المعنى الأول غير متروك بالكلية وبه يفرق بين المجاز والمنقول قوله اى ان الموضوع هو اللفظ الموضوع الموصوف الخ كذا في اصل النسخ بزيادة لفظ الموضوع بين اللفظ والموصوف والصواب اسقاطه كما صحح في بعض النسخ قوله بالوضع النوعي فيكون لزيد مثلا وضعان شخصي هو وضعه بدون الاعراب لمسماه ونوعي هو وضعه مع اللفاعلية والمفعولية والاضافة قوله حيث اعتبر ان يكون متعلقه الخ اى متعلق التلفظ لكن بواسطة بيان متعلق آخر للفظ الخ اد اذ هو الذي بينه اللاري قوله معلوماً اى لكل احد قوله صفة مصدر محذوف فهو تلفظا لكن لما حذف جذف بالنسبة ايضاً من الصفة ليناسب موصوفه في المصدرية لأن حقيقة هنا بمعنى تحقيقا حتى يقوم مقام قوله ولذا لا يثنى ولا يجمع انما يكون كذلك لو بقي على مصدريته بخلاف ما لو عدل عنها كما هنا ولذا يجمع على الألفاظ وكما في عدل في زيد عدل ولذا يجمع على عدول تأمل قوله فسر بذلك اى بقوله ملفوظا الخ حيث جعل اللفظ بالمعنى اللغوي بمعنى اسم المفعول ولم يجعله بالمعنى الاصطلاحي قوله صدقاً اى حملا قوله وجوداً اى تحققا اذ لا يصح الحمل اذ كيفية الشيء مباينة له قوله فلا يلزم الاستدراك وجه الاستدراك انه يكفي في المقام نفي الحرفية وعدم ان المقام للمبالغة في نفي اللفظية فلا بد منه قوله في شرح التسهيل المقام منه تأييد ما قاله يعني ان شارح التسهيل صرح بنفي الأعم للمبالغة وان كفى نفي الاخص كأن يقول ليس بحرف قوله تاماً ان يقال ان الدال على الفاعل الخ مرتبطة بقوله ان ضرب في زيد ضرب يدل على الفاعل قوله فلا يرتبط مع الفاعل في نحو ضرب زيد الخ لا يقال ان المفروض ان ضرب في زيد ضرب يدل على الفاعل لا ضرب مطلقاً فلا موقع لقوله هذا لأنا نقول اذا كانت دلالته على الفاعل ذاتية لم يبق فرق بين موضع وموضع بخلاف ما اذا كانت بواسطة الاعتبار الآتي اذ للمعتبر يعتبر ان يفرق بين المواضع قوله عبارة عما تقدم فالمنوي من قبيل الدوال قوله كالجزء والتتمة له اى للفعل ليظهر امر اتصاله قوله ولذا اى ولانه كالملفوظ قوله قال بعض النحاة الخ حيث عبر بالتقدير والمقدر كالملفوظ كما قرر واقوى من الظاهر بالمنفصل او نكتة سيأتي من الخ في صحيفة ٧٨ على قوله

الداري لحركتين أو اكثر ما نصه لما كانت المدات حاصلة من اشباع الحركات الثلث و الاشباع يحتمل أن
يكون مقدار حركتين او اكثر ردد بين كونها لحركتين او اكثر انتهى فالترديد هنا مبني على الترديد ثمه فعلى
هذا الأولى ان يقول او ثلثه باسقاط الباء الا ان يكون للتصوير وما في شرح عصام وحاشية نوح على الداري على الكافية
من ان اللائق ان يكون اقل من الفرض بابنصفه وواضربوا بثلثه أوضح لكن عين عبارة الرضي في بحث الضمائر
قوله وما لا يتعلق غرض الواضع الخ متعلق بقوله ان الواضع اعتبر الخ قوله ما قصد منه الضمير راجع الى ما آخر
في قوله ان الواضع اعتبر مع الفعل الخ لا الى المقدر في قول بعض النحاة وذلك ظاهر قوله كالجزء له الضمير راجع الى
الفعل في قوله ان الواضع اعتبر الخ لا الى ضرب الذي وقع في قول بعض النحاة وذلك ايضا ظاهر قوله من انه
الفاعل المعقول فيكون من قبيل الدلالات ولذا قال تارة يكون واجبا الخ قوله مطلقا اي من اللفظ والتقدير
قوله فلا يفيد اي فلا يفيد العدم من اللفظ فقط عدم كونه داخلا في شيء من المعقولات فالسبب في عدم
الدخول ما ذكره الخ من عدم تعلق غرض من الواضع في افادة المعنى الى اعتبار تعيينه بخصوصيته معقولا لا ما ذكره
هذا القائل قوله ما كان الخ هكذا في اصل النسخ والصواب بزيادة زيادة لفظ نفسه او عبارته او نحو ذلك
قبل ما يدل على ذلك لفظ انتهى الآتي ثم وجدنا في بعض النسخ قد صحح بزيادة لفظ نفسه ومقصوده النقل عن عبارة
الايضاح ليعترض على الداري بسوء فهمه قوله باعتبار مفعوليته اي لا باعتبار كونه عائد الموصول كما قال الاتية
الآتية قوله عند عدم التلفظ به متعلق بما بعده وهو حكم قوله يكون كلامه اي كلام الايضاح قوله لأن المقدر الخ
كذا في اصل النسخ والصواب لا أن كما صحح به بعض النسخ قوله بل المفعول المصرح به غير المتصل عطفا على
مقدر اي ليس المصرح به مطلقا غير المتصل بل المفعول المصرح به كما في ما ضرب الا هو غير المتصل قوله
فهو تحكم اي فنقول ذلك القول تحكم قوله والجامع الخ حاصله ان الجامع بين الجملتين المتعاطفتين هنا
تقابل التحويلي لأن لفظ الحقيقي والحكمي متقابلان بالتغاير وقد عد ذلك جامعا في علم المعاني قوله ومنشأه
اي منشأ السؤال قوله فيه اي في شرح الرضي قوله حيث قال اي السيد قوله واجيب بأن المراد لفظا
حقيقة

حقيقة او حكماً هذا ثالث اجوبة اللاری ﴿ قوله فلا شك ان تلك الخ﴾ هذا ثانی اجوبة اللاری قوله بل هی ملفو
ظة بالفعل هذا اول اجوبة اللاری قوله فلا اعتراض الخ تفريع على الجواب الأخير فی قول السيد وهو قوله بل هی
ملفوظة بالفعل الخ وانما خصه بالتفريع عليه لما سيأتی فی وجه اختيار الشارح اياه من كونه الأولى قوله التی وصلت
الينا الخ اما التی لم تصل الينا فلا حاجة لنا لأدخالها لما سيأتی من الخ ان تدوين النحو انما هو لمعرفة احوال الألفاظ التی نتلفظ
بها قوله وان شبهة الخ ابتداء كلام وليس عطفا على ما بعد اعلم اتی به لدفع توهم ان الجواب الأخير وان كان كافيا فی
دخول كلمات الله لكن لا يكفی فی دخول كلمات الملئكة والجن فلا بد من الجوابين الأخيرين قوله فاذا عرفت ما ذكرنا لك
من قوله فلا اعتراض بهذه الكلمات الألهية التی وصلت الينا ونقلتها قوله وكذا بقوله ثم لا يخفى الخ لا يخفى عليك انه يتفرع على
ما قبله ايضا من قوله فلا اعتراض بهذه الكلمات الخ تأمل قوله وخروج الكلمات القائمة بذاته تعالى اى من حيث انها قائمة به لا من حيث
انها وصلت الينا ونقلتها لما مر من الخ ناظر الى الجواب الأول فی عبارة اللاری قوله او المعلومة له اى ولم تصل الينا ولم تنقلها
قوله او بما يظهره فی امر آخر الخ هكذا فی اصل النسخ التی بايدينا والصواب اسقاط الباء ليكون عطفا على الكلمات القائمة الخ بل الانسب
او المظهرة فی امر آخر تدبر قوله على وزن فعيلة الخ فی حاشية العصام والعضه جمع عضة كبرقة وبرق وهو المفارق لكتب
الله تعالى فی الكتب المتداولة وبه صحح بعض نسخ اللاری قوله من قبيل لا يهتدی لمنارها نفی المقيد قد يرجع الى القيد فقط وهو
الشائع المتبادر وقد يرجع الى المقيد فقط وقد يرجع اليهما جميعا كما هنا قوله على انه لا بد من اخراجها الخ يرده نفی الاحتياج
الى القيد قوله وان هذا القيد مخرج لها يرده نفی القيد قوله فاندفع الخ تفريع على قوله وفيه اشارة الخ وحاصله ان غرض الشارح
بيان علة القائل من وجهين وهذا الغرض لا ينافيه الإتيان بعبارة الشارح لا ما قيل قوله ولعل مراده انه الخ اى لا انه خرج الدوال الأربع
بلفظ فی قوله لفظ وضع الخ فلبس مراده عليهم فتعسفوا بما تعسفوا به قوله فی قوله فانه الخ اى فی حاشية قول الشارح فانه الخ
فالضمير للشارح بتقدير مضاف وما سيأتی من اللاری فی تلك الحاشية هو قوله هكذا قالوه وفيه انه ان اريد الخ قوله او عموم
كذا فی اصل النسخ والأولى زيادة قوله قبله كما فی سابقه ولعله سقط من الناسخ ويمكن ان يجعل فی حيز القول الأولى على منوال
قول اللاری بشیء سواء كان الخ فلا غبار قوله اما الاشارة كذا فی اصل النسخ والصواب واما الاجناس كما صحح به بعضها يعين ذلك

دخول اسما الاشارة في المبهمات المعدودة من القسم الثاني قوله على ما عرفت من تحقيقه حيث قال في حاشية

قول الرازي ولا ادري انه من اي مقولة هو ان الواضع اعتبر مع الفصل حين عدم ذكر الظاهر امراً آخر

عبارة عما تقدم الى ان قال ولما لم يتعلق غرض الواضع في افادة ما قصده منه باعتباره بعينه لم يعتبره

بخصوصية كونه حرفاً الخ فظهر من هذا كون الموضوع له ملحوظاً بأمر عام واما كون الموضوع له ملحوظا

بأمر عام فظاهر كما في الضمائر الغير المنوية قوله بتوهم انه مجهول له كذا في اصل النسخ والصواب

زيادة لفظ قوله قبله كما صحح به بعض النسخ قوله مشابهة الحرف الموضوع ذلك المعنى والصواب

كذا في اصل النسخ

لمشابهة الحرف الموضوع لذلك المعنى بزيادة لامين وقد صحح بعضها هكذا قوله مع التمييز والافراد هكذا

في النسخ والاولى المناسب والانفراد قوله فلذا قدم الخ اي فان الاكثر في الاستعمال هذا الاخير قدم الادراك

وان كان خلاف الاصل قوله بتجريد المعنى الخ كذا في اصل النسخ والصواب بتجريد التخصيص كما صحح به بعضها

قوله بناء على ان الواضع واحد اذ لو كان متعدداً لامكن مقارنة الجعلين في زمان واحد قوله والحكمة

في احداث الخ كأنه جواب لسؤال مقدر على قوله بناء الخ وحاصله انه اذا كان الواضع هو الله تعالى

الواحد

لا يصح البناء المذكور لانه تعالى قادر على قران الجعلين في زمان واحد فلم تترتب الاوضاع فلم يكن التخصيص

بحسب الجعل كما لم يكن بحسب الاثر المرتب وحاصل الجواب انه تعالى وان كان قادراً على ذلك فهو

على كل شيء قدير لكنه خلاف حكمته الباهرة قوله اي بالنسبة الى بعض الالفاظ اي ان كانت الباء داخلة

على المقصور قوله وبالنسبة الى بعض المعاني اي ان كانت الباء داخلة على المقصور عليه قوله كما في تعريف

الكليات اي الكليات الخمس المنطقية الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام حيث قالوا انها صادقة

في اللون فانه جنس للاسود ونوع للمكيف وفصل للكثيف وخاصة غير شاملة للجسم المطلق وعرض عام

للحيوان فلو لم يعتبر قيد الحيثية في تعاريفها لانتقضت منعاً مثلاً عرفوا الجنس بانه كلي مقول على كثيرين

مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فلو لم يعتبر قيد الحيثية لدخل اللون الذي هو نوع او فصل او خاصة او

عرض

عرض عام فيه وكذا البواقي ونظير ذلك تعريفات الدلالات الثلث قوله ثم لا يخفى ان الأجوبة الى قوله والأوجه ان يقال يشعر بأن
هذا الأوجه اولى من التعيين ولعل وجهه أن التعيين يشمل وضع المجاز بخلافه كما سيقول وبهذا يخرج وضع المجاز ولا يخفى أنه
لو دخل وضع المجاز لكان اولى بل الصواب دخوله ليكون تعريف الكلمة جامعة لأفرادها المجازية اذ لو خص الوضع بوضع الحقائق
وقد أخذ في تعريف الكلمة اختصت بها ايضا قوله يجوز ان يتعلق بالبحث وان الخ قالوا موضوع العلم ما وضع ليبحث عن عوارضه الذاتية
فلما تضمن معناه الاصطلاحي البحث والعروض قالوا يجوز تعلق من حيث بكل منهما قوله في بعض منها كالمفهمات والمبهمات كذا في
أصل النسخ والصواب في بعض معاني المبهمات والمفهمات كما صحح به بعضها وانما قال بعض لأن بعض معانيها كهذا الجزء المخصوص لم يوضع
له لفظ بخصوصه وان كان له اسم عام كلفظ الجزء فاذا عبر عنه بهذا او بالذي او بهو مثلا لم يستفد اللفظ الموضوع بخصوصه
قوله فاما أن يعتبر الخ هكذا في اصل النسخ والصواب انما يعتبر وقد صحح به بعض النسخ والأولى الأنسب بما قبله فان بعضها ما
يعبر عنه اما على حذف المضاف او على الابهام الذي هو في قوة الجزئية والضمير المرفوع في يعبر راجع الى ما والأصل فان ما يعبر عنه
فحذف الجار واوصل المجرور قوله وضع له لفظ كذا في اصل النسخ والأولى لفظ آخر وقد صحح به بعضها قوله بخصوصه احترازا عن
الاسم العام كلفظ الجزء لان حاصل هذا الكلام أن ذات زيد كما انه موضوع له للفظ هذا أو هو او الذي كذا موضوع له للفظ زيد
ثم يقتصر على اللفظ لكان المرادف فاذا دخل الباء على المقصور لزم ما لزم في المرادف قوله بقرينة الجزء وهو فهم منه الشيء الثاني قوله
ومقابلة اواحسن كذا في أصل النسخ تغيير مسامحة اي مقابلة احسن في اواحسن وقد صحح به بعضها جواب سؤال مقدر تقريره
ظاهر والضمير في قوله به راجع الى قوله اطلق لكن مع تقييده بسمع لان احسن عطف على اطلق لا على سمع والمقابلة انما يكون
بين المتعاطفين ولا تحصل تلك المقابلة الا بالمعطوف الذي هو سمع لان الاطلاق صفة المتكلم والاحسن والسمع صفتا المخاطب
ولهذا قيل لو قال متى سمع او احسن لكان أحسن تأمل قوله وفائدة هذا التفريع الخ جواب سؤال مقدر ظاهر التقرير
قوله لما انه جعل التخصيص الخ ان قيل انما جعل التخصيص الشيء المخصوص ملابسا لما ذكر كما قال اللاري في تفسيره
حال كون ذلك الشيء المخصوص للتخصيص قلنا لما جعل الموصوف مع الصفة ملابسا جعل الصفة ايضا ملابسا قوله
دائرة معه حال من الدلالة قوله سواء تعلق به القصد من شيء كالمعنى المحقق من اللفظ قوله او لا من شيء كما اذا قصد طعام

للأكل أو مكان للذهاب اليه قوله اصلاً كالشيء الذي لم يقصده قاصد قوله والتجوز هكذا في اصل النسخ

بالواو والصواب او التجوز قوله مدلول الشيء الثاني كذا في اصل النسخ والصواب لما كان المعنى مأخوذ الاولى بدل

الشيء الثاني فقط لا الشيء الثاني مع الشرطية عكس ما في اصل النسخ لانه اذا كان المراد الشيء الثاني مع

الشرطية لا حاجة الى قوله حتى الخ ولا الى قوله لأنها قيد مقيس الخ ويدل على ذلك قوله الآتي فعلى هذا يكون

المعنى في قول الشارح ولما كان المعنى مأخوذا الخ قوله لان قوله حتى اطلق ظرف لفهم الخ فيران معنى قول

اللارى لأنها قيد مقيس الى الشيء الثاني ان الشرطية حال من الشيء الأول كما قال سابقاً لكن حاليته

بالقياس والنظر الى الشيء الثاني فيكون حالاً جارياً على غير من هي له كقولك جائني زيد مؤدباً خادمه

فاذا ترك الشيء الثاني ترك تلك الحالية ايضاً فقط قوله وهو قيد للشيء الثاني قوله فعلى هذا اى

على تقدير اللارى من قوله حتى يكون المراد الخ لكن لا حاجة اليه لعلمه من قوله فالمراد بقوله الخ الا ان يقال

اعاده لمقابلة الأظهر الآتي قوله الشيء الثاني اى فقط لا مع الشرطية قوله والأظهر الخ اى الأظهر من

تقدير اللارى قوله معناه اى معنى قول الشارح قوله وهو الشيء الثاني مع الشرطية فح لا حاجة الى قول

اللارى حتى يكون الخ ولا الى قوله لأنها قيد الخ لأن الشرطية على هذا داخل في مدلول المعنى وهو ظاهر قوله

ولذا الى ولكون المراد بالمعنى الأول المدلول والثاني اللفظ قوله وضع الظاهر الخ لأن اعادة الشيء

باسمه لا بضميره دليل المغايرة لا هو لا شهور لكن اذا لم يكنا معرفتين كما قرر في حواشي الفناري قوله

واليه اى الى هذا الأظهر لا الى تقدير اللارى قوله يشير الخ لأن الهو يقتضي ان يكون الاول والثاني واحداً

تأمل فان هذا من مواضع زلق الأقدام لتحريف الناسخ والله الهادي للصواب واليه المآب قوله اى

بسبب ذلك التخصيص قوله هذا ليخرج المدلول التضمني والالتزامي والطبعي والعقلي قوله من غير ان يفيد

اى المعنى قوله امرا زائداً عليه اى على ما اشتمل عليه الوضع قوله كأنه قيل تخصيص شيء الخ كذا في اصل النسخ و

الصواب خصص شيء هو اللفظ لما صحح به بعضها قوله ليس من التجريد كذا في اصل النسخ بدون العاطف

فهو خبر بعد خبر أي ليس ذلك الحكم من المبني على التجريد اذ نفس الذكر اي ذكر كان ليس نفس التجريد وقد صحح في بعض النسخ
بزيادة العاطف على ليس ولا حاجة اليه قوله لأن عدم الاحتياج الخ حاصله انه ما لم يذكر الثاني لم يقع غنى من الأول فهذا
يقتضي ان يكون عدم الاحتياج الى الأول بعد ذكر الثاني فلو كان ذكر الثاني مبنيا على التجريد من الأول لعدم الاحتياج اليه لتناقضا
لأن هذا يقتضي ان يكون عدم الاحتياج اليه مقدما على ذكر الثاني كما يقتضيه البناء لأن المبني عليه مقدم على المبني وعدم الاحتياج
علة المبني عليه والعلة ايضا مقدم والمقدم على المقدم على الشيء مقدم عليه قوله لان دلالة الطبيعة كذا في اصل النسخ والصواب
الطبيعية بياء النسبة وحذف ياء فعيلة لأن النسبة الى حنيفة حنفي بحذف ياء فعيلة كما بين في موضعه علة للعموم والخصوص
يعني ان قول الشارح الدالة بالطبع خاص اذ لا يكون الا بالعقل ايضا والدال بالعقل عام فذكر الخاص وهو الألفاظ الدالة بالطبع
واراد العام وهو الألفاظ الدالة بالعقل سواء مع الطبع أو لا هذا ولكن الظاهر من عبارة الداري ان يجعل الطبع في مقابلة
الوضع اذ سبب دلالة الخاص الطبع فاريد به عام وهو سبب لها لا يكون الوضع بقرينة المقابلة والمراد بالعموم والخصوص
هنا ما هو بحسب التحقق الخ قوله تعداد الحروف مطلقا اي باسمائها كالف با تا او بالاحاد كالأول والثاني قوله تقطيع اللفظ
الخ اي تفريق اللفظ الى حروفها أو تقطيع اللفظ من الصوت الممتزج في الحلق ببيان حروفها فكل محتمل قوله في التاج
كذا في اصل النسخ والصواب وفي التاج بالعطف وقد صحح به بعضها قوله هجا ان كردن كذا في اصل النسخ وصحح بعضها بزيادة
لفظ حرف بعد كردن وعلى كل لا حاصل له الا جعل الياء في هجا سهو الناسخ لأن المعرف والمعرف لفظ واحد في الجملة والا
فليس بعربية ولا فارسية معروفة لنا فلعل الصواب هجي كردن بالباء والجيم الفارسي اي التقطيع مطلقا فحقق وراجع تأمل
قول الشارح اي الفاظ مخصوصة او مركبة عطف بتقدير الموصوف على الالفاظ اي الى الفاظ مخصوصة او الى الفاظ مركبة او بلا تقدير
الموصوف على مقدر اي الى الفاظ مطلقة او مركبة لا عطف على مخصوصة ومقابلة لها كما يفيده قول عبد الحكيم فلذا جعل المركبة
في مقابلة المخصوصة لأن الخصوص كما يعتبر في الالفاظ المطلقة يعتبر في الألفاظ المركبة ايضا لاقتضاء وضع امثال الفعل لخصوصية
الموضوع له ايا كان ولكن حذف الشارح من الآخر بقرينة الأول لما اراد الداري بقوله من حيث انها مخصوصة من حيث انها الفاظ مخصوصة
حتى يكون الحيثية اللفظية للخصوص وتكون للاطلاق لا التقييد لأن الحيثية اذا كان نفس الحيثية تكون للاطلاق كما قالوا وقد سبق

واما الخصوصية والتشخص فلا دخل لهما في الجنسية لانهما معتبران في المعطوف ايضا كما سبق هكذا حقق هذا الوضع

ولا تغتر بظاهر السيلكوتي تأمل جدا والنصف قوله ذهب بعض الناظرين الخ اراد به الفاضل عصام والغرض من نقل

الاعتراض عليه قوله يفهم منه اي من التعليق المذكور قوله بل يستفاد منه اي من التعليق المذكور وقد

صحح بزيادة قد بعضهم وذلك حسن لان الحكم جزئي بدليل قوله كما اذا كان الوصف صالحا للعلية نحو اكرمت

العالم اي لعلمه قوله وهو الظاهر المتبادر الخ اي كون الاتصاف به حاصلا عند التعلق لا قبله قوله واما القبلية

الخ في حيز المنع وما استدل به عليه من قوله لان قولنا جاءني الرجل الراكب الخ ان اراد به ان الركوب لم يقع له حصول

ووجود قبل المجيء اصلا فممنوع وسنده ظاهر وان اراد انه حاصل قبله وباق عنده وهو مراد القاعدة فضلا

فلا يفيد له شيئا وهذا الاخير هو الجزم المقطوع به ولعله هو مراد اللاري اذ لا شبهة لاحد ان العلم في اكرمت

العالم سابق على الاكرام وباق عنده كما يأتي من قوله كما وقع في بعض نسخ الشرح من لفظ قبل الخ في محل

السقوط بل الصواب وجود قبل ليمكن المجاز بالمشارفة اذ لو كان الاتصاف بالافراد حين الوضع مقتضى

الوضع في القاعدة المرتبة لا قبله لم يمكن مجاز بالمشارفة لان المجاز بالمشارفة انما يكون فيما لو عبر عن شيء

بوصف قبل وقته نحو اني اراني اعصر خمرا اي عنبا وغاية ما يمكن ان يقال ان نفس الوصف وان تحقق عند التعلق

لا قبله بمقتضى القاعدة لكن التعبير والتسمية لا يمكن عنده لان سبق المسمى على الاسم واجب فالمجازية باعتبار التعبير

تأمل وحقق الحق المبين قوله فيما فيه نحن كذا في اصل النسخ والاولى المتعارف فيما نحن فيه وقد صحح به بعضها قوله

من هذه الجملة اي من فائدتها قوله بل كلام المشهور اضراب عما جعله اللاري مفهوم كلام الشيخ الرضي

والغرض منه التورك عليه في ذلك بان نص كلام هذا ولا يفهم منه ما جعله اللاري مفهوما منه كما يدل عليه قوله الآتي

ولا دلالة له الخ اي لكلام الرضي ويمكن الجواب بان اللاري فهمه من التقييد بالمنطقيين اذ يفهم منه ان النحويين

بخلافهم قوله ينبغي ان يتحرز فيه الفاظ كذا في اصل النسخ والصواب الفاظ بعينه وقد صحح به بعضها قوله

بان جمع الافراد لا يمكن جعله مخففا من مثقل وضمير الشان للقدر اسمه لعدم شرطه وهو قد هنا ما قد صحح به بعض

في الصواب الخ

النسخ من بأنه بالتنقيل وايصال الضمير الراجع الى المصدر قوله نحن بالفرض خبر بعد خبر وقد صحح بعض النسخ بزيادة العاطف ولا حاجة اليه

قوله ليس للنفي عن زمان التكلم الخ لأنه لو كان كذلك فاستعير للتقدم الرتبي لافادة تقدم مرتبة الوضع على رتبة التكلم به وليس

بحق بل الحق تقدم وتبتنى على رتبة الأفراد فلابد من جعل النفي باعتبار القائل قوله فان قاتلا جاءني من الله والقرينة افراده اذ

لو كان حالا لما يليه لقال قائمين وكونه احق بالانتصاب بالقطع قوله ولعله اي قوله اذا تغير المعنى قوله تخصيص الخ اي تقييد احترازي

اللازم بالنظر الى علة لزوم كون الحال في جنب ذي الحال قوله فانه اي لزوم كون الحال في جنب ذي الحال والمرجع مستفاد

من لفظ العلة كما بينا قوله ولا التباس عند عدم تغير المعنى اي فلا دفع له فلا لزوم لذكر الحال بجنب ذي الحال فلابد من هذا

التخصيص والتقييد قوله بناء على قول من جوز ذلك وهو سيبويه كما يأتي قريبا قوله او كون المعرفة مشاركا لها الخ نحو

جاءني رجل وزيد راكبين قوله اي سواء كان مجرورا الخ لو فسر الاطلاق بسواء كان معرفة او نكرة بدله او بهما جميعا واتى

في مثال المضاف بالحال المضاف اليه نكرة نحو لا يتبع السلاح لغلام رجل كافرا لكان اقصد قوله خلافا لابن كيسان الخ

من البصريين فهم معا يلون للاكثر قوله فلا يرد ان عامل الحال الفعل الخ اي وعامل ذي الحال حرف الجر لم يأت به للعلم وقد صحح

بعض النسخ بزيادته ولا احتياج كثير احتياج قوله فانه يعد كلمة واحدة لكونه نكرة الخ علة لمقدر ودفع لتوهم انه لا يصح جعل

رجل نظير الرجل لانه لا يعد كلمة واحدة بل مركبا بخلاف الرجل فانه معرفة والمعرفة كلمة والشارح يعد ما عده كلمة واحدة وليس

في الحقيقة اياها قوله وذكروها الخ عطف على عدوها عطف المسبب على السبب قوله لأن احد الجزئين لم يستحق الاعراب

بل البناء لانتفاء التركيب الموجب للاعراب كذا في النسخ التي بايدينا وفيه ظاهر لأن المراد بأحد الجزئين الذي لم يستحق الاعراب

بل البناء هو الحرف كاللام والتنوين والتاء والياء والألف والواو في الأمثلة المذكورة والحرف مبني الأصل وليس سبب

بنائه انتفاء تركيبه مع عامله وانما هو سبب بناء الاسماء والأفعال قبل تركيبها مع عاملها كزيد قبل ورود العامل عليه عند المص

كما يأتي في مبحث المعرب قال في المصرح هنا مع ان احد الجزئين مبني الأصل فالصواب اسقاط قوله لانتفاء التركيب الخ والا

يصح أن يجعل سقط في الكلام ويقال صوابه لأن احد الجزئين مبني الأصل والآخر لم يستحق الاعراب بل البناء لانتفاء الخ ويراد

بالأحد الحرف وبالآخر الاسم ويفرض ورود الأمثلة في الشرح قبل ورود العامل لأنه حينئذ كما كان الحرف مبني الأصل فالاسم مبني ايضا

قوله اللاري كأن المراد بالاعراب معناً يشمل الحركة الاعرابية والبنائية اذ حق العبارة ح ان يقول كأن المراد
بالاعراب الكيفية وكذا يأباه قوله والحاصل الى قوله والمتحقق للاعراب هو قائم تأمل وتتبع لحق قوله بل
جعل اعراب احدى الكلمتين اعراب الاخرى كذا في اصل النسخ والصواب بل جعل احدى الكلمتين اعراب الاخرى وقد
صحح به بعضها قوله فلا يحتاج الى حرف اخر اى غير حرف كان جزء الكلمة كالف مسلما قوله بل احدى الكلمتين
تقبل الاعراب كذا في النسخ التي بأيدينا والصواب نفس الاعراب اى فلا يصح ان يقال اعربا باعراب واحد لان الشيء
لا يكون كيفية نفسه فتأمل اللاري على ما بينه لتحقيق الاعتراض الذى اشار اليه بقوله وكذا في الاخريين
والظاهر ان قوله وفيه تأمل اشارة الى الجواب عن ذلك الاعتراض وبيانه انه لما قال في توجيه الاعتراض
فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وقيده بالحقيقة اراد رده بقوله وفيه تأمل اى لا نسلم
ان اعرابيتهما بالحقيقة بل انما هي بالحقيقة علامة التثنية والجمع ولما كانت صالحة للاعراب لكونها حروف
لينا اقيمت مقام الاعراب استغناء بها عنه فليست في الحقيقة اعرابا حتى يقال جعلت احدى الكلمتين اعراب الاخرى و
بهذا تبين فائدة بالحقيقة وفائدة الفصل في الاخريين بكذا ويمكن ان يكون تدبر لح اشارة الى هذا تدبر
قوله والمضاف معرب على ما يقتضيه العامل اى في وقت الوضع العلمي كما كان كذلك في الوضع السابق عليه فعلى
هذا قول الشارح مع انه معرب بأعرابين باق على ظاهره ولا يحتاج الى تأويل بأنه مكيف بكيفيتين مخالف مذهب
صاحب اللباب كما يأتي قوله فيجعل اعرابه تقديريا لح اى في الجزء الاخير قوله فيما هذا عبر بالفاء اشارة الى انه
مع اللاري ومفرع من كلامه فليس مقصوده الاعتراض على الشارح قوله أصلا لجرد التأكيد قوله ح
اى حين اخراجه ولو جعل قوله فيه بعض في اخراجه على تقدير المضاف كما هو الظاهر لاستغنى عن ح قوله وفيه اشارة لح
اى في قوله باعراب الكلمة الواحدة هذا لكن قد سبق على لح موضع هذه الاشارة وهو قول اللاري في الحاشية المتعلقة
بقول الشارح ويعرب باعراب واحد فيجعل المجموع ككلمة واحدة واعرب باعرابها حيث اضاف الاعراب الى الكلمة فالاولى
التنبيه عليها ثمة وعدم التأخير الى هنا قوله وما قيل لح القائل الفاضل عصام قوله لانه يرد عليهم كذا

ش

فى اصل النسخ والصواب عليه كما صحح به بعضها قوله ان اريد الوحد الحقيقة والصواب اى ان اريد الوحدة الحقيقية قوله
بالنون المفتوحة وفتح الدال المهملة اى قل وندر بالنون المفتوحة وسكون الذال المعجمة القليل كذا فى اصل النسخ ولا يخفى ما فيه
من حيث اللفظ والمعنى اما من حيث اللفظ فظاهر واما من حيث المعنى ففى القاموس فى باب الراء مع فصل النون والعين و
الدال المهملة ندر الشيء ندورا سقط من جوف شيء او من بين اشياء فظهر ونوادر الكلام ما شذ وخرج من الجمهور
وفيه ايضا فى ذلك الباب والفصل والعين والذال المعجمة النذر النحب والارش ونذر على نفسه اوجبه وفيه ايضا فى ذلك
الباب والفصل والعين والزاء النزر القليل كالنزير انتهى فعلم منه ان الذى جاء بمعنى القليل من هذه المواد الثلثة ليس الا الا
الاخيرة وهى التى فى عبارة المفسر فالصواب الموافق والنزر بالنون المفتوحة وسكون الزاء القليل قوله على التجوز بذكر
دال السبب الدخول وارادة الدخول نفسه قوله ولو جعل تقدير الكلام الخ يدل على الفرق بينهما قولنا بقى زيد داخلا فى البيت
وقولنا بقى زيد من بين القوم داخلا فيه اذ معنى الاول بقى زيد من بينهم غيرها لك مثلا فى حال كونه داخلا كما يحتمل ان يكون الباقى
زيد داخلا من بينهم حيث اخرجوا من البيت دونه يشير الى ماقلنا قوله لعدم اقتضائه الخ بقاء الدخول دونه لعدم د
لالته على عدم الدخول قوله ههنا احترازا عن مواضع اطلاقها على الكنه والحقيقة وهو الشائع قوله كما يرشدك هو
قول المص لانها اما ان تدل على معنى فى نفسه او لا تقتضى هذا ان يقول وهى حرف وغير حرف قوله منصرفة كذا فى اصل
النسخ والصواب من كونها منصرفة بقرينة المعطوف قوله اى تخالفها اشارة الى ان الافتعال للمشاركة قوله باعتبار
كون تلك الاقسام الخ بظاهره يقتضى انه ارجع ضمير اختلافها فى الاثرى الى الاحوال لا الاقسام اذ لا وجه للاسم
الظاهر بعد التفسير ورجع الضمير فيه الى الاقسام لكن الاولى ارجاعه فى الاثرى الى الاقسام تأمل قوله باعتبار جزئيه
اى المسند والمسند اليه فان الاسم يقع مسندا ومسندا اليه بالتمام نحو هذا حجر وان يقع جزءا ناقصا من المسند
فى بعض الصور نحو زيد ابوه قائم قوله باعتبار احد جزئيه اى المسند نحو ضرب زيد وان يقع جزءا ناقصا فى بعض
الصور نحو زيد قام لا جزءا تاما قوله باعتبار جزئيه اى اماما نحو الا ان الانسان ناطق او المسند اليه فقط
او المسند فقط كما مثل الحيهما وكحيث معمولة الظرفين ومعمولة الموضوع ومعمولة الحمول وما صح به بعض النسخ

٣ الاولى بقاء الدخول على البيت بحذف الثانى اذ يحتمل ان يكون معنى الثانى صح

بزيادة جزئية أحد قبل جزئيه فانما هو من ضيق المقام والذهول عن نقصان ناقصة كما سبق قوله
فان الكيفية الجزء الأول توجب الخ يعني انه لم يكن للحرف صورة توجب صورة للكلام مخالفة لما توجبه الاسم
والفعل مع أنه خلاف ما اقتضته عبارة الآتي فالأولى ان تحمل الصورة اعم من الاسمية والفعلية كالشرطية
نحو ان قام زيد قام عمرو فان شرطية الجملة ليس امرا زائدا على شرطية الحرف وان اندرجت هنا في الفعلية
قوله في نفسها اى ليس باعتبار نفس مفهوم الكلمة مجردا عن اعتبار تحققه في افراده قوله وهو
اى حمل مجموع الأقسام باعتبار الصدق على الأفراد قوله الانقسام وفي بعض النسخ معنى الانقسام وعلى
النسختين لا يصح الحمل لأن الانقسام على ما يأخذ من تعريف القسمة الآتي بقوله لأنها عبارة عن ضم قيود
متباينة الخ انضمام قيود متباينة او متخالفة الى امر مشترك ففي الحمل مسامحة اى طريق الانقسام قوله
فقول الشارح اى منقسم ومنحصر الخ تفريع على الفهمين السابقين وقد خلا في بعض النسخ على نحوه وهو
الموافق للأضراب الآتي بقوله بل بيان للمعنى اللازم والكنائي الذين وقع الخ كذا في اصل النسخ والصواب
للمعنى اللازم الكنائي الذي وقع الخ وذلك المعنى هو الانقسام وان كان ظاهر ضمير الصدق السابق من قوله
بل باعتبار صدقها الخ ان يكون ذلك المعنى صدقها على افرادها فهذا الاعتبار ليس لاعتبارات السابق بل متفرع عنه
والأولى أن يقول بعد قوله بل بيان للمعنى الخ وبيان لما علم من السكوت في معرض البيان الا انه اكتفى بالأصل المتبوع
قوله وعدم كون التقسيم مجازا الخ ولعل ذلك لكونه او قد تأتي للشك وان صرحوا بأنها في التقسيمات ليست
للشك والتشكيك المنافيين للغرض من التقسيم قوله قيود متباينة كما في التقسيم الحقيقي قوله او متخالفة
كما في التقسيم الاعتباري قوله تجمع ومنه حصر الكتب في الأبواب قوله لا يمكن الخ لأنه لا بد من ان يكون
قسم اثباتا وآخر نفيا قوله مفهوم سلبي صوابه مفهوم سلبي وقد صرح به بعض النسخ قوله بالنظر الى
تلك المفهومات اى المفهومات التي كانت سوى ما اخرجه التقسيمات قوله رعاية لجانب المعنى وان فات رعاية
جانب اللفظ وهو الاختصار قوله وليكون نصا في عدم الخ اذ لو قال صفتها الا ان تدل الخ لتوهم انه

الخ

اشار الى حذف مضاف على اسم ان فيرد عليه ما اورده اللاسى على ما قيل من قوله اما تقدير الحال والدالة الخ قوله قصدا

لانها المقسم صريحا قوله علاوة لعدم كون تقدير الحال الخ اى علاوة على عدم المناسبة ذكرت لافادة عدم كون تقدير الحال و

الدالة مما يقبله الطبع السليم كما ان عدم المناسبة لذلك لا علاوة على عدم كون تقدير الحال الخ على ان يكون اللام بمعنى على ويظهر ذلك

بالتامل الفائق فتامل قوله والكلمة موصوفة الخ كذا فى اصل النسخ والصواب وذات تدل على ان الكلمة موصوفة الخ وبه

صحح بعضها قوله واسم الفاعل يدل على الثبوت فى حاشية البنانى على شرح المحلى على جمع الجوامع نقلا عن دلائل الاعجاز انه لا دلالة

لقولنا زيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وقد يقصد به الحدوث بمعرفة القرائن فيكون الزمان ملحوظا فيرجح قوله

اى تقدير المضاف من الخبر كذا فى اصل النسخ والصواب اى تقدير المضاف من المبتدأ او الخبر وقد صحح به بعضها اذ لا مرجح قوله

يصح مسندا اليه كذا فى اصل النسخ والصواب يصح ان يقع مسندا اليه وقد صحح به بعضها نحو ان تصوموا خير لكم قوله الاشتمال على المناسبتين المقتضيتين

من حيث الذات لان حرف التنفيس مضمون الجملة المعطوف عليها واقتران الاول وعدم اقتران مضمون الجملة المعطوفة ولا شك ان مفهوم

الشيء ذاتية بخلاف كونهما جوابين لانه عرض لهما قوله لتقدم الاستئناف على العطف ذكرا لان قوله الثانى حرف عاطف قبل العاطف

ذكرا فليقدم اعتبارا ايضا قوله مع انه انسب لنقله الخ يعنى ان الاضافة معتبرة فى المنقول عنه لانه حرف الشيء فليعتبر فى المنقول

اليه ايضا ليتناسبا اشد تناسب مع انه انسب بالمنقول عنه وهو الحرف بمعنى الطرف وفى جانب من الكلام اى غير جزء له كما بينه به

فى النتائج فقد روعى معنى الاضافة وحصل ايضا كمال مناسبته للمنقول عنه بخلاف جانب مقابل للاسم والفعل اى لجانبيهما قوله ليكون

النشر على ترتيب اللف لان الاقتران مقدم على الفهم المقدم على عدمها قوله وشيء منها الرابع الخ لان الاسكان اسقاط حركة الحرف

والاشمام اسقاط الضمة وضم الشفتين علامة عليها والروم اسقاط ثلثى الضمة والكسرة فقط وابقاء ثلثهما فلا روم

فى الفتحة وقد بيّنت فى موضعه قوله والتكبير كذا فى اصل النسخ والصواب اسقاط قوله كسمى مثال التصغير قوله واكثر اسما

مثالان للجمع قوله وكما بالالف مثال للجامد قوله وسميت وتسميت مثالان للمزيد قوله لكان امثلة اشتقاق واوية

كذا فى اصل النسخ والصواب لكان امثلة اشتقاق معتلة الفاء واوية ليكون مقابلا لقوله منقوص قوله كوكى كذا فى اصل النسخ

والصواب كعاسم مثالا للتصغير قوله واوسام واوسم مثالان للجمع والاولى المناسب ان يقول بعد قوله اوسم ووكم مثالا للجامد

وقد صحح به بعض النسخ قوله لايكون مطردا أى لا يكون قياسا بل مقصورا على ما سمع تأمل قوله لما عرفت فيما سبق

هنا صنع مايعرف منه ذلك وللحو الرضى على غير هذا الكتاب بعيد الآن يقال لما كان المعتاد قرائة الحرف متقدما على

النحو احال عليه فتأمل قوله المذكور فى الشرح كذا فى اصل النسخ والأولى مذكورة كما صحح به بعضها وعلى التقديرين

خبر ثان لأن قوله الآن يقال الخ استئناف مقدر تقدير الكلام اذا كانت غير مختصة بحال الأعتراض

بل تجرى فى حالى العطف والحالية ايضا مع تعرض الشرح لها فلا وجه لذكرها مختصة بحال الأعتراض كل وقت الآ

وقت ان يقال الخ قوله معتبر فى مفهوم الأعتراض اى بخلاف مفهوم العطف والحال ومفهوم الاعتراض

على ما فى التلخيص ان يؤتى فى اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى

دفع الايهام او فى آخر جملة لاتليها جملة بجملة لنكتة مطلقا قوله فهذه الجملة اى جملة اختصاص الكلمة

قوله فصل عنه اى لم يعطف على ما قبله بأن يقال وعلم اختصاصها الكلمة قوله لكونه بمنزلة بدل الاشتمال اى والبدل

لا يعطف على المبدل منه لشدة الأتصال بينهما كما بين فى علم المعانى قوله بخلاف الوجه الأول اى من وجهى

العطف قوله المبادى الثلاث الخ المراد بالمبادى هنا الأمر المشترك والأمر المميز لكل من الاسم والفعل والحرف و

بالمطالب ماهياتها قوله وضعت كل منها لها اى لكل من تلك المعانى ولابد من هذا التقدير ولو قال المعانى

التى وضعت هى لها على التوزيع الثلث لكان اخصر واسلم قوله سوى الظرفية والجنسية اى سوى ما اذا

كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم فتكون الأضافة ظرفية او جنسه نحو خاتم فضة فتكون

بيانية قوله فاريد به الخبر اما مجازا الخ هكذا فى اصل النسخ بدون لفظ قوله قبل فاريد فهو داخل فى

عنوان قوله وفيه خبر كثير بواسطة الى آخره وفيه اشارة الى أن قول الشارح مجازا ليس بقيد بل يمكن النقل

ايضا وصحح بعضها بزيادته قبله وعليه فلعل لفظ مجازا هو الظاهر قوله وللتعجب المجرد عن القسم لكن اما مع

الاختصاص نحو لله دره او بدونه نحو يا للماء قوله ولا يخفى ان كونه للتعجب الخ اعلم ان اللام التى للتعجب فقط

لا تدخل الا على المتعجب منه نحو يا للماء كما قرر واما نحو لله دره فهى للاختصاص افادت التعجب بواسطة ان المنسوب

الى

صح هكذا وهو الصحيح منقولا لفظ لكن عليها [illegible] نقطة وقع فى نسخة السلارى [illegible] فى الكمى

اليه وهو الله تعالى منشي العجب كما اشار اليه بقوله سابقاً بقوله وهو لام الاختصاص افاد التعجب الخ ولعل هذا وجه تزييف الرازي

ذلك بقوله وقد يقال الخ فلا فرق فيما نحن فيه بين ان يكون المراد بالدر اللبن وان يكون المراد الخير الكثير في ان اللام عليها للاختصاص

افادت التعجب غاية ما في الباب من الفرق بينهما فليتدبر على مذاق القيل لامرضية اذ مثله لا يخفى عليه خفي فضلاً عن امر جلي تأمل

قوله فالاظهر ان يقول وقد يقال الخ اي الاظهر على مذاق القيل وذلك لان الدر بمعنى اللبن على هذا قد منشأ وكون اللام للتعجب

ناشئ عنه والمنشأ مقدم على الناشئ طبعاً فليقدم عليه وضعاً والا فالصواب اذ ليست اللام للتعجب فقط على تقدير كون المراد بالدر

اللبن ايضاً كما مر من ان التحقيق ان لام التعجب لا تدخل الا على المتعجب منه **قوله** بمعنى التكليم كذا في اصل النسخ بدون اي مع اخراجه

من بين القوسين فلعل نسخة الرازي التي وقع نظر المحشي عليها هكذا ثم استعمل بمعنى التكليم بدل استعمال المصدر وح فلا بد من ادخاله

فيما بين القوسين ونزيد في بعضها المقطع الى آخره بين القوسين مع زيادة لفظ اي بعدهما وهو ايضاً حسن **قوله** فكما ان في اللطف

حكم كذا في اصل النسخ برفع حكم والصواب نصبه على انه اسم ان **قوله** لانه الخ عطف على ما قبله بحسب المعنى **قوله** وفيه اي في قوله فان

التثنية الخ **قوله** مع كون الكلام لفظاً اي فلا يجعل الاسناد جزءاً منه حتى يدفع الاعتراض **قوله** لان الكلية والجزئية عطف

على صيغة ليس اي ليس منشأ التوهم كلية المتضمن اسم فاعل وجزئية المتضمن اسم مفعول مع قطع النظر عن اعتبار الاجتماع

قوله والاعتراض على الشارح يأباه قول الرازي وهذا القول مبني الى قوله ويلزم ح ان لا يكون الخ اذ يفهم منه عدم ابتنائه

على قاله السيد لكن لو قال واذا لم يجعل جزءاً لم يدل ولو لم يجعل جزءاً لكان اقصد تأمل **قوله** ولو بني التأويل الخ فيقال ح

اشارة الشارح الى احتمال كون الباء بمعنى مع بالتأويل او الى احتمال عدم التأويل بتفسير الباء بالسببية **قوله** عند القائل

بجزئيته من الكلام الخ بخلاف القائل بشرطيته فانه ح يحتمل الهيئة ومدلولها وهو النسبة كما سيأتي **قوله** وكونه الخ اي

كون الاسناد بمعنى الحاصل بالمصدر وهو الهيئة اشارة الى رد ما قاله العصام من قوله ومن قال ان المتضمن بمجموع الكلمتين والاسناد

سواء اراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الاسميين الى الآخر او ضم كلمة الى اخرى فقد سهى لان شيئاً منهما ليس جزء الكلام

بل مدلول له او صفة لاجزائه انتهى ووجه الرد انه لما كانت الكلمتان الموصوفتان بهيئة التقديم والتأخير جزءاً منه كانت الصفة

جزءاً كالهيئة الحاصلة لاجزاء السرير الداخلة فيه **قوله** وجعل الكلام الخ بالجر معطوف على وجه البناء على النسخ **قوله** الاجزاء

المترتبة في السمع والهيئة ليست جزءاً مرتباً فيه بل من المادة قوله كي لا ينتقض تعريفها بالمشتقات اي تعريف المفرد
جمعاً والمركب منعاً قوله ظرف لغواي نقض قوله فباعتبار انه شرط اخير اذ لا شرط للمركب بعد حصول هيئته
والقيد للاحتراز اذ تكلم الله وفيه مثلا ايضا سبب وما ذكره مبني على شمول السبب للشرط ولعله مبني لم عام والا
فقد جعلوهما متقابلين صدقاً ومفهوماً كما بين في موضعه قوله او جزء له كما هو مرضي السيد كما مر قوله
عن مدلولها وهو النسبة قوله على اعتبار الهيئة اي والهيئة اما شرط او جزء قوله لغلام زيد كذا في اصل
النسخ اي الكل من غلام و زيد و قد صحح بعضها بزيادة العاطف على زيد فلا غبار قوله بسبب الاضافة
يجوز ان يراد بها الحاصل بالمصدر اي الهيئة او مدلولها اي النسبة على تقدير ما مر في الاسناد قوله عن الثبوت
والانتفاء اي ثبوت المحمول للموضوع او انتفائه عنه هذا في الحملية او ثبوت التالي عند المقدم او انتفائه عنده
هذا في المتصلة او مباينة التالي للمقدم او انتفائها هذا في المنفصلة قوله وهي اي كل واحد من الثبوت والانتفاء
والتأنيث باعتبار كونهما نسبة او باعتبار الخبر ولا يجوز ارجاعه الى النسبة لان هذه الجملة كبرى القياس
قوله حقيقة اي حقيقة لغوية قوله مجازاً اي مجازاً عرفياً قوله بين الكلمتين اي على تقدير حمل النسبة على المعنى
اللغوي قوله ومدلوليهما اي على تقدير حملها على المعنى العرفي قوله عبر عنه الشارح كذا في اصل النسخ وصوابه الرضي
او السيد وكون المراد بالشارح الرضي غير ظاهر قوله بالاخرى اي بحصول مضمون الاخرى قوله ولو كان
في الجملة الشرطية من الشرط كذا في اصل النسخ والصواب بين الشرط الخ قوله وحصول الكلام فيهما كذا في اصل
النسخ والاولى المناسب لما قبله منهما قوله لو وقع الجزء الاولى بوقوع الجزء قوله تفصيلاً ملحوظاً كذا في
اصل النسخ والصواب الموافق للاحقه ملحوظاً تفصيلاً قوله عن معناه اي معنى الشرطية وان التذكير سهل
قوله كقولك اكرمت الخ تنظير قوله عن نسبة واقعة انما الخ كذا في اصل النسخ والصواب عن نسبة واقعة
في وقت ليناسب للاحقه قوله وليس الامر كذلك اي ليس الكلام صدقها موقوفاً على تحقق جزء الخ مقدا لتنافيه
دافعه قوله وبالجملة عدم الخ اخذه من قول الشارح لم يكن لاهل العرف الخ قوله الى ذكر شيء كالحال والتمييز

قوله

قوله مع استلزام الدور لأخذ المسند اليه والمسند في تعريف الانشاء الخ فيتوقف عليهما وهما لا يكونان مسندا اليه ومسندا الا بعد
فتوقفا عليه قوله فانه غرضه عن الشكوك التي وردت في تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب والانشاء بما لا يحتملهما
فانه ورد على تعريف الاول جمعا وعلى تعريف الثاني منعا خبر الله ورسوله ونحو السماء فوقنا الى غير ذلك واجيب بان المراد مجرد المفهوم
مع قطع النظر عن القائل وخصوص المادة وبعبارة اخرى عرف الاول بما كان لنسبته واقع تطابقه او لا تطابقه والثاني
لنسبته واقع تطابقه او لا تطابقه واورد بان اضرب صيغة الامر له نسبة كلامية وهي طلب المتكلم ضرب المخاطب فان طابقت الواقع
فصادق والا فكاذب واجيب بان المراد قصد المطابقة ولا قصد في الانشاء كما بين في حواشي المختصر وتعريف اللاري خال عن القيل
والقال قوله كما يشهد به الوجدان لان الحق بالذات ينافيه الحل المقتضي لكونه مقصودا لاجل الغير وهو الموضوع قوله لانتفائهما
كذا في اصل النسخ والصواب لانتفائهما قوله ولا تأخيرها اذ الشيء لا يكون مؤثرا في نفسه قوله بناء على التغاير الاعتباري الخ
بان يقال هي مدلولات من حيث الحضور ومن حيث التلفظ دوال قوله ولان الحكم عطف على ما قبله فافهم الخ قوله مدني
بالطبع في المطول شرح التلخيص فان الانسان مدني بالطبع اى محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه
يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه
ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله تعالى عليهم بتعليم البيان وهو
المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد
يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير
المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية هي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونا عن الخطأ وهو الشارع
ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات
واعلى معجزات نبينا صلى الله عليه وسلم القرآن الفارق بين الحق والباطل انتهى قوله اى المهملات لا حاجة الى تفسير الضمير بها
بعد تفسير الالفاظ بها قوله الخاصة ما يكون الخ صوابه الخاصة الاضافية ما يكون كما صحح به بعض النسخ قوله في جواز
الاخبار وحق في اى الاخبار عنه وقد صحح به بعض النسخ قوله يعني يلزم على الشرح الخ كذا في اصل النسخ والصواب على الظاهر

او المص يعني ان ضمير عليه في قول اللاري يلزم عليه اما ان راجع الى الظاهر في قول الشارح ظاهر في ان نحو الخ
او الى المص قوله نحو ضربت أقوم رجل الخ كذا في اصل النسخ صوابه ضربت أقوم رجلا كضارب وهو قائم وفي
بعض النسخ اسقاط ضرب بعد رجلا وهو المناسب لمثال الشارح من حيث عدم تجلي لكن بقي ذو الحال وهو رجلا
نكرة صرفة تأمل قوله وصار الاسناد الخ اى كان الاسناد قوله لا ابد ان يراد الخ كذا في اصل النسخ بالراء
من الارادة والصواب ان يزاد بالزاء من الزيادة لا يقال بعد تعميم الكلمتين من الحقيقيتين والحكميتين لا حاجة
الى زيادة أو جملتين لأن الشرط والجزاء لا يمكن تأويلهما بمفردين لما سبق من فوات معنى الشرطية قوله
اى لبعد الكلام في الذكر اى من لفظ ذلك قوله من الامور الثلثة متعلق بمقدر اى الكلام البعيد من الامور الثلاثة
قوله اليه اى الكلام متعلق بالاشارة قوله فانه حصر قطعي الخ كذا في اصل النسخ والصواب عقلي يدل عليه قوله
تعويلا على حكم العقل مع ان رقم اللاري ثمة احتمال كونه عقليا على احتمال كونه قطعيا وجعله الراجح قوله لتوافق
الثاني والثالث كذا في اصل النسخ والصواب ناظر للوجه الثاني والثالث قوله والتعريف انما يكون للماهية بالقياس الى
تحققها في افرادها للماهية من حيث طبيعتها كذا في اصل النسخ التي بايدينا ولا تحصل له فلعل الصواب والتعريف اى تعريف
الاسم انما يكون بالماهية اى بماهية الكلمة بالقياس الى تحققها في افرادها لا بالماهية من حيث طبيعتها يعني ان الكلمة التي
أخذت في تعريف الاسم ليس المراد بها المفهوم من حيث هو بل الافراد بقرينة الدلالة والوضع انما يعتبر في الاول
لا الثاني كذا سنح لي والعلم عند الله تعالى تأمل قوله لأن في جمل الخ اى مع ما عطف عليه وهو ان الدلالة الخ قوله
متعلق بقوله
على عدم جعله ظرفا لغوا اى سواء كان بمعنى الباء او بمعنى في قوله في معنا صوابه في معناه قوله تبعه صوابه تبعا قوله
الثابت للحرف صوابه ثابت خبر ان قوله ولا يلزم في ذلك الخ هذا قول اللاري ففيه سقط وهو لفظ قوله
قوله للمعنى الحرفي صوابه لمعنى الحرف قوله لفظا كان ذلك اى الشرط قوله على تحقق القابل والفاعل كما في كسرة
الكوز فانكسر فالفاعل المتكلم والقابل الكوز قوله اى ملحوظة في حد ذاتها صوابه اى ملحوظة في حد ذاته كما في اللاري
قوله متعلقة بالتاء صوابه بالهاء قوله ملحوظة صوابه ملحوظ ويمكن تأويل المعنى بالاكرة قوله للثبوت لا للحدوث

اذ قالوا صيغ اسم الفاعل والمفعول لو لم يعتبر الزمان معهما كانا للثبوت كما نقلنا عن البنانى سابقا قوله لا بالموصول
كذا فى اصل النسخ والصواب يكون موصولا تفريعا على النفى ولا يجوز عطفه على بلام التعريف اذ يئول الكلام الى لا يكون
المقدر معرفا بالموصول وفيه ظاهر اذ المعرف الموصول لا مدخل له قوله الفصل المستفاد الخ تقدير الكلام نسبة الخبر الى
الدال حال كونها ملحوظة فى نفسها قوله المعنى ان صوابه المعنى قوله للترقى فان الملحق الخ كذا فى النسخ التى بايدينا
ولا يخفى فساده والصواب اى فى الجميع المراد المقصود الملحق بعد قوله للترقى ليكون هو مقتضى الكلام وقوله اى الملحق
كلام آخر تفسير لقول اللارى بل الملحق قوله فى اعتبار الخارج وفى بعض النسخ فان اعتبار الخارج الخ وكل صحيح قوله
قدم فى الذكر وفى بعض النسخ قدمه فى الذكر اى قدم ما كان قائما بذاته وهو الاوضح قوله وليس المراد التبعية فى الوجود
الذهنى على ما وهم الخ المراد بالوجود الذهنى للشيء صورته الحاصلة فى الذهن لا حصوله فلا غبار قوله الجسم اى المجرد لا الجزء
الذى والصواب حذفه مثلا قوله الاعراض المخصوصة صوابه المحسوسة قوله ليكون الخ علة لكون المراد الجسم لا مطلق الجوهر
والعرض المحسوس لا مطلق العرض هذا لكن لا يساعده ما يأتى فى اللارى من قوله القائم بالجوهر وقوله لما شابه الجوهر
فتأمل قوله سواء ما اشار اليه الشارح بقوله هذا الخ حاصله ان الوجه الصحيح لاستعمال فى فى قولهم ما دل على معنى فى نفسه او فى غيره
على تقدير رجوع الضمير الى المعنى انه لما شابه المعنى الحرفى بالعرض والاسمى بالجوهر عوملا معاملتهما هذا ما اشار اليه اللارى بقوله ويظهر
منه الخ وعلى تقدير رجوعه الى ما انه لما شابه الحرفى بظرف خال والاسم بظرف فيه مظروف عوملا معاملتهما هذا ما اشار اليه الشارح
بقوله وهذا هو المراد بقولهم الخ وان كان صريح الشرح فى بيان معنى فى نفسه وفى غيره لا بيان وجه استعمال فى فى هكذا ظهر والعلم
عند الله قوله وبعض الناظرين اراد به العصام قوله بان فى قولهم صوابه بان فى فى قولهم قوله بطريق الظرفية الاولى
المناسب للوصفية الظرفية وان كان بينهما تلازم قوله كما يقال شابه لابليس يعنى ان المشابهة واقعة فى نفس الامر لا
بجعل جاعل فعبارت وسيلة لان يعامل بالمشابه معاملة المشابه به فلا يكون القصد الى التشبيه كما فى زيد كالاسد ورأيت اسدا
فى الحمام قوله ان المعانى الحرفية صوابه حذف فى قوله وما قيل الخ اشارة الى الفاضل العصام مبتدأ خبره نشأ الخ قوله
منشأه عدم الفرق الخ والفرق بينهما ان الوصف العنوانى المسمى بالموضوع الذكرى فى عرف المنطق مرآة لملاحظة الافراد

السمات بالوضع الحقيقي بخلاف المعنى الحرفي فانه ليس مرآة للملاحظة متعلقه بل لكل منها صورة على
حدة كما سبق **قوله** عند من يقول العلم بوجه مغاير للعلم بالشيء من ذلك الوجه تحقيق المقام يقتضي بسطاً
في الكلام قال المحقق في حواشيه على الخيالي على شرح العقائد ما ملخصه انا اذا رأينا شبحاً من بعيد وهو
في الواقع حجر تحصل لنا منه في اذهاننا صورة انسان فاعتقدنا انه انسان فبما نتوجه الى ذلك الشبح
بوصف الانسانية ونجعله عنواناً بناء على ذلك الاعتقاد ونحكم على ذلك بأنه قابل العلم وصنعة الكتابة فالمحكوم
عليه في هذا الحكم الواقع على المأخوذ بهذا العنوان معلوم لنا بهذا الوصف وصورة الانسان آلة له اي وجه
لذلك الشبح وفرقوا بين العلم بالوجه وهو هنا العلم بمفهوم الانسان وبين العلم بالشيء من ذلك الوجه
وهو هنا العلم بالشبح من حيث انه انسان فان العلم هنا بالشبح من حيث انه انسان غير مطابق والعلم بالانسان
مطابق **قوله** للملاحظة أمر يغايره اي وليس متعلقه **قوله** ما لم يلتفت اليه والاولى بالتأويل **قوله**
لم يتمكن **قوله** فكذا حال البصر والصواب حال البصيرة وهي القوة القلبية **قوله** فلا يلزم تعليل الشيء
بنفسه فيه ان قول الشارح تدل على متعلقه على الضمير ومتعلق به لا بالدلالة فليس مراد اللاري من قوله دلالة
على كذا بيان المغايرة لدفع علية الشيء لنفسه بل مراده كما قال نور محمد في حواشيه عليه ان الحرف والدلالة
صفتان للمتكلم لا اللفظ لئلا يدل بالمقابلة ان الحرف لا حاجة في دلالته على معناه فيلزم قصور في دلالته
ولا قصور فيها كما سبق فلعل هذا الكلام من سبق قلم الناسخ والعلم عند الله **قوله** حينئذ الى حين اذ
كان مراد المحشي بكون المعنى في نفس الكلمة انه مدلولها **قوله** من كون كلمة ما كذا في اصح النسخ والصواب
من كونه كلمة او من كون ما كلمة لانه اذا كان الاسم كلمة كان دالاً على المعنى بداهة **قوله** تدبر لعل وجهه
انه يلزم حينئذ اما خلاف المذهب المختار او المجاز الغير المشهور مع اشعاره بقصورية دلالة الحرف تأمل
قوله عطف تفسير لقوله هو هو وحينئذ يكون قول اللاري لا من حيث هو هو مع هذا التفسير تقييداً
لقول الشارح من حيث هو حالة بين السير والبصرة احترازاً من كونه رابطاً بينهما هذا وفي العصير

بعد قول الشارح من حيث هو حالة بين السير والبصرة وهو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة انتهى وعلى هذا المنوال لا
يكون قول الدارى وهو معنى الخ عطفا تفسيريا لقوله هو هو بل هو تفسير لقول الشارح من حيث هو برجع الضمير اليه وهذا هو
الظاهر المتبادر الى الفهم لان المراد من كونه حالة بين السير والبصرة كونه رابطا بينهما وهو المراد ايضا من قوله وهو معنى فيه الخ
فتامل قوله ونسبته اى الابتداء قوله اى باعتبار انه الخ كذا في اصل النسخ والصواب بل باعتبار انه عطفا على لا من حيث هو هو الخ و
يحتمل ان يكون صواب العبارة بل من حيث انها نسبة بين السير والبصرة فلا خطأ في قوله اى باعتبار انه الخ قوله فانها اى النسبة
قوله من حيث انها قائمة الاولى المناسب لما مشى عليه سابقا من حيث انها رابطة بين الطرفين لان الرابط كما يكون لفظيا يكون معنويا
ايضا كما بين في محله والا كونه قائما فيؤيد ما مر من المصنف تدبر قوله مدلولة للرابطة اى اللفظى الخ الرابط اللفظي في العربية اما ضمير
نحو زيد هو قائم لا انه حرف عندهم او تنوين نحو هذا الخ وفي الفارسية نحو هست كما بين في موضعه قوله ومن حيث كونه الخ الصواب
حذف العاطف قوله موجب بالرفع صوابه بالنصب قوله ليس المراد كونه الخ صوابه من كونه الخ قوله الموقوف صوابه
الموقوف صفة تعلق الطرفين قوله ولا يكون قول الشارح الخ ابتداء كلام حاصله فرق بين الفهم والذكر بالعموم والخصوص
اذ يمكن الذكر بدون الفهم قوله الذكر القلبي الخ اى فلا تكرار ايضا وانما كان اولى لاحاطته بحالى المتكلم بالنظر لنفسه كما في الموقوف عليه
وبالنظر الى غيره كما في الموقوف مع دخول حال السامع ايضا بالنظر للاول تامل قوله عطف على كونه الخ كذا في اصل النسخ التي بايدينا
ولا حاصل له مع قلاقة في عبارته وعدم مناسبته الآتي لذلك العطف يظهر ذلك كله بالتامل الصادق فلعل في العبارة سقطا صوابها
عطف على الان لا على كونه اى فيكون علة ثانية لعدم امكان الشارح من تعقل معنى الحرف الا بتعقل متعلقه بخصوصه وكونه بيانا
وح يظهر معنى قول الآتي وهذا الوجه الخ ويكون معنى قول الدارى وذلك التعقل لا يمكن الخ اى تصور الطرفين فقط قوله تو
اى توقف معنى الحرف قوله على ذكر المتعلق اى على تعقل المتعلق المتوقف على ذكره ولو حذف ذكر لكان اشد التياما قوله لا
جزء اللفظ الدال عليه اى على المتعلق قوله لا جزءاته اى ذات المتعلق قوله مغايرة للكلي اى وقد جمل الكلي والخصوص معنى الحرف الالي في حواشي
الخاص بخلاف الخصوص فانها ايضا كلية وان لم تكن عين كلياتها فلا مخالفة بينهما حين اردتها هكذا حقق هذا المقام قوله
لا يكون معنى حرفيا بل اسميا يعبر عنه بقالب الاسم فيقال ابتداء سيرى من البصرة الى الكوفة ثابت قوله فهى من لوازم تلك المعانى

لأنها طرفها والحاصل أن التعلق الخاص الذى بين السير والبصرة يتصور تحقق طرف لكن تحقق بالابتداء الذى

هو معنى من وهذا البوالى وهذا معنى اللزوم قوله بين السير والبصرة الصواب والكوفة ليلائم ما قبله

وما بعده قوله ههنا اى قوله كلمة اخرى قوله وتنكيرها اى تنكيرها ههنا المراد بكلمة ولذا انث الضمير ولو ذكره لكان

أولى وقد صحح بعض النسخ بالتذكير قوله فى الاول الخ اى المعانى ولو اردف التنكير بالافراد والتعريف بالجمع لكان

أوضح ويمكن أن تكون النسخ التى رآها الحشى من البعض بالافراد فلا غبار قوله على كون المعنى الحرفى ملحوظا بالتبع والمعنى الاسمى الخ

وهذا الكون انما يستفاد لو رجع الضمير الى ما قوله والاحتياج وهذا على تقدير رجع الضمير الى ما قوله بيان لعدم المانع

للظهور الخ فى قول الشارح وارجاع الضمير مبتدأ وقوله لعدم مسبوقيتها الخ خبره ويمكن كما قال المحشى ان يكون ارجاع

بالجر عطفا على ما قبله عطف السبب على المسبب ويكون قوله لعدم الخ علة للظهور باعتبار تضمنه للجواز تامل قوله

المقتضى لا فى اصل النسخ والصواب والمقتضى الخ لئلا يتوهم كونه صفة لما قبله فهو مبتدأ خبره قوله ما مر الخ وهو
التى بايدينا

قرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك الاعتبار قوله فلا يرد الخ تفريع على كونه بيانا

لعدم المانع المبنى على كون الارجاع مبتدأ ولعدم مسبوقيتها الخ خبرا اذ على تقدير عطف الارجاع على المعنى الاخير يكون قوله

لعدم مسبوقيتها الخ علة مقتضية للظهور ولا يدل عليه بل انما الدال عليه والمقتضى له ما مر من قرب المرجع الخ قوله ولا

يخفى أن المناسب الخ اذ مع الاول اى جعل لعدم مسبوقيتها الخ بيانا لعدم المانع لا علة مقتضية فالاولى جعل ما مر الخ علة

قوله فتدبر اشارة الى ان الى الخ مراد فى عنوان القول وان الامر لا يتم بدون لفظ ارجاع الضمير الخ فتامل قوله كما

يدل عليه اى على التفسير قوله اذ لا مدخل الخ اذ الجزئيات ايضا تقع اطراف الاسناد وان قال السيد قدس سره فى حواشيه على شرح

الشمسية ان الجزئى الحقيقى لا يقع مسندا بدون التأويل قوله سواء كان الخارج معتبرا فى اصل الوضع كما فى متى فانه موضوع

للزمان الذى هو ظرف كما قال الخ فان قيل كيف تكون الظرفية خارجة مع اعتبارها فى الموضوع له قلنا المراد بالخارج عن الذات الخارج

وهو هنا الزمان كما قال لاجل امر خارج عن الذات واما الظرفية فهى صفة عارضة للزمان وان كانت داخلة فى الموضوع له

قوله بارجاع الضمير اى المستتر فى غير مقترن قوله وفائدة تتميم المعنى الخ رد لقول اللارى ولو اراد المعنى المطابقى الخ

مع انه لو لم يعلم المعنى لم يشمل تعريف الاسم نحو من الشرطية المتضمنة لمعنى ان الشرطية فان معناها المطابقي غير مستقل **قوله** من

حصول الامتياز الخ فالاسم ممتاز عن الحرف بالدلالة على معنى في نفسه والفعل بعدم الاقتران وهكذا فكل من الاقسام يمايز

عن كل من اخويه بقيد يغاير القيد الذي يمايز به عن الآخر وهو مراد الخ والا فاصل الامتياز حصل بدون هذا **قوله** فان

قيل لو كان الفعل الخ حاصله ان التضمن لا يكون بدون المطابقة لما تقرر عندهم والمطابقة لا تكون بدون ذكر الفاعل المعين

لكونه طرف النسبة فالتضمن لا يكون بدون ذكر الفاعل المعين فكيف قلتم بان الدلالة على الحدث والزمان بالنفس مع انهما تضمنان

قوله قلنا دلالة الفعل الخ حاصله ان الحدث والزمان لهما جهتان جهة كونهما مدلولي المادة والهيئة فهما مدلولان مطابقيان

وجهة كونهما مدلولي الفعل نفسه فهما مدلولان تضمنيان له وفهمهما بدون المطابقة الموقوفة على ذكر الفاعل المعين من الاولى لا

الثانية فصارت هذه المسئلة كمسئلة القول الصادق بانه تضمني والتزامي ومطابقي كل بحيثية كما علم في موضعه فيرد على الخ

ان ما نحن بصدده ان يكونا باعتبار كونهما تضمنيين معنيين في نفسهما لا باعتبار كونهما مطابقيين وما افاده جوابكم

هذا بالعكس فلذا بادر الى الجواب الثاني **قوله** مع ان المقرر ان الفعل لا يدل الخ يفهم منه ان لا يكون الفعل مركبا وهو كذلك

لانهم اعتبروا في الافراد والتركيب الاجزاء المترتبة في السمع كما مر منه نفسه **قوله** او نقول المأخوذ الخ حاصله ان المعنى

المطابقي للفعل لا يتوقف على ذكر الفاعل المعين انما يتوقف عليه لو كان النسبة اليه ملحوظة تفصيلا واما اذا لوحظت اجمالا

فلا فكما ان التضمني لا يحتاج الى ذكر الفاعل كذلك المطابقي لا يحتاج فقوله اجمالا قيد النسبة لا الفاعل **قوله** وقد قيل في الجواب

اشارة الى الفاضل عصام لكن نقل عبارته الصريحة في المراد على وجه خفي وحاصلها ولا خفاء في ان اللفظ الدال على المعنى لا يدل

عليه الا بعد تذكر الوضع وان فهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متاخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا

تذكر وضعه لمعناه فحضر عنده معناه في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن تصور طرفيه فليس العلم بالمعنى في ضمن تذكر الوضع من

تصورا لوضع بدون صحه

دلالة اللفظ لان المفروض ان الدلالة متاخرة عنه بل لا بد لدلالته من امر آخر وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد للافظ

زام مره

وذلك الالتفات لا يكون الا مع الضميمة بمشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية مع انه ذكر هذا في جواب

الاعتراض على القاعدة المقررة ان التضمن لا يكون بدون المطابقة بان الحدث والزمان يفهمان قبل ذكر الفاعل ولا مطابقة واما الجواب

على ما نحن بصدده فبغير ذلك فغلط في المقامين فراجع وفقك الله تعالى قوله بدليل أن فهم المعنى من اللفظ إلخ
أي الذي هو الدلالة بقرينة عبارة عصام حيث عطفه عليه على وجه التفسير كما نقلنا قوله عنه أي عن العلم بالمعنى عند تذكر
الوضع قوله مرتبتين إذ علم المعنى في ضمن تذكر الوضع مقدم على تذكر الوضع لكونه طرفي الوضع والدلالة متأخرة
عن التذكر فهي متأخرة عن ذلك العلم بمرتبتين قوله فهي أي الدلالة قوله عنه بحاله لفظ الفعل أي بدون الفاعل
قوله على وجه العام متعلق بالوضع إذ وضع الفعل عام كما قرر في موضعه قوله عن العلم بالوضع أي والعلم غير
التذكر إذ هو سابق على التذكر قوله وذلك التذكر أي تذكر وضع الفعل قوله لا يكون تذكراً في ضمن تذكر
وضع الفعل أي لما تقدم أن تذكر وضع الفعل لا يكون إلا بعد الضميمة قوله لا مستند إلخ كذا في أصل النسخ والصواب
الامتناع قوله لا يستعمل كذا في أصل النسخ بلا النافية مع الفعل المضارع والصواب لاستعمل بلام جواب لولا
مع الفعل الماضي قوله فتم والمقتضى لاستقلالها بالمفهومية إلخ كذا في أصل النسخ والصواب فثم ولا ضير
إذ هو مقتضى عدم الاستقلال بالمفهومية قوله أن لزوم تلك الهيئة إلخ أي حيث لا فعل بدون الفاعل إلخ قوله عدم
الاقتران بالنسبة إلى المعنى المستقل إلخ الأخصر الأوضح عدم اقتران المعنى المستقل بالزمان الالمعنى مطلقاً قوله المعنى
المطابقي أو الزمان إذ لا اقتران لشيء بنفسه قوله وكذا الحال في أسماء الأفعال لأن معانيها بحسب الوضع الثاني
غير موجودة بحسب الوضع الأول حتى يقترن قوله كما في عسى إذ لم يستعمل قط في الأخبار بخلاف بعت واشتريت
فإنهما كما يستعملان في الإنشاء يستعملان في الأخبار قوله واعلم إلخ تمهيد لقوله فاندفع إلخ قوله عند النحو لأن
يشترط عليهما كونهما مستعملين في الزمان المستقبل كما قرر و قد يجردان عن الزمان كما قالوا في شرح جمع الجوامع
وغيره أشير في الزانية والزاني فاجلدوا الآية والسارق والسارقة الآية في أنه قد يستعملان في الزمان ولا يعملان
بأن كان ذلك الزمان ماضياً قوله فاندفع ما قيل إلخ حاصل الدفع أنه لا محل الاقتران في تعريف الفعل على المتبادر
كما هو شأن التعريفات وهو الاقتران بحسب الوضع الأصلي محل في تعريف الاسم عليه لأن السلب يتسلط على الإثبات
كيف اعتبر فاندفع الاعتراضان قوله اعتبار كل واحد من الوضعين من وجه آخر كذا في أصل النسخ والصواب

اعتبار

اعتبار كلّ واحد من الوضعين من وجه والفائت من وجه آخر مثلا دونك وضع الأول وهو الوضع التركيبي لفوت

في اعتباره الكثير والآتم يكون كلمة ومعتبر فيها لأن عدم الاقتران انما يتحقق به ووضع الثاني معتبر فيها لأنه باعتباره يكون كلمة

ولفوا لأنه باعتباره لا يكون غير مقترن بل مقترن كذا في عصام قوله وهي غير مقترن الخ أي المعاني الانشائية قوله فان الاستعمال

الخ أي وهذا الاستعمال مجازي لمناسبة بين هذه المعاني الفعلية والمعاني الأصلية قوله وان كان بعضها الخ فالأولى وان

كان بعضها مركبا من المضاف والمضاف اليه نحو امامك ودونك او الجار والمجرور نحو عليك لأن الطريقة لا تنافي الأسمية

بل المنافي لها انما هو التركيب ويمكن ان يكون المراد ظرف وقامع المضاف هي اليه قوله والاستعمال عطف على اسم ان قوله لا امكان

ان يصرف عن الظاهر بان اللام الخ الأولى الأخصر الأمكان أن اللام ليست الخ قوله بل لام الغرض أو صلة الاستعمال المقدر

بل هذا هو الأولى تأمل قوله ايضا اي كما لم يسلك هذا الطريق قوله حتى ينتقض التعريفات هكذا بصيغة الجمع في اصل النسخ

والصواب التعريفان بصيغة التثنية اي تعريف الاسم جمعا وتعريف الفعل منعا قوله ايضا اي كما لم يسلك ولم يجب بما سبق

قوله كقوله تعالى فضرب الرقاب أي فهو مصدر مضاف الى المفعول قوله مخالفتها لها اي للأفعال قوله ليكون افادته الخ

الصواب لكون افادته الخ لأن وجه الاهتمام حصولي لا تحصيلي كما في حواشي المختصر قوله نصب العين اي مقصودا أوليا

قوله ما يبين وجهها على ما بين في محله من علم البلاغة ولعل القول الاخير في القولة اللاحقة لهذه على ما بيانه في محله موضعه

هنا آخر الخ ثم من الناسخ تأمل قوله من توهم وجود هذه الخواص سوى الاضافية الخ كما سيأتي في اللاري في حكمه قول الشارح

وكذا سائر الخواص الخمس في قوله اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية الى

آخره وقال الخ ثمه وانما قال ذلك اي اكثر لأن الاضافة بمعنى كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر خاصة حقيقية فالجميع والخاصة

الحقيقية ان يكون اختصاصها بالنسبة الى جميع ما عدى ذي الخاصة والاضافية ان يكون بالنسبة لبعض ما عداه وانما قال توهم

لما اجابوا عنه بأن الأفعال والحروف حينئذ اسماء كما في شروح الألفية وان لم يجب الخ هنا بشيء او للاكتفاء بكونها خاصة

ولو اضافية تدبر قوله وقوع الحرف بالتأويل كذا في اصل النسخ والصواب وقوع الحرف جنسه أ بالتأويل قوله ليس

نصا في ذلك الخ ليشعر بالاشارة بل بالظهور والأمر صعب الا ان يقال ما حمل من على كونها موصوفة مع احتمال حملها على الموصولية

ايضاً كتشيص بكونها من اسما بمعنى بعض ليكون على قاعدة اصل المبتدأ من كونه معرفة وقاعدة اصل الخبر من كونه نكرة

او يقال لانه لما قال كانه قيل ومن الناس ناس لهم ولم يقل كانه قيل ناس يقولون كذا من الناس استشعر

بما ذكر ليكون كل من المبتدأ والخبر في حيزه اللائق به تامل قوله في القليل من المتروك صوابه في الاكثر قوله في قد تقرر

لعل وجهه ان الفرق انما هو في العرف والاستعمال والا فلا فرق بحسب المعنى اللغوي قوله وكونه فاعلا الصواب

اسقاط لدخوله في الاسناد اليه كما يعلم مما ياتي قوله بلا تاويل احتراز عن نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب

للتقوى قوله مع مباشرة الفعل يعني ان الفعل وان وقع لكن مع مباشرة الاسم لا الفعل نحو زيد ضرب بخلاف

الاخبار به مع مباشرة الفعل فهو خاصة الاسم قوله نحو كيف كنت حيث كان كيف خبراً مع مباشرة الفعل

الناقص قوله والقيا اذا خرجت حيث اذا كان خبراً لان الزمان يقع خبراً عن اسم اسم المعنى لا العين مع مباشرته

لخرجت فيهما مثالان قوله باعتبار اتصاله به اي لا باعتبار كونه ناشئا منه كما هو شأن من الابتدائية قوله

انت متصل بي ونازل مني الخ والداعي على تقدير نازل في الموضعين لفظ منزلته في الحديث قوله وجمع الكثرة للعشرة

الخ في البناني حاشية شرح جمع الجوامع ان اقل جمع الكثرة احد عشر قوله من ان الاختلاف بينهما الخ في حواشي

البناني المذكورة ان المحققين على ان الاختلاف بينهما انما هو في جانب القلة دون الكثرة حيث كان تمييز جمع القلة

ثلثة وجمع الكثرة احد عشر فراجعه قوله داخلا على المقصور وهي الاختصاص بمعنى الامتياز فيكون المعنى مما تميز من

الشيء به فيكون الشيء مقصوراً عليه سواء وجد في غير الشيء ام لا فان قلنا لم يوجد في غيره علم ان المعنى ما كان مقصوراً

على الشيء فالشيء مقصور عليه واما الضمير ان فلا فرق في مرجعهما على الاحتمالين اذ الاول فيهما راجع الى ما والمجرور

الى الشيء على كل من الاحتمالين خلافا لمن توهم ان احتمال دخول البا على المقصور عليه يرجع المرفوع فيه الى ما و

المجرور الى الشيء واحتمال دخولها على المقصور بالعكس والله اعلم قوله ولا يحتاج الى التفسير اي لا تفسير

ولا احتياج على طريق قولهم لا منار له اي لا هو ولا منار كما سبق ص الخ بخلاف الاول فان الجر السابق فيه ضمني

قوله فانها في اللغة ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره كذا في اصل النسخ التي بايدينا وهو لا يطابق الواقع مع ان المعنى

اللغوي

اللغوي ان كان كذلك فهو ايضا داخل بل المطابق للواقع فانها في اللغة ما يختص به اي يوجد فيه ولا يوجد في غيره سواء كان داخلا
او خارجا نحو ٢١ اولا فما ذكره معنى لغوي يا تفسير له لاعينه اذ للمعنى اللغوي لا يشتق لابد وان يؤخذ ما اخذ الاشتقاق فيه كما يقال الفاعل
من فعل فهو هذا الاسقاط من الناسخ قوله يلزم التعريف بالاعم اذا لقدر المذكور هنا من المعنى ليس الا ما هو المعنى اللغوي و
هو اعم كما مر قوله ان الحق معرفة ما به يتميز الخ على القول الاسبق اذ الحق تمييز الخاصة الخ قوله ما ذكره وهو ما يوجد فيه ولا
يوجد في غيره ويكون خارجا نحو لا قوله ايضا اي كما هو عرف المناطقة وقيل انها في عرف النحاة ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره
ويكون خارجا نحو ١٢ ام لاكما في حاشية نور محمد على الجامي وح فلا حاجة الى المسامحة هنا قوله كما يشير اليه الخ اي الى اتحاد المعنيين في
وجه الاشارة ان بحث الجمل في الاطراد والانعكاس لازم ويكون كل منهما اشارة الى قضية حملية كلية فالاول نحو كل لفظ وضع الخ كلمة و
الثاني نحو كل كلمة لفظ وضع الخ وما اثبت المص الطرد في الخاصة وهو نحوي وكتابه في النحو علم ان عرف النحاة في الخاصة كعرف المناطقة
قوله مع ان التنوين واللام الخ هذا مناف لما سبق من حمل الخاصة على المرفية وعدم المذكورات منها على المسامحة الا ان يقال اشار
الى انه كما يصح حملها على المرفية يصح حملها على اللغوية ايضا قوله وان كان حاصل صوابه حاصلا للمعهد الذهني قوله في قوله اللام الاولى في
لفظة اللام لانه تفسير نظير فيها قوله ح اي حين اذ كان للعهد الذهني قوله فتحول اي تحول حرف التعريف الى الذهن قوله
على اختياره اي اختيار حرف التعريف قوله فيكون نكتة اخرى ولذا زاد الجامي لفظ ضمن والنكتة الاولى الاشارة الى عدم شهرة اللام وتخصيصه
بلفظ حير ١٩ امكان كونه بدلا من اللام قوله مرجحة له اي اللام على حرف التعريف بخلاف النكتة الاولى فانها مصححة قوله وعلى الثاني
كلاما مبتدأ كذا في النسخ التي بايدينا بنصب كلام فهو معطوف على نكتة اي يكون كلاما الخ على الاول وهو زيادة ضمن بيانا للنكتة
المرجحة عطفا على قوله لعدم شهرته بحسب المعنى اي علة عدم التعرض للخ بان لم يقل حرف التعريف عدم شهرته والاشارة الى ان الخ
وعلى الثاني وهو حذف ضمن يكون كلاما مبتدأ منقطعا عما قبله قوله ولذا دخل الفاء الخ اي ولاجل ان ان هنا بكسر الهمزة د
خل الفاء في خبرها لما يأتي في الشرح من ان المبتدأ الذي فيه معنى الشرط قبل الناسخ او بعده يدخل الفاء في خبره نحو ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم الا اذا كان الناسخ ان بالفتح الخ كما قال قوله فلا تعيين فاللام في الفضل الاسد زائدة لا الفضل
علم لنفسه اذا اريد به اللفظ كما قيل وان نقض بما بين في محله قوله من خارج كالتعريف قوله لزوم صوابه لزم قوله غير ما وضع له

اى اولا قوله التمييز ما وضع له اى اولا قوله مدلوله مطابقة كذا فى اصل النسخ وفى بعضها على وجه التصحيح

مدلوله ولا حاجة اليه كثير احتياج قوله بهذا المعنى اى ما تكون قصدية لا فى ضمن دلالة اخرى قوله

يعنى ان فرض تجريد الفصل كذا فى اصل النسخ والاولى يعنى ان تجريد الفصل الخ اعلم ان الفرض كما يجتمع مع عدم الوجود

يجتمع معه ايضا قوله خاصة حقيقية صوابه حقيقيته قوله نحو الام على لو وفى اصل النسخ كسر لام لو

وهو خطأ جزء من البيت تمامه وان كنت عالما باذناب لو لم تفتنى اوائله كذا فى حواشى السيوطى قال انما شدد

الواو للدلالة على كثيرة لان الاسم المتمكن لا ينقص عن ثلثة احرف وح فلا نقض به على كون التعريف خاصة

حقيقية للاسم كالجار بر فى السيوطى وكذا الحال فيما بعده قوله واسند الهل كذا فى اصل النسخ وصحح فى بعضها

باسند الهل نقل عن الخليل انه قال لابى الدقيش هل لك فى ثريدة كان ودكها عيون الضياون الضيون

السنور فقال اشد الهل وفى العمدة وقع بعض التراكيب اشد الهل وعلى هذا يظهر كون المراد به اللفظ فان

اشد امر والهل مفعوله والمراد بهذا الامر الامر بالسؤال عن جده وعلى ما فى اصل النسخ لعل الهمزة للاستفهام

واشد مبنيا لمفعول والهل نائب الفاعل والمعنى اسئلت بالجد وعلى هذا ايضا يظهر كون المراد به اللفظ واما فى التصحيح

فالمعنى اسند وعلق فى الثريدة فلا يظهر كون المراد به اللفظ والواقع فى كيفية اللفظ والمراد منه مفوض الى الراوى

قوله اى لعدم كونها حقيقية صوابه حقيقيته قوله والمفعول له صوابه اسقاط له قوله يزال صوابه يزاد قوله

فلا يصح لشيء منهما صوابه فلا يصح لشيء منهما اى من الموصوف وذى الحال والمفعول والتمييز قوله الا ما

يصح الخ لان المذكورات فى المتن مسند اليها قوله من كونه فاعلا كذا فى اصل النسخ فلعل من تبيينه او تعريفية بسبب

قوله واما الجزم بالمعنى المصدرى فهو بمعنى القطع صنيعه مع اللاوى انه لا يصح ان يحمل جزم فى قولهم حرف الجزم على

المعنى المصدرى ولا يظهر لنا فارق معنوى اذ كما يصح ان يقال فى حرف الجر انه حرف يجر معنى الفعل الى الاسم

يصح ان يقال فى حرف الجزم انه حرف يقطع الحركة او النون من الفعل فالا وفق اصطلاح على خلاف فليتأمل قوله

قدر ذلك اى قوله واما الجار الخ ولم يبق قول الشارح واما الاضافة اللفظية على ظاهره قوله وحاصله الخ اى

حاصل الجواب الذى ذكره الشارح قوله فلذا فسره بالفصل اى ولكون المقابل منحصرا فى الفعل فسر الشارح المقابل بالفعل بقوله

اعنى الفعل قوله فى حد الاسم كذا فى اصل النسخ صوابه فان اللام فى حد الاسم قوله وضميره اى عطف على الاسم ان ولو قال لان

الكلام فى حد الاسم وبيان خواصه لكان اخصر واولى تأمل قوله اى وان لا يكون المراد الا صوابه وان لا يكن المراد با

سقاط اليمين لالتقاء الساكنين اذ لا اعتبار بالحركة العارضة كقوله تعالى لم يكن الذين كفروا الآية اشار الى ان الا مركب من ان الشرطية

ولا النافية ولقد احسن الخ فى التعبير خلافا لمن يقول فى تفسيره ان لم قوله مختصة به كذا فى اصل النسخ صوابه مختص به خبران

قوله يجب اختلاف العنوان المراد بالعنوان هنا مفهوم يلاحظ ذات الموضوع به يحكم عليها وقد يطلق على لفظ يعبر به عن الذات

ويسمى العنوان الذكرى فاذا قيل زيد حيوان فعنوانه بالمعنى المراد هنا الانسان او الجسم وعنوانه الذكرى لفظ زيد قوله فكذا

الحكم الخ اى كان الحكم على زيد بالحيوان ليس مفيدا باعتبار انه انسان بل باعتبار انه جسم حتى يكون مفيدا تدبر قوله كما فى القول المشهور

علامة الرجل لحيته المقرر عندهم انه اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين وجب تقديم المبتدأ او حيث فعلامة مبتدأ ولحيته خبرها فلا يصح النظر

ما نحن بصدده مع عدم مساعدة تجريد الذكرى بل الصالح لذلك العكس اللهم الا ان يقال علامة بمعنى معلم فاضافته الى الرجل لفظية

فلا تفيد التعريف وبعد فيه نظر اذ يتوقف هذا على تسليم ان ما فى تأويل شيء يكون له حكمه من كل وجه وقد منع مع ان اسم الفاعل اذا كان

للاستمرار فاضافته معنوية نحو فاطر السموات والارض ومعلم كذلك فالاولى ان يقال من علامة الرجل لحيته الا ان يقال ليس

المشهور عليه تأمل وارجع قوله اى بجعل الوجهين اشارة الى ان الباء الداخلة [illegible] قوله قبل ملاحظة الاضافة الاوضح

الانسب بما يأتى من قوله او بعد ملاحظة الاضافة اليه ان يذكر هنا اليه ايضا قوله بدليل انهم لا يستعملوه صوابه يستعملونه

بدليل الجزم قوله لانها اى الافراد قوله فى اعتبار التحقق اى تحقق الطبيعة فى ضمن الافراد زاد الاعتبار ليشمل افراد الكليات

الفرضية قوله قال الفقهاء اى فى باب الايمان قوله الا ان لا آكل على صيغة المتكلم وحده قوله وقال المنطقيون عطف على قال الفقهاء

قوله اى بمعنى المذكور وهو تقليل الاشتراك قوله لان القابل للتقييد كذا فى اصل النسخ والمتعارف للتقييد وان كانت اللام زائدة

لتقوية العمل قوله وهو اى معناه الصدرى قوله تضمينا للفعل خارج عن الصلة التى به لافادة انه احتيج فيه الوصف كونه

معنى الكيا وكونه معنى فعليا لكن تقييده بالظرف والحال باعتبار الاول لا الثانى قوله هذا النوع وهو التخصيص بمعنى التقييد

قوله الآتى الاسم أى لأن التقييد باعتبار حيثية كونه معنى اسميا لا فعليا قوله ان الانسب ظاهر صنيعه

انه منع لقوله فلم يوجد الآتى الاسم مع ان من قوانين المناظرة ان المدعى المدلل لا يمنع الا مجازا فلعل

الشارح تسامح ومراده منع التقريب اى لا نسلم استلزام الدليل المذكور للمدعى يدل على ما ذكرنا قوله وانما

يتم ذلك الخ اى انما يتم الاستلزام لو ضم الى الدليل المذكور عدم قبول ذلك المعنى المصدرى الخ قوله بالزمان

الذى هو مدلول الفعل ان قيل فللسائل ان يقول ان تقييد المعنى المصدرى بالزمان الذى هو مدلول الفعل

باعتبار حيثية كونه مدلولا اسميا لا فعليا كالتقييد فى ضربت اليوم فيثبت ما ذكره قلنا لا لأن الزمان الذى هو

مدلول هيئة الفعل لم يقع تقييد المعنى الاكى به أصلا بخلاف التقييد بنحو اليوم فانه كما يقال ضربت اليوم يقال

لى ضرب اليوم تأمل قوله فان الاضافة فيه الخ علة لوروده اعتراضا على حصر التخفيف فى حذف التنوين أو ما

يقوم مقامه قوله سواء كان الخ اى ذلك الاختصاص النعت المأخوذ من ذلك المعنى قوله على صيغة المتكلم

اى لا الغائب بارجاع الضمير الى الشارح قوله حتى يحتاج اى الشارح قوله الى الاعتذار عنه كذا فى اصل النسخ فيفهم

المراد وفى بعضها بالاحتراز عنه والصواب ما فى الأصل لأن قول الشارح وانما فسرنا الاضافة الخ اعتذار

لا احتراز فالمعنى الى الاعتذار عن عدم تفسيره بهذا المعنى حيث فسره بكونه مضافا قوله اذ لا دليل عليه لا حتياجه

كذا فى اصل النسخ صوابه اذ لا دليل على تقديره اليه اى لا حتياجه الخ انما أتى بالتفسير للاشارة الى ان العطف بحسب

المعنى كى لا يلزم عطف المفرد على الجملة قوله حيث جمل الاضافة مطلقا الخ فيفهم منه انه المقابل لكون الشيء

مضافا قوله فقال وانما اراد المضاف وارادة الجميع ظاهر صنيعه ان قول المص او ارادة الجميع عطف على قوله اراد

المضاف وليس كذلك بل عطف على قوله لم يرد الاضافة مطلقا ومقابل لارادة المطلق والجميع بمعنى وقوله وانما اراد

المضاف من تتمة قوله لم يرد الاضافة مطلقا وبيان له فاذا حصل الترديد بينه وبين قوله او ارادة الجميع حصل

بين تتمته وقوله او ارادة الجميع فتسامح الخ لظهور المراد قوله سواء كانا حقيقيين الخ فيه خلاف بينا فى جمع الجوامع

وشرحه للمحلى فراجع قوله ... تارة الخ فى الموضعين هكذا فى اصل النسخ وصحح فى بعضها بقيستين فى كل الموضعين

نظراً الى طبق اللاري والحاجة الى التصحيح اذ المراد من القياس الانتساب قوله ويعبر عنه في الموضعين اى عن الحالة والتذكير باعتبار

كونها ارتباطاً قوله لان تصورها بجدة صوابه بجدة حالا من الضمير قوله وهو اسم كذا في اصل النسخ والصواب وهو

ممنوع اى الاتحاد في الماهية النوعية بان يقال كالان ماهية زيد وعمرو واحدة لكنها مقيسة الى مشخصات زيد يعبر عنها بزيد والى

مشخصات عمرو يعبر عنها بعمرو فكذا هنا ماهية واحدة نوعية بالقياس الى احد الطرفين يعبر عنها بكونه مضافاً وبالقياس الى الاخر يعبر

عنها بكونه مضافاً اليه ممنوع يحتاج في اثباته الى دليل قوله والتبادر علامة الحقيقة اى فهي حقيقة في الحالة المقيسة الى المضاف فقط

قوله لانه استعمال اللفظ اى لان استعمال لفظ الاضافة في الجميع استعمال في الالفاظ الخ قوله ركيكة اذ يلزم ح التقابل بين الشيء ونفسه

في الجملة تأمل قوله على ان المعرب لا يكون له اعراب محلي والا فيلزم ان يكون المبتدأ مجرور محلاً مضافاً اليه قوله ولم ينصر القول الاول وهو ان الخاصة

كون الشيء بحيث مضافاً فقط قوله ان يقول صوابه ان يقول قوله ان المختص الخ برد لاول الوجوه التي اتى بها اللاري قوله والثاني

رد لثاني الوجوه المذكورة قوله وان معنى الفصل الخ رد لثالث الوجوه المذكورة قوله يقال اعرب الرجل الخ الاولى المناسب لما يأتي من

قوله من عربت معدته الخ ان يبين معنى الجرد بان يقول من عرب اذا ظهر وهو المناسب لتقابله قوله فالهمزة للتعدية كنظيره الآتي

قوله لصلاحيته للاعراب اى صلاحيته الذاتية وان منع مانع من ظهوره كما في نحو عصا ولذا اتى بالصلاحية قوله فعلى هذا

اى المذكور من كون الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد ولو قال على هذين لكان اوضح قوله وهو تبيين حركاتها فالاعراب مصدر

اعربت والمعرب على هذا اسم مفعول لم يصرح به لظهوره قوله اسم جامد والمراد به هنا ما لا يدل على المعنى الحدثي بقرينة المقابلة والا

فالمصدر ايضاً اسم جامد بمعنى غير مشتق قوله الا ان اختلاف الآخر الخ يعترض عليه عده سابقاً تبيين الحركات والسكنات للحروف معنى

مصدرياً واي فرق بينه وبين اختلاف الآخر تأمل قوله اصلا اى لا صيغة اسم المكان كما في الوجه الاول والثاني ولا على صيغة

اسم المفعول كما في الوجه الثالث قوله جا الظرف اى اسم المكان قوله ومقصاة كذا في النسخ التي بأيدينا وفيه انه من افعى الحية و

هو ليس بثلاثي واجيب في بعض التعليقات بانه يبنى منه بعد رده الى الثلاثي ولو قال بدله حياة من الحية لكان أظهر وأسلم

قوله ظهر انه لا يحتاج الى اللاري بقوله وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه الخ قوله قيل في جوابه اشارة الى الفاضل عصام

قوله فلان قوله اى قول المص في الايضاح قوله كما اعترف به اى ذلك القائل حيث قال لان الكلم المعرب مختلف الآخر لا كل مختلف

اذ لا يحمل الفاعل الخ قوله كما حققه السيد الشريف في تعريف الدلالة عرفوا الدلالة اللفظية بفهم المعنى من اللفظ فاعترض

بان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فاجاب عنه التفتازاني في شرح التلخيص بان فهم المعنى من اللفظ صفة للفظ وان

لم يكن فهم المعنى صفة له فاعترض السيد قدس سره في حواشيه عليه بان فهم المعنى من اللفظ ايضا صفة السامع وان التزم

اعتبارية صفة للفظ وصح كونه بحيث يفهم منه المعنى الى آخر ما اطال واجاد قوله انه يكون صوابه ان يكون قوله بعد

نقله اي البناء اي في ماخوذ قوله لمناسبة اشتماله اي صوغ الكلم على الوجه المذكور متعلق بالنقل قوله فلا ينافي الخ

اي اذا قلنا ان الاخذ المذكور بعد النقل فلا ينافي الخ قوله حيث يدل الخ علة المنافاة لا عدمها وحاصلها ان اول

كلام اللاري يدل على اخذه من البناء بالمعنى الحقيقي وآخره يدل على اخذه من البناء بمعنى المقبوغ وحاصل دفعها ان قيد

بعد النقل مراد في اوله قوله في الزمان اي زمان وجوده قوله مرتبة في الذكر الخ وان كان زمانهما واحدا كما في

الاجمال والتفصيل والتفسير والابهام او يكون زمان الاول بعد زمان الثاني قوله نحو توضأت فغسلت رجلي

فيدي فوجهي قوله يعني ان الخ اي يعني دون اي التفسيرية لفهم ما بعده من عرض الكلام وليس سوقا بالذات

قوله وهما الاسم المعرب والاسم المبني اذ التقسيم على ما قالوا ضم قيود متباينة او متخالفة الى المقسم كما حقق قوله

لكونه معربا حال الرفع بدون التركيب لانه معرب قبل التركيب كما انه معرب بعده بخلاف الاسم قوله ذكر اقسام الفا المعرب

الاسم المعرب وذكر اقسامه فالمقسم الاسم المعرب كذا في اصل النسخ التي بايدينا والصواب فالمعرب الاسم المعرب وذكر

اقسامه فالمقسم الاسم المعرب والحاصل ان بيان احوال الشيء بعد تعريفه فلما كان المصنف في بيان احوال الاسم فليكن المعرف هنا

الاسم المعرب لا المعرب مطلقا ولان المصنف لما كان ذكر اقسام الاسم من المنصرف وغير المنصرف والمرفوعات والمنصوبات

والمجرورات فليكن المقسم لتلك الاقسام الاسم المعرب لا المعرب مطلقا هذا ما ظهر لي في حل هذا المقام ولعله الحق

الحقيق بالاعتماد قوله بتصريح الجنس فيه وفي بعض النسخ بتصريح ذكر الجنس فيه قوله كما يقال لاحد الخفين زوج

وللآخر وللمجموع زوج كذا في اصل النسخ بدون قوله في صدده لكنه جمع بين القوسين الا قوله وللمجموع زوج فالاسلم

ان لا يجعل هذا قول اللاري وان وافقه في البعض ويجعل القوسان خطأ منشأه الموافقة في البعض فيكون بسطا

فقط

بقوله هذا مركب الخ ومثله بر له على غير الترتيب فلا يحتاج الى زيادة شيء سوى لفظ في نفسه عقب والجمع زوج فلعله سقط من الناسخ
ويمكن ان يجعل قول الاردي فيحتاج الى زيادة لفظ قوله في صدره وجعل القوس الاخير قبيل زوج وزيادة لفظ الى آخره
قبيل ايضا وكذا زيادة لفظ الواحد ليكون مبتدأه وزيادة في نفسه عقب قوله والجمع زوج قوله ليس بمعرب عند المصنف كما يأتي
في بحث المبنيات قوله فقط كذا في اصل النسخ والصواب بل مع عامله فقط اى بدون ذكر تركيباً حتى يكون مع عامله متعلقا بالمركب فيكون
المعرب المركب مع عامله قوله والاعذور في ذلك لتبيينهما في بحث المبنيّ قوله لان الاعدام تتعقل بملكاتها الأولى انما تتعقل
بملكاتها علة للزوم التوقف قوله ولاجل هذا اى ولأجل التوقف قوله اى للجهالة في التعريف بيان لوجه التغيير بين المرفوع والمجرور
قوله ولم يبين كذا في اصل النسخ والصواب زيادة قوله قبله لأنه كلام الاردي بقرينة التفسير قوله اى جعل الاضافة بيانية فيه ان
شرطها ان يكون المضاف اليه جنس المضاف وان يكون بينهما عموم من وجه نحو خاتم فضة بخلاف العكس وهنا ليس كذلك لكنهم قد يقولون
في نحو يوم الاحد وشجر الأراك ان الاضافة للبيان وفرقوا بينها وبين الاضافة البيانية بانها اضافة عام الى خاص لبيان العام
كما في المثالين المذكورين وبان الاضافة البيانية ما شرط فيه ما سبق فلعل المراد هنا الاضافة للبيان وهي لامية ولا يلزم في الاضافة
اللامية صحة معنى اللام فيها كما يأتي من الشارح قدس سره في بحث الاضافة فراجع قوله ولم يجعلها الخ كذا في النسخ وفيه ان تقدير الأول
لا يمكن لأنه يستلزم ان يكون اصله مبنياً ولم يكن هو في نفسه مبنيا كما في رجل مؤدب خدامه فان المؤدب الخدام لا الرجل فعلة عدم
الجعل بهذا المعنى الاستلزام المذكور ولم يتعرض له بل يفهم من جعله مع التقدير الثاني اشتراكهما في العلة وهي ورود المضارع وليس كذلك
وان التقدير الثالث ان اراد به ان الاضافة لامية وانه يصح التصريح باللام كما في غلام زيد كما يشعر به تعبيره فلغو وذلك ظاهر
وان اراد انها لامية من اللاميات التي لم يصح التصريح فيها باللام كيوم الأحد فهذا مع كونه لا يساعده تعبيره عين الاضافة البيانية
التي اتى بها الشارح قدس سره كما بينا واما التقدير الثاني فهو ما ذكره الاردي وقد يقول لم يفسر على اصله البناء فالأولى تغيير هذا التصنيع
تأمل قوله لتوارد المعاني عليها كما في قولك اضرب رجلا يتأدب بالجزم جواب الأمر وبالرفع صفة رجلا فان المعنى مختلف كل منهما
للآخر وقولك لا تضرب رفعا وجزما نفيا ونهيا وتمام بيانه في الوضع في باب الفعل في بحث المضارع قوله من اطلاق المشتق
صوابه من ان اطلاق الخ قوله وبما من صوابه وعلى ما من شأنه وقد وجد في بعض النسخ وعلى ما من شأنه قوله ان يكون من شأنه

صوابه لا ان يكون الخ قوله الاولى الخ افادها في تحقق المعرب قوله الثانية الخ افادها بقوله اكتفى
قوله للزوم ان تكون الاسماء صوابه ان لا تكون الخ قوله الثالثة الخ افادها بقوله بكونه قابلا الخ
قوله الرابعة الخ افادها بقوله لوجود اسباب الاعراب وهي التركيب والعامل وعدم المناسبة كما يأتي
قوله فاتضح المقصود الخ اشارة الى الرد على الفاضل عصام حيث قال وفي عبارة نوع المعتبر عند المتقدمين
الاعراب بالقوة البعيدة وعند المصنف الاعراب بالقوة القريبة من الفعل يعني ان عبارة الشارح ليست واضحة
غاية الاتضاح قوله بل بعضها اما اذا لم يوجد شيء من الاسباب كهؤلاء قبل التركيب فهو مبني لا يقال
اذا كان وجود بعض الاسباب كافيا في الاعراب لزم ان يكون هؤلاء في جاءني هؤلاء معربا لوجود
التركيب والعامل وان لم يوجد عدم المناسبة اذ لا فرق بين بعض وبعض لانا نقول ان هؤلاء في هذا
المثال وان وجد فيه بعض الاسباب لكنه ليس قابلا لبعض الآخر وقد شرط القابلية في اول المسئلة
حيث قال اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود الاسباب اي جميعها والحاصل ان وجود البعض انما
يكتفي اذا كان قابلا لوجود البعض الآخر كزيد عند التعداد قوله حيث انتفى فيه التركيب الخ الانسب
بالمراد وبما قبله ايضا ان يقول حيث وجد فيه عدم المناسبة وان انتفى فيه التركيب وتحقق العامل قوله
والاعراب ما اختلف الخ الاولى ان يذكره عقب قوله والثاني ان الخ ليرتبط بالامرين جميعا ويكون
وجه استخراج التعريف عليهما قوله ذلك اي ذلك التعريف وهو ما اختلف الخ قوله ولم يعرفوا ان
الاعراب بالفعل الخ يدل بظاهره ان مراد اللاري بقوله ولم يعرفوا ان ذلك من عوارضه المفارقة لم يعرفوا
ان الاعراب من عوارضه المفارقة وليس كذلك بل مراده ان اختلاف الآخر باختلاف العوامل من عوارضه
المفارقة لعدم وجوده في الاسماء المعدودة الغير المشابهة المركبة مع عواملها ابتداء لما سيقول الشارح
بقوله فان قلت لا يتحقق الخ الى ان قال غاية الامر الخ وبهذا ظهر كونه مفارقا وما ذكره هنا الخ وجه
كون الاعراب مفارقا في الاسماء المقدرة الاعراب لا يقدح في تعريفهم حيث زادوا فيه لفظا او تقديرا

واما

واما الاسماء المعدودة فهي مبنية عند المص فالصواب ان يقول ولم يعرفوا ان الاختلاف من عوارضه الفارق فتأمل قوله
بان ذلك الحمول اى لا المباين قوله ويتوقف الخ من تتمة الدليل قوله ولا يقدح فى التعريف لان الموقوف فى التعريف
تصور مفهوم المعرب والموقوف عليه تصور مفهوم الاختلاف والموقوف هنا التعريف ليتحقق الاختلاف فى افراد
المعرب والموقوف عليه التعريف بان تلك الافراد معربة فقوله وتوقف معرفة تحقق الاختلاف فى افراده اشارة الى نتيجة قياس
اشار الى صغراه بقوله على معرفة انها معربة وكبراه مطوية تصويره ان يقال مثلا زيد معرب وكل معرب ما اختلف آخره
فزيد ما اختلف آخره فالمعرفة هنا بمعنى التعريف بخلافها فى قوله فمعرفة مفهوم الخ قوله يظهر فساد ما قيل الخ وجه فساده
ان ان اراد بقوله معرفة اختلاف الآخر الخ ان تعريفه موقوف فمسلم ولا يضر كما مر او تصوره فممنوع قوله وما اجيب به الخ
عطف على ما قيل وجه فساده انا فرضنا الكلام مع غير المتتبع قوله وفساد ما قيل الخ اى فى رد الجواب وجه فساده قوله فالدور لازم
قوله وكذا فساد ما قيل الخ اى فى رد الجواب المذكور الى آخره وجه فساده ما ذكر بقوله اما اولا الى آخره فيلزم تقدير من وجوه هنا
ليكون قوله الآتى اما اولا الى آخره تفصيلا لها بقى ان الظاهر من العطف ان يكون وجه فساده مثل ما ذكره كما يقع مع انه لم يعلم
فيه وجه سابقه ويمكن ان يجعل كذا فساد الخ مبتدأ وخبرا لا معطوفا وحالا ويكون التشبيه فى مطلق ظهور الفساد لا الظهور
بما ذكر تأمل والقائل الفاضل عصام فى رد الدارى فى جعله الفساد من حيث المق من التعريف لا فيه نفسه قال بل الفساد فيه نفسه
قوله لاحكام اخر كذا فى النسخ وفيه ان اخر لا يجوز بصيغة المفرد وهو ظاهر ولا بصيغة الجمع لان الاخرى لانه يقتضى ان يكون مفرده موصوفه
وهو احكام مؤنثا وذلك ليس بظاهر كما قالوا فى نظائره فالصواب اخرى لان صيغة الجماعات تقع على صيغة الواحدة المؤنثة
وتلك الاحكام كوجود الاعراب بوجود العامل كما سيأتى فى الشرح قوله موقوفة على معرفة ان هذا معرب اى بدون اعتبار المق
من التعريف بل يمكن تصديقه قوله فظاهر الفساد لجواز ان يعرف ان هذا الفرد يختلف الآخر ويعرف به بدون الشعور بكونه معربا
بل بواسطة اخرى فما ذكره سابقا بقوله وتوقف معرفة تحقق الاختلاف الخ انما هو باعتبار المق من التعريف فلا اعتراض بانه عين
ما ذكره عصام فيقال عليه ما قال عليه تأمل قوله تعلم تلك الموضوعات هكذا فى اصل النسخ فهو مصدر المزيد وفى بعضها زيد عليه ان
فهو مضارع مجهول من المجرد قوله بمعرفة صدق تلك المفهومات الخ وهى الوجوه التى علمت الموضوعات بها فلو جعل الوجه

لكان انسب بما هنا الى التصوير بقرينة قوله الآتى بان يصدق الخ اى يتصور تعدى الاحكام الى الجزئيات

بتلك الوجوه بتصديق حمل تلك المفهومات على تلك الجزئيات بأن يحصل صغرى بان يقال هذا مصب قوله بان يصدق

تصوير للصلوح قوله فلا يصح الأولى ولا يصلح تأمل قوله منزعليه من التعريف على التعريف قوله وليس مقصودا

بالدال كذا فى اصل النسخ والصواب مقصورا بالراء من القصر اى وليس ترتيب الحق من التعريف عليه مقصورا بالنسبة

الى غير المتتبع بل عام له وللمتتبع وان كان الغرض من تدوين النحو تعليم غير المتتبع كما قال الشارح قدس سره اذ لا يستلزم هذا

ذلك قوله على ما وهم اى اوهم الفاضل عصام فرتب عليه ما قال قوله مفهوم الوسط الذى كان موضوع

الكبرى قوله نفس مفهوم الاكبر الذى هو محمول الكبرى قوله كما سيجيء اى فى حاشية قول الشارح لانا نقول لا

مدخل فى التفصيل فى التوقف الخ قوله على ذلك وفى بعض النسخ ذلك الشيء والمراد واحد قوله انه اى التوقف

الاخير قوله تأخر نتيجة الصواب النتيجة باللام قوله ابتداء لأن التأخر فرع التوقف فاذا استقل التوقف

استقل هو قوله يتوقف الخ صوابه ولا يتوقف الخ لكن على الأبطرفه فان الحمل واحد حاصل للطرف فى ابتداء

ولا بواسطة وكما قالوا فى عمل العامل فى المتبوع والتابع من ان العمل واحد ثابت للاول ابتداء وللثانى بواسطة

قوله بواسطة وفى بعض النسخ بواسطة الدليل والمراد واحد اى بواسطة جميع الدليل من الصغرى والكبرى

والهيئة قوله لا فى ضمن الدور على تقدير الخ والحاصل ان تقديم الشيء على نفسه محذور قد يتحقق لا فى ضمن الدور

كما فى تعريف الشيء بنفسه وقد يتحقق فى ضمنه فالنتيجة ان كان تأخرها عن الصغرى ابتداء بان كان توقفها عليها

غير توقف الدليل عليها مسبب عنه اذ المسبب غير السبب لزم هذا المحذور لكن لا فى ضمن الدور وان كان تأخرها

عن الصغرى بواسطة الدليل بأن كان توقفها عليها غير توقف الدليل عليها لكنه ثبت له بالذات ولها بالواسطة

لزم ذلك المحذور فى ضمن الدور فعلم ان التوقف فى الدور واحد تأمل قوله اختيار الشق الثانى اى فيصح

ارجاع الضمير قوله لكن قيد الحيثية ملحوظ اى فيتم التقريب قوله منبئة عن معرفة الخ صوابه مسببة قوله

اذ كان للاعتبار دخل كما قالوا فى توقف العالم على الصانع اى من حيث الوجود والصانع عليه اى من حيث المرقية

قوله

قوله في صورة الاجمال والتفصيل كذا في اصل النسخ فلو حذف الاضافة على الاستغراق اذ المفرد المضاف الى المعرفة يفيد العموم على ما
بين في الاصول واوفق نسخة صورة الاجمال الخ قوله والعجب ممن الخ اراد به الفاضل عصام قوله لفظه صوابه بلفظه بالباء
قوله باق على حاله التذكير مع كون المبتدأ والمرجع مؤنثا وان امكن توجيهه بتأويل المذكور والدال الايلائم قوله الآتي دالة
بالتأنيث قوله وفي الاول اي في المثال الاول قوله كواهل مثال لجمع فاعل اذا كان اسما مذكرا قوله كواعب كذا في اصل النسخ مثال
لجمع فاعل اذا كان اسما مؤنثا ان قيل ان كواعب جمع كاعب وهي المرأة التي تكعبت ثديها فهي صفة قلنا الذات في الصفات في غاية الابهام و
لذا قالوا في تعريف الصفة ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين اي غاية الابهام حتى جعلوا اسم الزمان والمكان صفة لان الذات
فيهما الزمان والمكان وجعلوا ادهم للقيد الاسود اسما كما يأتي في غير المنصرف فلعل الذات ايضا هنا كذلك في القاضي في تفسير وكواعب
نساء فلكت ثديهن اي استدرت وفي الجلال في تفسيره جواري تكعبت ثديهن وفي بعض على وجه التصحيح وكواثب وفيه انه جمع فاعلة و
نحن بصدد فاعل بقرينة قوله وان كان صفة له قوله واذا كان صفة فلا يجمع له. صوابه واذا كان صفة لمذكر فلا يجمع له قوله
لمؤنثه اي مؤنث فاعل الصفة قوله نحو ضوارب مثال لما كان مفرده بالتاء وقد جمع على فواعل قوله وجوار كذا في اصل النسخ
والصواب حوامل مثال لما كان مفرده بلا تاء وقد جمع على فواعل ايضا قوله ونوم جمع نائمة مثال لما كان مفرده بالتاء وقد جمع على
فعل قوله وحيض مثال لما كان مفرده بلا تاء وقد جمع على فعل قوله ومن هنا اي ولاجل ان فاعلا اذا كان صفة لمذكر لا يجمع على فواعل
او ولاجل ان مؤنثه بالتاء او بدونه يجمع على فواعل والثاني اقرب سوقا تأمل قوله لان العامل قد يكون غير كلمة اي فيكون موصوفها
مؤنثا في الاكثر وانما قال قليلا لانه قد يكون غير كلمة كالعامل المعنوي قوله بل باعتبار نوعه والا للغي الحكم عن الفائدة اذ ذكر الاختلاف في
آخر المعرب من احكامه معلوم من الاضافة نظير ما قالوا في قول الاسناد اليه قوله لان الاختلاف لا يتحقق بالعامل المعنوي وحده
لانه لا يعمل الا الرفع فاذا ضم اليه عامل نصب وجر حصل الاختلاف قوله ووقفت على من اي لم تأت بعده بشيء قوله فعل
هذا من قوله منكور قوله والمنتصب عنه اي بسببه والجار والمجرور نائب الفاعل اي المميز قوله على وداره الاول مثال المتعلق
بالوصف والثاني مثال المتعلق الغير الوصف قوله لانه اي اللفظ بالمعنى قوله اذ لا مقدر في حبلى وان كان فيه تقدير كما يأتي
قوله وان كان واقعا في محل الاعراب كذا في اصل النسخ والصواب في محل المعرب وتأويله بخلاف الظاهر قوله وبهذا اي بامتناع

الفرض والمفروض جميعاً في هؤلاء فقط والمفروض فقط في حبلي وغلامي **قوله** فقد يعد اشارة الى سؤال

وجواب تقرير الأول أن الفرض ليس بممتنع كيف وقد فرض وجود شريك الباري في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة

الا الله لفسدتا وتقرير الثاني أن المانع هنا ليس في ذات الشريك بل خارج عنها وهو انتفاء المذكور بخلاف المانع في

في نحو هؤلاء وهو المناسبة لمبنى الأصل تأمل **قوله** على المصدرية أي كونه مفعولاً مطلقاً كما قالوا في مجتنى

ويسمى مصدراً **قوله** وأما التجوز في قوله لفظاً الخ أي في نفسه مع قطع النظر عن كونه وصفاً أو مضافاً اليه **قوله**

في الوجه الأول أي وجه الاضافة **قوله** على الوجه الثاني أي وجه التوصيف **قوله** متعلق بقوله مجاز أي

مع ملاحظة قوله باعتبار وسيلته وسببه ومع ملاحظة اطراده فالحاصل ان التجوز كونه مجازاً باعتبار السبب مطرداً

أي بالنظر للحروف والحركات جميعاً لو جعلت الحركة لفظية والا فلا يصح مجازيته باعتبار جميع الأسباب بل باعتبار

الحروف فقط **قوله** بل كله ظاهر صنيعه انه لما كانت الحركة مطلقاً أي اعرابية أو هيئة الكلمات كالحركات الأول

والأوسط على ذلك التقدير لفظاً كانت مطلقاً كذلك وليس كذلك لأن الكلام من الحركات انما هو في الحركات الاعرابية كما

قالوا لكن لشهرة ترتب الحكم على قوله بيان الحكم أي حكم المعرب لأن اختلاف العوامل بكونها ملفوظة أو مقدرة لا

تسبب له في اختلاف اخر المعرب وهو ظاهر **قوله** بحسب الصورة والفرض أي صورة الآخر وفرضه

قوله وحاصله أي حاصل الدفع **قوله** مدلولهما صواب مدلوليهما **قوله** ولا يليق أن عطف على فيه بانتفائهما

قوله واما ما قيل الخ اشارة الى الفاضل عصام مبتدأ خبره لا يدفع المحذور واما قوله فهو كونه قيد الخبر

ولذا دخلت الفاء عليه التي وجب دخولها على خبر المبتدأ في مثل هذا التركيب أو على قيده ومعلوم ان الخ لا ينكر

العطف على قولنا بل ينكر ما جعله العصام فائدة من دفع المحذور **قوله** عن الحذف وهو مثال لما قاله المذكور على

المعطوف عليه مقدر على المعطوف **قوله** في الاعراب بالحرفين وهما الواو والياء في الجمع والألف والياء في التثنية

قوله خلاف الظاهر المتبادر الأنسب بما قبله خلاف المشهور الشائع الآن بينهما تلازماً في الجملة **قوله** حقيق

بأن يقضي منه العجب بعد أن لا يجعل خبراً بعد خبر لقوله واما ما قيل ليكون متعلقاً برأس المسألة وقوله وحمل

المثال

المثل مع خبره جملة معترضة بينهما جواب عما يرد على قوله لا يدفع الخ او ان يجعل خبر الجملة بعد خبر م قوله لما كان السائل الخ جواب عما

يقال ان السؤال منع فعلى المجيب اثبات الممنوع فلا يكفي الجواز وحاصله ان السؤال نقض مع الاستدلال فالمجيب مانع لمقدمة دليله

فيكفي الجواز للسند تقرير دليل النقض ان يقال ان زيدا مثلا المركب مع عامل ابتداء اضرب ولم يشمله الحكم وكل حكم كذلك فاسد

فالشارح قدس منع الكبرى حيث قال هذا حكم آخر وقال اللاري قدس حاصله ان حكم الشئ لا يلزم ان يكون لازما له لكن المجيب منع الصغرى باعتبار

قيدها وهو لم يشمله الحكم مستندا بجواز ان يكون التركيب مع عامل ابتداء مسبوقا الخ فاثبت الناقض ذلك الممنوع بقوله ان المراد

باختلاف العوامل اختلافها في الحال الخ اذا تقرر هذا ظهر ان مراد المحقق قدس بشمول الحكم في قوله ان يمنع عدم شمول الحكم المذكور

غيره في قوله ناقضا شمول الحكم المذكور لان المراد بالاول ما هو قيد الصغرى وبالثاني ما هو قيد المدعى اذ المنع الحقيقي انما

يرد على مقدمة الدليل فقوله الآتي اثبات للنقض بالمقدمة الخ ما عرفت والمراد اثبات الممنوع وهو عدم الشمول في الصغرى بابطال

السند المساوي لان الواجب اثبات الممنوع اما بابطال السند المساوي او بدليل آخر على ما بين في المناظرة قوله منحصر صوابه لانه

منحصر الخ وجملة داخل القوسين بعد لفظ م قوله لا يمكن التركيب فيما فرض صوابه لا يمكن التركيب معه ليكون التركيب فيما فرض الخ

قوله يفارق الخ بيان لقوله كذلك قوله ان لزوم الاختلاف المطلق الخ يعني ان كان لازما يقتضي لزوم عدم الانفكاك

وهو مفارق عند ابتداء التركيب فلا يكون لازما قوله بخلاف الاختلاف المقيد الخ فانه غير مفارق والاختلاف المقيد باحد الازمنة

هو معنى المطلقة المنتشرة وهي التي حكم فيها بفعلية النسبة في وقت غير معين فهي غير المنتشرة المطلقة وغير المنتشرة ايضا لا

عتبار الضرورة فيهما مع قيد اللادوام في الثانية منهما كما بين في موضعه قوله بلا ضرورة متعلق بعرف قوله على ما قالوا

في بيان الخ في شرح الشمسية للقطب وانما كانت مطلقة لان القضية اذا اطلقت من الجهات يفهم منها فعلية النسبة قوله ويجيء

في كلام المحقق قدس حيث قال ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف قوله الشامل للدوام صفة ثانية لفعلية النسبة وامر التذكير فيه

وفيما قبله سهل قوله التقييد باحد الازمنة وهو معنى المطلقة المنتشرة كما مر قوله دون وقتا لانه يجامع الدوام كما مر

بخلاف احد الازمنة قوله فمن بعد الخ اشارة الى التفاضل عنها قوله فلا يكون اي ذلك المركب قوله ان الاحتمال الصرفي

صوابه الصرف قوله واقعا في وقتا وهو معنى المطلقة العامة كما مر من الخ قوله وما قيل اشارة الى السهل قوله لم يبق الحكم كليا

لعدم شمول المعرب المركب مع عامله ابتداً قوله انما يتحقق بلزوم صلاح الجملة اذ ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في
شيء من الازمنة كما قال الدركي قوله دون كليته اذ الكل بما هو المتحقق في الخارج لا بمجرد الجواز قوله لوجود
الجنس الخ الموافق للتي بوجود جنسه الخ قوله فان لم يكن معهود كصواب بالرفع على ان يكون تامة قوله
نحو لا اتزوج النساء كذا في اصل النسخ بلا النافية وفهم المتكلم وحده من التزوج فوجه قصد الاستغراق
على هذا ان نفي الشيء بعد توهمه كما قالوا ولا توهم للاستغراق في الثبوت فلا استغراق في النفي وفي بعضها
لأتزوجن النساء بلام القسم وصيغة المتكلم وحده من التزوج ايضا فوجه تعذر الاستغراق ظاهر وهو الموافق
لما في شرح جمع الجوامع في بحث العام الذي هو الجمع المحلى فراجع قوله اتصافه به اي اتصاف المعرب باختلاف
الآخر قوله ينادي الخ لان فاعل الاختلاف لابد وان يكون مقصودا هذا لكن الاوجه ان يقول انما ينادي
اذا بقي على معناه ولا ابقيه عليه اذ هو بمعنى الوجود عندنا فالاولى في وجه البعد للثالث عدم تحقق
(ان يقال ص)
العهد اذ المراد العوامل المعهودة عند النحاة لا يقال الخ يكون بالنظر للمبتدى حو الزعل الجزئي لانا نقول
(فهي)
ما اجاب به عن اخذ المبني في تعريف المعرب فهو جوابنا هنا تأمل قوله يعني ان الظاهر الخ يريد
ان قول الدركي ولا يخفى الخ مبني على الظاهر الذي هو المعنى العرفي اي الحقيقي والا بان يراد بالخاصة الشاملة
الشاملة لجميع الافراد ولجميع الاوقات ايضا كما هو عند المناطقة فلا موقع له قوله اذ التركيب الاسماء المعدودة
مع عامله ابتداً عواملها الاولى مع عواملها ابتداً عوامل فالجمع الاول بالنظر الى ان يكون لكل اسم عامل
على طريقة قولهم ركبوا دوابهم والثاني بالنظر الى ان لكل اسم عوامل وعوامل الثاني فاعل لم يتحقق ولو قال
(يكون معه)
ما اذا تركب الاسم من الاسماء المعدودة مع عامله ابتداً عوامل الخ لكان اظهر قوله توهمنا شيئا الخ وهو
كونها شاملة لكل وقت ايضا قوله الى توجيه عبارة الشارح الخ هو قوله غاية الامر الا ان هذا الحكم لا يكون من خواص
الاسماء الثالثة قوله اما حالية او مقالية الاول للاول والثاني للثاني قوله في جميع الاحكام اي لاجل اجراء جميع
احكام التنوين على النون حتى تكون كلمة مستقلة كالتنوين لا لاجل اجراء بعضها كما هو حال ما قبلها آخر

وجميع

وبهذا ان في تعليلية والى مدخولها ليس وجه الشبه بل وجهه ما سبق من قوله حيث يدل كل منهما على تمامية الكلمة الخ قوله خلوها عن اللازم
الظاهر
صوابه عن اللام قوله ناشئا الامر متعدد اى لا يكون فاعلا لا متعدد كما على الاتفاق قوله ان لا يكون حركة زيد الخ اذ لا تعدد للحركة
في ابتداء التركيب قوله ولو اعتبر الخ اى لو اعتبر تعدد الفاعل بالنظر الى السكون بأن يقال اختلف صفة آخر زيد لانها قبل الحركة سكون
قوله ناشئ من الحركة الثانية والحرف الثاني اى الحركة الثانية أو الحرف الثاني تحول من الحركة الأولى أو الحرف الأول ان قلت ان التحول لا يوجد
قلت ان اراد
في الحركة الأولى أو الحرف الأول يرد عليه ما يرد على الاختلاف والا فالصواب ان يقول من الحركة الأولى اذ هي تحولت من السكون والحرف الاول
اذ هي تحولت من عدم الدلالة على معنى اليها وان يقول وان كان تقدم صفة شرطا بدل قوله وان كان تقدم حركة أو حرف شرطا قلنا
مراد الشيخ الناشئ ان التحول انما نشأ من الحركة الثانية والحركة الاولى سبب قريب له والاعراب ما كان سببا قريبا له وان لم يحصل عنده كما سيجيء
في اللاري في حاشية لخ جنابا بالسببية القريبة فالحركة الأولى ما به التحول والثانية ما نشأ منه التحول لما كانت ما به التحول قوله لان التحول ان
يتصف بشيء لم يكن له قبل كذا في النسخ والاولى حذف له على ان يكون لا يتصف بناء مفعول او زيادة شيء قبل شيء على ان يكون بناء فاعل فاعرف
قوله تدبر لعل وجهه والله اعلم أن التحول لا يستعمل الا ويستعمل عن فيقال تحول الجد من لما فالتحول اسم فاعل الجد وهو المراد هنا ويستعمل
بالى فيقال تحول الماء الى الجد فالتحول اسم فاعل الماء وهو ليس بمراد هنا لانه يستلزم ان يكون السكون مثل زيد في حالة التعداد اعرابا
تأمل قوله نقله اى الهندي قوله فما في النسخ وهو الوجه الأول قوله وما في الحاشية الخ وهو الوجه الثاني والحاشية ما نقل اللاري
بقوله قال قدس سره قوله تخالف الشيخ صوابه الشيخ قوله وما قيل اشارة الى الفاضل عصام قوله هذه الاشكال اى الاشكال ما نفيه
التعريف بما اذا كان الماحي حرفا واحدا قوله تخصيص بعد تخصيص اذ خصص حرف بحرف علة ساكنة أو حرف الاخر او حرفا المبني بعد
أن خصص ما بالحرف والحركة ولذا قوله مجازا في مجاز قوله جمعا ومنعا كذا في النسخ والمناسب بقوله مثل هذه التخصيصات حذف جمعا
اذ المراد بمثل هذه التخصيصات تخصيصات أخر على ما قال الخ بقرينة الاعتراض على عصام في حق قوله الشيخ وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى وجمعا على الاتصحيح التعريفات الفرعية يكون جمعا ناظرا اليهما فانظر قوله وانما قال فالاولى الخ اعلم ان اللاري قد ذكر بوجه الاولوية
في النسخ التي بأيدينا حيث قال بعد قوله انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل الباء للآلة فيستغنى عن الاهمال فعلى
هذه النسخة لا حاجة الى بيان الخ وجه الاولوية فالنسخة التي وقع عليها نظره وقع فيها بعد لفظ انتهى ولذا ان يجعل الباء للآلة فيستغني الخ قوله

قوله واما المناقشات التى ذكرها الخ فى الحاشية الآتية من قوله ان قيل الخ قوله او لان ما يخرج بتخصيص الخ كذا فى النسخ
التى بايدينا والصواب او لان ما لا يخرج الخ قوله اى للاستعانة التى الخ اشارة الى ان فى العبارة مسامحة بذكر
متعلق الملزوم وارادة اللازم فاللازم الاستعانة والملزوم دخول الباء على الآلة ومتعلقه الآلة قوله اكثر منه
فى الموجود كذا فى اصل النسخ والصواب فى الموجد اى فى الفاعل الموجد قوله سبب بعيد اى للاختلاف فاللام فى
قوله لتوسط تعليلية قوله جعله اى جعل الشرع اياه قوله السبب التام كذلك المناسب العلة التامة لذلك
قوله الذكر صوابه المذكور قوله ليس لها سبب صوابه سببية قوله لعدم صوابه لعدم قوله سوى سببية الاجزاء او
صوابه هى سببية الاجزاء يدل على ذلك ما قبله وما بعده قوله فيمكن ان يقال ان العلة التامة والمعلول كالمركب من الداخل
والخارج ليست الخ كذا فى اصل النسخ صوابه حذف قوله والمعلول الى قوله ليست قوله اصلا اى لا سببية هى سببية
الاجزاء ولا سببية هى لها بالذات قوله فيما اذا كانت العلة مشتملة على المادة والصورة بان كانت علة الاجسام
كعلل السرير بخلاف العلة للمعانى كما فيما نحن فيه وكعلة تحويل الاصل الواحد فى التعريف فتسمية اجزائها مادة و
صورة فيها ليست الا بالتشبيه اذ ليس للمعانى مادة وصورة كما ذكره الخ فى حاشيته على شرح الشمسية فى
بحث تعريف المنطق فراجع قوله ح اى حين اذا فرض ان للعلة التامة تقدما قوله على مجموع ما يتوقف عليه المعلول
اى فالمتوقف عليه انما هو المجموع قوله لا الجموع الذى الخ اى حتى يكون المتوقف المجموع قوله وصف لها بحال
متعلقها الخ لقائل ان يقول يمنع وصف العلة بالتامية اذ العلة وان كانت صفة الاجزاء لكن لا مع التمام مع
ان الوصف جار على غير ما هو له اما ان يذكر ما هو صفة له فى الحقيقة كما فى زيد العالم ابوه وما نحن فيه ليس كذلك
بل لا يمكن الذكر فلا يقال سبب اجزائها او علة اجزائها لانهما اسما مصدر فلا يعملان فى الفاعل او يحق ويوصل
كما يقال فى زيد العالم ابوه زيد العالم بحذف المضاف واستتار ضميره فى العالم ولا يستتر فى اسماء المصادر تأمل قوله
فعلى الاول حال الخ الاولى ان يجعلها على الاول صفة لسببية الواقعة قبل الاول وعلى الثانى مفعول فعل مقدر اى تريد
المركبة تفسير لها او بالافراد سببية الاجزاء لا تركيب لها الا ان يراد المجموع من حيث المجموعية قوله وهو الظاهر لعدم

لا حاجة الى حذف المضاف قوله بينه وبين ذلك الشيء بان لا يتخلل بينهما علة اخرى قوله بينه وبين سببه كذا في النسخ صوابه
سببه كما في نسخ اللاري اي ليس عبارة عن تكون علاقة العلية بينه وبين سبب الشيء بان يتخلل بينه وبين ذلك الشيء سبب آخر
حتى يكون بعيداً قوله اى لا تخلل الخ كذا في النسخ صوابه لا يتخلل بصيغة المضارع تفسير النفي لا المنفي أو تفسير لقوله عما يكون علاقة
العلية الخ قوله الدلالة صوابه الدال قوله السؤال المذكور الأولى اى عن السؤال المذكور قوله اذ لا مدخل له في الجواب
يفهم منه ومن القول السابق بل انجم عنه ومن التحول من السكون الى الحركة اذ السؤال انما هو عن حركة زيد في نحو جاءني زيد في اول التركيب
الاعراب واو ابوه في نحو جاءني ابوه فيه مع ان قول اللاري لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء يشملهما كما لا يخفى
فالموافق ان لا يحمل الاستطراد بل من تمام الجواب والحاصل ان زيداً في جاءني زيد تحول من السكون وفي رأيت زيداً ومررت بزيد
تحول من الحركة فالحال للمعرب بالحركة قبل التركيب السكون بخلاف المعرب بالحروف فان ابوه واباه وابيه موضوعة قبل التركيب
مع السامع بهيئاتها وحروفها فاذا قيل جاءني ابوه فقد تحول من عدم الدلالة على معنى اليها واذا قيل بعده رأيت اباه ومررت بابيه
فقد انتقل من حرف الى حرف كما انتقل من عدم الدلالة على معنى اليها لكنهم اقتصروا على الانتقال الاول لانه كاف واولى وكذا مسلمان و
مسلمين موضوعان على هيئاتهما وحروفهما قبل التركيب فاذا قلت جاءني مسلمان فقد انتقل من عدم الدلالة اليها واذا قلت
رأيت مسلمين فقد انتقل من حرف الى حرف كما انتقل من عدم الدلالة اليها لكنهم اكتفوا بالاول كما مرّ واذا قلت مررت
بمسلمين فقد انتقل من علامة النصب الى علامة الجر وكذا حال الجمع كمسلمين جمعاً وبهذا الحاصل المأخوذ من كتب النحو والمفهوم
هنا تبين ان لا استطراد هنا فليت شعري بم ادعاه تأمل وحقق وفقك الله سبحانه وتعالى قوله فيهما كلمتين في فلك صوابه
فيهما قوله لا تقدير حذف في علامة التثنية والجمع وذلك فيما بعد الاعراب لانه اذا جعل اعراباً فقط لم يبق علامة قوله وما في حكمه وما
نحن فيه من هذا القبيل لان المراد فيه المعنى الاصطلاحي فليس بمشتق قوله بعد الاشتقاق اى في المشتق أو عما يفهم من الوصف
فيما في حكمه والاولى التعرض له ايضاً ان قيل نسب الاعراب الى آخر المعرب لا اليه نفسه قلنا جزء الشيء من الشيء فما ينسب الى الجزء
ينسب الى الكل في الجملة قوله هذا ثانياً فيكون مجازاً بالاول قوله من السكون الى الاعراب التقديري صوابه من الكسرة
الى الاعراب الخ قوله تقديراً صوابه تقديراً بالنصب قوله أو تحول الخ معطوف على تحول من الكسرة الخ التقدير الاول

مبنى على اعتبار تقدم الكسرة و تأخر اعتبار الاعراب كما هو الظاهر والثانى مبنى على اعتبار تقدم الاعراب وهو
غير ظاهر ولذا بينه بقوله لانه لما لم يشتبه مبنى الاصل الخ قوله فى جانى صوابه فى جانى مسلمى فهذا الياء مثل
كسرة غلامى فى كونهما قبل العامل قوله ولذا اورده الشيخ الخ اى ولاجل انه ليس من الاعراب اورده الشيخ
السيوطى فى الخاتمة التى ذكرها عقب الاعراب لبيان الحركات التى عرفت من غير عامل ومقتض قوله يا صاح
بلغ ذوى الزوجات كلهم تمامه ان ليس ينفع اذا انحلت عرى الذنب ∴ صاح مرخم صاحب وعرى جمع عروة
أصله قوله وخرجوا عليه اى قاسوا عليه قوله على الحد اى حد الاعراب قوله بأن يقال الخ تصوير
للاعتراض قوله وهذا اى المذكور من الكسرة قبل ياء الاضافة وياء النسبة والفتحة قبل تاء التأنيث قوله تقرر اى
ما به التقرر قوله كذا فى الف المثنى المتعارف وكذا قوله وذلك انه الخ وفى بعض النسخ لانه اى عدم الاعتراض
ثابت لأن المص قال الخ قوله ثم تنبيه بانبات الياء الصواب حذفها لانه عطف على مدخول لم فى لم يجر قوله
ليس من حيث انها معربة اى تلك الاسماء التى فيها تلك الادوات قوله اذ اخرجت بقيد الحيثية ظرف
للتنبيه المستفاد من كذا وتقييد لاحترازا عما لو اخرجت برجع الضمير الى المعرب فى قول الشرح يخرج كسرة
غلامى برجع الضمير الى المعرب كالحركات قبل الادوات المذكورة كما فعله الرضى قوله يعنى يقصد من
شيئ صوابه يعنى ما يقصد عن شيئ قوله بقوله اى بقول الشرح قوله لوجه كونه اى كون آخر المعرب او
الاعراب قوله المتعددة صوابه بالمعتورة لما سيأتى ان الاعتوار يقتضى الاختلاف على المعانى اى عند البصريين
خلافا للكوفيين كما سبق قوله لانه لا يتعلق الخ صوابه لانه يتعلق الخ قوله وفى تصريح التعميم الخ انما قال تصريح
حيث فهم اصله من لا النافية للجنس فى قوله لا ننظر الخ قوله لاتفاقهم الخ علة الملازمة قوله هو الاختلاف المدلول
الخ اى اختلاف المعانى وانما دل عليه المعتورة لما يأتى ان الاعتوار مستفاد من تعلق المعانى بالاسماء على سبيل البدلية والبدلية
مقتضى الاختلاف قوله مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه الخ استناد المدلول الى داله قوله على المعنى صوابه
على المعانى قوله ح اى حين ارجاع الضمير الى الاختلاف قوله تكون الفائدة القيد الخ المناسب ان يقول تكون لمجرد
الفائدة
قوله ليس للدلالة على المعانى الخ صح

قوله وعلى هذا اى العطف على محل البعيد قوله عطف مقلة صوابه عطف مقلة على ملاذ قوله

الفائدة القبيحة وقد صحح به بعض النسخ وان كان ما في اصل النسخ له وجه قوله ظاهر الوجود اذ الاختلاف انفعال وهو من
مقولة الاضافة ولا وجود لها في الخارج عند المتكلمين بخلاف الالى بل له وجود اعتباري كما بين في موضعه بخلاف ما به الاختلاف فانه كيف
وقالوا بوجوده قوله قبل التركيب اي مع العامل ما بعد التركيب معه فقد مر بيانه قوله من السكون الى الحركة كذا في النسخ التي بايدينا مع
انه لا تحول من السكون الى الحرف بل من عدم الدلالة اليها كما في الاسماء الستة او من علامة الى علامة اخرى كما في علامة الاصل الى الآخر ما تقدم فالصواب
حذف او الحرف تأمل قوله على الوجه الاول اي من توجيهي المص وهو قوله لان الاختلاف ليس موجودا الخ قوله من ان عدم
المعلول علة لعدم العلة المناسب لقوله لان عدم الشيء يكفيه عدم سبب وجوده الا من ان عدم العلة علة لعدم المعلول ففي العبارة مرة
قلب سهوا من الناسخ والله سبحانه وتعالى اعلم قوله بسبب الآخر صوابه بسلب الآخر قوله تعيم على الفاعلية والمفعولية بما يمكن على ما
لعل الصواب المناسب للشرح حذف على في الموضعين قوله بالمعنى الحقيقي وهو الاخذ بالمناوبة قوله لا يجيء من قولهما معنى الخ
قوله وانما ظهرت الواو في اعتوروا اي مع ان باب الافتعال من الاجوف يعل نحو اختار بخلاف باب التفاعل والتفعل نحو تقاول وتقول
قوله على ظاهرها لان الفاعل اي المعاني متعدد والمفعول اي الاسم المعرب واحد قوله بان يقال المعتورة كل منها الصواب المعتور
كل منها بالتذكير ويصح تعدد الفاعل واتحاد المفعول لكن مع صرف العبارة عن الظاهر قوله على صيغة اسم الفاعل صوابه اسم المفعول
قوله على الجانب العقلي بان اجرى ما للفاعل على المفعول قوله المعتورة مظهرها صوابه المعتور بالتذكير قوله وهو العامل كذا في
أصل النسخ لكن الموافق للتحرير السابق من الحمل على اعتبار الفاعلية والمفعولية للاعتوار بين المعاني والاسم المعرب ولما نقله العصام
من عبارة الهندي وجعلها مدلله بما قال ولما نقله المصح ايضا من عبارته واعترضوا عليها ان يقول وهو المعرب وان كان لما في الاصل
وجه ومعلوم ان اللفظ مظهر على ما في الاصل اسم فاعل وعلى الحق الموافق لما ذكر اسم مكان تأمل قوله جعل لملة الثانية آخر المعرب
للدلالة كذا في اصل صوابه يعني جعل العلة الثانية لاختلاف الآخر الدلالة قوله انما هو طريان احد المعاني الصواب الموافق لقابله
انما هو بطريان احد المعاني الخ قوله بكسر الواو والدال بالعطف صوابه الدال صفة كسر الواو بقرينة مقابله ووصف الكسر هنا والفتح
في مقابله بالدلالة مجاز لان الدال لفظ المعتورة بسببه قوله ولو انتفى هذه القيود الخ وهو التعدد للمعاني وكونها طارية
ولزومها المستفاد من ابدا قوله غير لازمة صوابه او كانت غير لازمة قوله ولا يلزم منها الخ يعني ان العلامة المميزة للمعاني المشتركة

وان كانت قد تاتى بمعنى لكنها غير لازمة اى يجوز استعماله بدونها بخلاف الجار قوله لم يراع الخ اى لم يلاحظ في حواشى

السيد السند قدس سره على شرح الرضى نعم اى الواضع في وضعه له لم يلاحظ المعنى المقصود الآخر وكذا المستعمل لعدم احتياجه اليه

وربما يلاحظ المستعمل فينصب قرينة بخلاف الجار فان المستعمل لا بد له من ملاحظة المعنى الحقيقى ليجد المناسبة بينهما وينتقل

منه اليه فلا بد من قرينة انتهى قوله حيث يخالف صوابه يخالف قوله بخلاف الطارى اى فهو ليس باصل قوله بدونها فانه

علة لعدم كون الطارى اصلا لان سبق الذهن الى الشئ علامة اصالته قوله ليستعمل صوابه تستعمل بدون اللام قوله بجمل

تلك الحروف هى الحروف التى الخ كذا في اصل النسخ باثبات هى وقد شطب عليها في بعض النسخ ولا ضير بوجودها فتلك ضمير فصل

قوله الا ان الطارى وانه لازم الاولى لازم واحد لان محط الفائدة القيد الاخير كما قال في المعتبرة قوله فلا يطلب له

علامة فيه اى في نفس الفعل بخلاف العلامة الخارجة عنه كالفاعل وقد شطب على فيه في بعض النسخ غلطا ولا بد منه قوله بخلاف

الحرف صوابه وبخلاف الحرف عطفا على قوله بخلاف الفعل قوله فانه لا طريان فيه الخ فما في من الابتداء والتبعيض والبيان وغيرها

المشترك كما في الرضى وقد مر بيانه قوله وعدم العلامة الخ اما في الفعل فلان الطارى لازم واحد واما في الحرف فلانه لا

طارى فيه قوله فيكون بالعلاقة الكلية الخ بدل بعض من الكل وقد حرف في بعض النسخ الى علاقة الكلية بالاضافة في الاضافة

للبيان لا بيانية وقد مر الفرق بينهما قوله لما لم يكن الاعراب مطلقا اى بالحركات والحروف قوله بل قد يكون الخ كما اذا كان

بالحروف قوله ظرفية الحال الخ لان الاعراب بالحركات قوله وظرفية الجزئى الخ والمراد بالجزئى الواو والالف والياء وبالكلى

صاحب الكلى الاعراب بالحروف قوله فكونه تبع الآخر تبع اختصاص تابع كما لك وما لك والآخر مضاف اليه اى في كون الاعراب

تابع الآخر والاولى في كونه تبعا بل الاولى في الكون تبعا لان وجه الشبه التبعية لا تبعية الاعراب للآخر لان وجه الشبه يجب ان

يكون مشتركا بين طرفيه وبالاضافة فيختص كما قال الفاضل عصام في شرحه على الرسالة الوضعية قوله ثم اطلق على اللفظ

الدال فيه مسامحة اى اطلق الفاعل والمفعول والمضاف اليه على اللفظ الخ قوله في نفسه اى نفس الدال اى صفات حقيقية له

لتسميته بان كان الصفات المدلول اجريت على الدال كما في توجيه الشارح قدس سره قوله بالنظر الى الاصطلاح لان مباحث النحاة في احوال

الالفاظ قوله عليها اى ذات الوصف قوله حيث يتلفظ معا اى بناء على ان كما سيأتى قوله لا يتم التقريب وهو سوق

الدليل على وجه لا يستلزم المطلوب كما مرّ فالمراد بالمطلوب هنا قول الشارح وانما جعل الاعراب في آخر الاسم وبالدليل قوله لأن الاسم الخ يعني
ان المستنبط من الدليل على ذلك الجواب اثبات التأخر الذاتي والمدعى انما هو التأخر الزماني قوله بيان غلط الناسخ الصواب بيان
انه غلط الناسخ قوله مع ان الاشياء الخ اتى به دفعا لما قد يتوهم من ان الاشياء أمر أجنبي عن الحركة فلا يلزم من تأخرها
حصول تأخر الحركة قوله مبني على الجواب الأول أي من الجوابين بعد قوله ويمكن قوله بقدر الامكان كذا في اصل النسخ وحذف في بعضها
لكن قيد بقدر الامكان والكل صالح لكن بقي مشعر التحريف بلا شيء على الثاني قوله فانه في حكم المستثنى جعل بين قوسين مع زيادة قوله
في اصل النسخ وذلك سهو اذ لم يوجد في نسخ اللاري فيما رأيناها فان وجد في نسخة لم نجدها او وجدها فيها فذاك قوله بدلالة الفعل
بالفاء والعين صوابه بالعطف بالعين والقاف قوله بناء على ان الاصل في بناء اسم الخ اى الاسم المعرب بدليل ان بحثهم فيه بخلاف المبني نحو
من وما اى القاعدة الكلية التي لا يعدل عنها صوغ الاسم المعرب على ثلاثة احرف اى فصاعدا الى خمسة أحرف لان اصول الاسم المعرب
اما ثلاثة احرف او اربعة أو خمسة كما ان الفعل ثلاثة او اربعة فلا تكون اصول الاسم المعرب أقل من ثلاثة واما نحو أب واخ
ودم ويد وحم فأصلها أبو واخو ودمي ويدي وحمي وانما اقتصر على ثلاثة اكتفاء بأدنى المراتب بحصول المقصود به قوله لأنه اى المطلق
قوله تابعا للأول في الامرين أى للاعراب لم يبرح قوله يشمل البنائية ايضا اى لحركات الأوائل والأواسط فيلزم ان يكون قسم
الشيء داخلا في قسيمه وهو باطل ولك ان تقول ان غير البنائية معتبر في اعرابيه وغير اعرابيه كالاقاله المقسم معتبر في اقسامه الا قيل
يحمل على حركات الأوائل والأواسط فقط بقرينة المثال وهو قوله كفم فقل قلنا يا أباه قوله يراد به الغير الأعرابية فانه عام تامل
قوله حذف الاعراب وهي الرفع والنصب والجر قوله لاجتماعهما هذا اللفظ أدخل في أصل النسخ بين القوسين والصواب اخراجه و
زيادة الى آخره داخلا بينهما قوله في حركات الأوائل والأواسط اى والبنائية ولم يتعرض لها لكان أولى قوله ويتبعه
الصواب قوله ويتبعه لانه قول اللاري قوله لأن الخ علة العلية قوله فكذا الخ اى بتبعية النصب كما الخ لان دلالة الحركة
على المعنى تابعة لثبوت نفسها قوله لأن الأولين اى الجر والخفض كما في الأولين في الرضي بهما السيد في حواشيه عليه لكن في
الرضي جهة الفك الاسفل بدل تحرك الفك في اللاري فلو قال مثل قول الرضي لكان اوضح واولى ثم رأيت عبارة اللاري في المعمم
حين نقلها من جهة الفك الأسفل فالاعتبار ولعل ما في نسختنا سهو قوله واوضح واظهر في المخالق من صورة الفم صوابه الفم

ومن بابه هذا بيان المعنى وجه الأوضحية انه لا كسر في الفم الا تشبيها بخلاف الجر والخفض فاذا كانا أوضحين في تلك

الصورة ناسبا الحركة الاعرابية لكونها واضحة الدلالة على معنى بخلاف البنائية واعلم ان المحشي تبع الرضي في هذه المناسبة

ويمكن ان يقال ان الجر والخفض تابعان للكسر لأن الشيء يكسر فيجر ويخفض فسميت الحركة الاعرابية

جرًا او خفضًا والبنائية كسرًا لأن دلالة الحركة على معنى تابعة لثبوت نفسها وح تكون الحركات الثلث على وتيرة

واحدة تأمل قوله فسمي الاعرابي جزمًا لأن جزم الشيء وقطعه يقتضي سبق وجوده فكذا هنا يقتضي

سبق الحركة بخلاف السكون في الوقف قوله من الحركات البنائية وغير البنائية والاعرابية وغير الاعرابية

غير البنائية يشمل البنائية الاعرابية وحركات الاوائل والاواسط وغير الاعرابية يشمل البنائية وحركات الاوائل

والاواسط فقوله البنائية وغير البنائية يشمل قوله الاعرابية وغير الاعرابية فيكفي احدهما فكان الاخصر

الا ان يقال ان قوله من الحركات البنائية وغير البنائية ناظر الى الضمة والفتحة والكسرة اي هي وان كانت مستعملة غالبًا

في البنائية لكنها تستعمل في غير البنائية ايضًا وقوله والاعرابية وغير الاعرابية ناظر الى الضم والفتح والكسر

اي هي وان قال البصريون انها مختصة بالاعرابية لكنها عند الكوفيين تعم الاعرابية وغير الاعرابية بتقديم ما هو

الظاهر في كل من القسمين قوله كضمة قبل الصواب قبل ليكون مثالًا لضمة الغير البنائية كما هو الظاهر وان صح

قبل بالبناء بجعله مثالًا للضمة البنائية تدبر قوله لأن وجود المقتضي وهو هنا كونه عمدة قوله ومن ارتفاع

المانع وهو هنا شبهه بالفضلة قوله بنسخة المص المراد هنا المحشي اللاري وقد صحح في بعض النسخ بالمحشي وهو أولى

لأن المص كلما ذكره المحشي يراد به ابن الحاجب كما هو عادة المحشي في نظائره قوله اي الخصلة وهي كونه عمدة

قوله لأن افرادها صواب لأن مؤداها قوله ومؤدى قولنا الخصلة الأولى الموافق لما جاء على الخصلة

قوله فان المضاف اليه صواب فان المضاف قوله لما كان الأثر للحرف الأولى اثر الحرف قوله علامة الشيء

الأولى علامة لشيء قوله فلا ينافي الا تفريع على الجواب الثاني يدل على ذلك التعليل بقوله اذ معناه لا يحتمل

الاضافة في قوله على الاضافة على ان زيادة الاختصاص تأمل قوله هذا التعليل مبني على الصواب اي هذا التعليل

قوله

قوله انما هو الفاعل الحقيقي لأن المبتدأ قد يتعدد نحو البر الكر بستين درهماً وكذا الخبر قوله او بعده لكنه تخالف عنه

الرفع لا من ان وجود المقتضى لا يكفي بل لا بد من ارتفاع المانع ايضا قوله على اصالة النصب في الفاعل صوابه في

المفاعيل قوله مع كونه منصوب المحل فان محل زيد في مررت بزيد نصب على انه مفعول قوله ولا يكون مسنداً اليه

احترازا عن الفاعل قوله ولا مسنداً احترازاً عن نحو خبر كان تأمل قوله لاقتضائه الفعل من اضافة المصدر الى

المفعول اى لاقتضاء الفعل اياه يدل على ذلك قول اللارى لانه اقتضاه العمدة التي هي الفعل وقوله ايضا ولما كان العمدة

اقتضته قوله اذ بسببه الخ على ان يكون عمله في الناصب لا في المحل قوله ولكون ظاهره الخ هكذا في اصل النسخ وتزيد

في بعضها قبله قوله قوله فلذا اى في يكون بياناً للنص واليه لكن الصواب ان يقول ولكون ظاهره الخ ولكونه على الفعل

في محله تأمل قوله ونحو والله لأفعلن صوابه اما الله لأفعلن بلا واو القسم واما زيادة الله لافعلن مع اى التفسير

قبله وبعده نحو وهذا الأخير انسب بما قبله قوله اى كان الاصل صولها تحريف اذ كان الأصل الخ قوله لافادة لا فيه

مسامحة لأن المفيد ليس نفس المضاف بل الهيئة التركيبية قوله لا اختصاص الخ بيان الاطلاق اشار بالاطلاق مع

تفسيره بعدم الاختصاص بالفضلات الى انه يجب على اللارى التعرض له كما تعرض له في الأحسن قال وكان الا يدخل في

غير الفضلة لأن ما نحن بصدده يقتضيه ويمكن ان يكون مطلقاً من عبارة اللارى في النسخة التي وقع نظر المحشي عليها

ويكون قوله وغير مختص عطفاً عليه وح لا اعتراض قوله بالمعمول اى بعضه قوله فيبقى ما بعده منصوبا بحرف الجر

زيادة لفظ قوله قبل فيبقى الخ لانه للارى قوله وح اى حين ذكره في حكم وارادته في تعريفه قوله فيكون الكلام الخ صح

كذا في اصل النسخ وعدل في بعضها الى ليكون وكل منهما صحيح لكن الاخير اولى اذ يحتاج الأول الى تقدير اى فاذن فيكون

مع ان المناسب ح فكان فيحتاج الى استعارة المضارع للماضي لاستحضار قوله مقصود معرفتها الخ في اللارى

واما لاستيفاء العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن وبينهما تناف ظاهر اذ مقتضى هذا اللحق ان هذا الفن معرفة

العلل الاربع ومقتضى عبارة الخ ان اللحق منه معرفة الهيئات ومعرفة العلل انما تطلب لتبيين الهيئات اكمل تبيين وهو الموافق

لتعريف النحو بعلم يعرف به احوال اواخر الكلم ولا يأتي من عبارة الكتاب فلعله في عبارة اللارى سقطاً صوابه واما لا

4 Add

بسبب العلل الأربع للهيئات التي هي الخ ثم يقال النسخة التي وقع عليها نظر الحلبي ليس فيها هذه العبارة وانما

هي هكذا واما الاشياء ذكر العلل الأربع كما قالوا اليه تبيط به عبارة الخ من قوله لهيئات لازمة الخ تأمل جدا

قوله على حسب الخ متعلق بر عاية أو مقدر صفة لهيئات اى كائنة قوله وحاصله يرجع الخ اى حاصل

ما ذكر يرجع الى ان الهيئات اختلاف كلم هي المعربات دون كلم هي المبنيات لكن حمل اختلاف على الهيئات حمل مباين على

مباين اذ الهيئة من مقولة الكيف والاختلاف من مقولة الانفعال مع ان الهيئات اذا اريد بها الاعراب على صورة

للاختلاف كما يأتي ولا يجوز حمل المعلول على العلة الصورية لانها جزء منها اللهم الا ان يدعى اطلاق الهيئات

على الانفعال وانه ليس المراد بها الاعراب لكن في كونه حاصلا لما تقدم تأمل اذ لا بد من ضم مقدمة اجنبية

اليه فتأمل قوله عن علل الاختلاف الاربع قد سبق نقلا عن الخ في حواشي شرح الشمسية ان العلة المادية

والصورية لا توجدان للمعاني الا بالتجوز فراجع قوله وعلل الاختلاف صوابه وعلة به الاختلاف قوله وانا

اسوق الخ من تتمة كلام اللباب قوله لانهما علل الماهية صوابه من علل الماهية قوله مع انها معلولة لمعلول

الفاعل فالاختلاف الذي هو معلول الفاعل علة للدلالة على المقتضى فما ذكره سابقا في بيان ما لاجله الاختلاف من

قوله وهو المقتضى تسامح اى وهو الدلالة على المقتضى قوله لاجل ترتبها عليها صوابه عليه قوله بسبب

اشتراك الحرف الداخل عليه انظر بما يتعلق فالاولى بسبب الحرف الداخل عليه المشترك ليتعلق بتوارد ا

او فبسبب اشتراك الخ بزيادة الفاء بسبب وحذفها من قوله فحينئذ ليتعلق به ويمكن تعلقه بايقان

الفاء فيه زائدة على طريقة قوله تعالى لايلاف قريش الى قوله فليعبدوا كما قال الجلال المحلي وان قيل فيه بوجوه

أخر تدبر قوله لتبيين ذلك الحروف صوابه ذلك الحرف قوله ثم اطراد الحكم صوابه اطراد بصيغة الفعل

عطفا على مقدر اى فهم ما فهم فيما يلتبس فيه بعض المعاني ببعض ثم اطرد الحكم الخ قوله نحو يضرب زيد الخ اذ

لا اشتراك لشيء من الامثلة الثلاثة بين معنيين قوله اكل زيد الخبز اذ لو لم يجر عليهما الاعراب اصلا لعلم

الفاعل من المفعول بحسب المعنى قوله كونه اى العامل قوله نصب عن المتكلم اى لانه الموجد وهو المحل هنا

اى لكونه الذى اقبل عليه المصنف الآن بالبيان قوله مالم يتبين وجهه كما فى حواشى المختصر وقال الحفيد فى حواشيه على المطول

قوله ولانه ناش من الحصر اى لان وجهه ناش من الحصر اذ قد يكون وجه الاعتناء بالشيء الحصر او لان مطلق الاهتمام شامل

باعتبار وجهه للحصر قوله دون غيره اى فالتقديم للحصر قوله تنبه صوابه فنبه اى المصنف بتقديم المتعلق قوله بسببه صوابه

بسببيته بالاضافة الى ضمير العامل قوله للتقديم صوابه للتقوى وجه التنبيه انه لما كان سببية العامل تامة فكأن السببية

منحصرة فيه قوله عدم جعل الباء صوابه وعدم بالعطف واظهر موضع الاضمار ولا يظهر له نكتة قوله صاحباى صاحبا

ابى حنيفة وهما ابو يوسف ومحمد اضمرهما من غير سبق مرجع لمعهوديته فيما بينهم اذ الحنفى قوله فى الاكثر الاوفق لما سبق

والمناسب لضميرها فى قوله واعتبارها فيه الى ان الحكم بالافراد قوله للتنبيه الخ اى لا لكونه فاعلا حقيقيا قوله وذلك ان الخ اى وذلك

ثابت لان قوله بالعرف اى فى العرف قوله وذلك اى بطلان ما قيل فى وجه العدول قوله ح اى حين اذ كان المراد بالاكرام

ما يعتد به الخ قوله فلا يكون الوجه المذكور وهو المركب الذى لم يشتبه الخ قوله لن يتتبع صوابه لن لم يتتبع قوله

الظاهر الخ اما فى الاول فلان الكلمة تم الحرف وهو لا يكون معمولا واما الثانى فلان الشرط لا طلاقه بمعنى فعل

الشرط وبمعنى التعليق قوله اى الدعوة واقعة على اى واحد من الاثنين كان مفعولا لتدعوا كذا فى النسخ التى بايدينا

ولا يخفى ركاكته ولعل صوابه اى ولاجل ان الدعوة واقعة الخ مع زيادة الحاء داخلا بين القوسين قوله وجهه

كونه اسما اى وقع عليه الفعل ولو اتى به لوافق عبارة الدارى قوله لا ظاهر ان يقول كما هو الظاهر صوابه الظاهر

ان الخ قوله الامر المتصل بالفير اى فى الفير قوله للعهد اعلم انهم حيث اطلقوا العهد عن الخارجى والذهنى يريدون

به الخارجى لانه الفرد الكامل والابد له من عهد مدلوله اما لذكره سابقا كقوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى

فرعون الرسول ويسمى العهد الذكرى او حضوره نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ويسمى الحضورى او انحصاره فيه نحو

جاءنى الامير اذا لم يكن ثمة امير غيره وما نحن فيه ليس من الاخيرين وهو ظاهر واما كونه من الاول بان يقال انه ذكر

فى ضمن المعانى المشهورة المذكورة سابقا فبعيد لانهم عدوا المعرف بلام العهد الخارجى معرفة دالة على معين وهنا ليس

كذلك كما قال اى معنى من المعانى المشهورة وهذا كما يقال ادخل السوق المصرى اى سوقا من اسواق مصر وقد عرفه عهدا ذهنيا تدبر

ثم وجدت في عصام يريد ان اللام للعهد الذهني فلله الحمد قوله في التفصيل الذي نقله الشارح عن الرضي
صوابه نقله عن الشارح الرضي قوله وهو انما يتقدم بمجموع الخ باللام صوابه بمجموع بابا قوله فيجوز أن
يلاحظ أن نصب ان المقدرة في نحو الخ لا يخفى ركاكته وفي الرضي ولا ينكرها على حرف الجر مقدرا وان ضعف
مثله في نحو خير في قول من ربيته اى حين سئل عنه كيف أصبحت قال خير اى بخير وذلك لقوة الدلالة عليه
فبالمضاف كما أن نصب ان المقدرة في نحو أحضر الوغى ضعيف الى آخر ما قاله الخ فعلم من هذا النقل أن صوابه
فيجوز ان يعمل كما أن نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف الخ بجزئيت تمام الأبيات الزاجري احضر الوغى
وأن اشهد اللذات هل أنت مخلدي قوله فا السببية نحو ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب
قوله واو الجمع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وسيأتي في النواصب قوله فصيحة الفاء الفصيحة ما يفصح
عن سبب مقدر وهو شرط عند بعض أو عن سبب مقدر غير شرط عند بعض او عن سبب مقدر مطلقا عند بعض
كما في حواشي المختصر قوله وترك العاطف أي في كل محل فلا يرد قوله والجمع المكسر المنصرف لأنه من تتمة المحل
الأول لكن يأباه وينافيه ما يأتي من قوله اى قصد ان يجمع كل واحد من المحلين الخ وكذا الحال في قوله أخون
وأبون الخ وفي قوله المثنى وكلا واثنان وفي قوله والجمع المذكر السالم وأولو وعشرون الخ قوله ان الفاء
التفصيل الخ بلام التعريف صوابه بلام الجر قوله ولا مدلول عليه بالكلام ان بقي في حيز المنع لأنه لما قال النوالم
وقع الخ دل التزاما أن لها اقساما لما شاع بينهم أن الجنس ما كان تحته انواع وأن النوع ما كان تحته أصناف و
أقسام وأن لها محالا لاضافتها الى الاعراب وقد علم انه عرض والعرض لا بد له من محل والمراد بالالتزام
هنا ما هو في مصطلح البيانيين لا المنطقيين هذا هو الظاهر واما ما قاله الخ فلا معنى عليه لقول الاوري اتى
بالفاء لبيانها الآن يقال معناه اتى بالفاء الفصيحة على بيانها على أن تكون اللام بمعنى على ولا يخفى بعد هذا
المعنى تأمل قوله فالأول عن مقدر الخ صوابه عن مفرد مقدر هذا في مبحث التمييز قوله ويبنى على ما يرفع الخ
هذا في مبحث المنادى قوله على تقدير كونها للاستغراق اى كون اللام قوله وكذا بعض ما الحق بالمثنى اى كلا

أي

أى وكلتا احترازٌ عن اثنان واثنتان **قوله** حتى يرد النقض بها اى بالأسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى بقى انه لا يخرج مادة النقض لانه بقى بعض ما الحق بالمثنى وهو اثنان واثنتان وجميع ما الحق بالجمع السالم أعنى اولو وعشرون والمفهوم من قول الشارح لأن المقام يأباه حتى أن المانع من ذلك للجواب مقام الضبط ليس الا الآن يقال أظهر ما خفى واخفى ما ظهر **قوله** فى جميع الأحوال هو محط الفائدة **قوله** اى حين اذا جعل اللام صوابه جعل الحكم **قوله** لاخراج غير المنصرف صوابه لاخراج غير المنصرف **قوله** لا يكون بالحركات وفى بعض النسخ معربا بالحركات **قوله** لا لاخراج غير المنصرف مطلقا اى أضيف أو عرف او لم يضف ولم يعرف وحاصل ما قاله هنا منع الشارح أنه لو كانت القضية جزئية أو كلية ولم يشمل حكمها لجميع الأحوال لزم أن يكون قيد الانصراف للاحتراز عن غير المنصرف الذى لم يضف ولم يعرف باللام لأن المعنى على الأول بعض المفرد المنصرف بالضمة رفعا الخ مع ان بعض افراد غير المنصرف المطلق ايضا بالضمة رفعا الخ وذلك البعض هو ما دخله اللام أو الاضافة وعلى الثانى كل أفراد المفرد المنصرف فى بعض أحواله بالضمة رفعا الخ مع ان كل افراد المفرد الغير المنصرف المطلق فى بعض أحواله ايضا بالضمة رفعا الخ وذلك البعض حال الاضافة والتعريف باللام فلا يقع الاحتراز عن غير المنصرف المطلق بل عن المخصوص وهو ما لم يعرف ولم يضف أما على الأول فلأنه لا شيء منه يكون بالحركات الثلث وأما على الثانى فلأن كله فى جميع أحواله لا يكون بالحركات الثلث بخلاف ما اذا كانت القضية كلية وحكمها شاملا لجميع أحوال الأفراد فان الاحتراز حينئذ يكون عن غير المنصرف المطلق لأن كل أفراده فى جميع الأحوال ليس الاعراب بالحركات الثلث بل انما يكون كذلك اذا اضيف أو عرف باللام **قوله** شاملا الى الا الاسماء الستة صوابه للاسماء الستة **قوله** بكلام مستقل التخصيص قد يكون بغير المستقل كالاستثناء والغاية نحو والعصر ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا الآية ونحو قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يعطوا الجزية عن يد الآية وقد يكون بمستقل كتخصيص قوله تعالى يوصيكم الله فى اولادكم الآية الشامل للولد الكافر بقوله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم كما فى الصحيحين وبيان ذلك فى الاصول **قوله** والاعتبار صوابه والاعتبار **قوله** عن خروجها اى خروج أفراد غير المخصوص وفى بعض النسخ خروجه وامر ظاهر ويمكن على الأول الا يقال سقط تاء التأنيث من الناسخ من قوله لغير المخصوص والصواب لغير المخصوصة وهو الموافق للشارح ولقوله الآتى التصريح باخراجها **قوله** لاشتراكه اى غير المنصرف **قوله** معه اى مع المنصرف

قوله في الحكم اى الاعراب بالحركات الثلث قوله اى مقام الفرق بينهما الخ اى المص ان كان بصدد الفرق بينهما في
الحكم فكيف الاشتراك بينهما فيه قوله في المذكور اى مذكور المص قوله كلا التوهمين مضمحل لان اى
توهم التغليب وتوهم التشاكل قوله موضع الارتفاق في النار صوابه موضع الارتفاق والارتفاق
في النار قوله لكن اى كلا من الزوج والدخول قوله لا يكون فيه الا صوابه لا يكون فيه الا ما او لى
منه لم يكن فيه ما اى لم يكن الواحد فيه سالما حين الجمع لا بعد الجمع قوله بفتحها صوابه واتباعها اى بفتح العين
واتباعها للفاء قوله تعرض صوابه لغرض وهو ما يأتي من التنبيه على انه ليس جمع سلامة في الحقيقة قوله كما
ان حذف التاء اى تاء المفرد قوله بعد الحاقها اى الحاق الالف والتاء علامتي الجمع قوله لاجتماع التأنيث صوابه
لاجتماع التأنيثين قوله من باب السلامة اى من باب الجمع السالم كما في النسخ قوله بعد جمعها بتثنية الضمير
والصواب افراده قوله على سلامة في الحقيقة صوابه على انها ليست جمع سلامة في الحقيقة قوله اما
حقيقة او حكما او تقديرا صوابه وتقديرا ولا يجوز جعله عطف بيان لان معناهما غير واحد وقد خط
على حكم في بعض النسخ قوله ضمة قفل اى مثل ضمة وكذا قوله ضمة اسد قوله دون كونه مصدرا اى
مفعولا مطلقا كما قالوا ويسمى اى المفعول المطلق مصدرا قوله يجوز ان يكون معنويا اذ يكفي في عامل
الجار والمجرور والحال الكون مفهوما من لفظ نحو وما انت بنعمة ربك بمجنون اى انتفى الجنون منك بنعمة
ربك ونحو هذا بعلي شيخا اى أشير اليه او انتبه عليه شيخا او من سوق المقام كما هنا وهو المراد بالمعنوي
هنا فهو غير المعنوي الذي جعلوه احد قسمي العامل في قولهم العامل اما لفظي او معنوي قوله لا يشمل
صوابه لانه يشمل قوله والمصدر صوابه والمصدرية قوله اذ لم يقدر صوابه قولا او يقدر
بزيادة لفظ قول قبله لانه قول الداري وابدال اذ بأو مع ادخال بين قوسين قوله فانه اى جر وعبارة
المتن قوله على هذا التقدير اى تقدير المصدرية قوله ان الاعراب بالضمة الذي هو مفاد الفصل فهو مصدر
اعرابا الذي قدره الشارح قبلا لا اسم ما به اختلاف الآخر قوله ونفس الاعراب بالرفع الاعراب هنا ايضا مصدر

بخلاف

بخلاف الرفع فالمراد بما هنا ما به الاختلاف كالضمة وهذا مفاد رفع اذا كان مفعولا مطلقا قوله بناء على ان المصدر يكون بمعنى الفعل
أى بناء على ان المفعول المطلق قد يكون بمعنى الفعل ولا يكون من لفظه كما هنا وقد يكون من لفظه أيضا نحو ضربت ضربا وهذا
هو الشائع ولو قال بناء على أن المصدر لابد وان يكون بمعنى الفعل لكان أوضح فى المراد بل هو المتعين تأمل قوله ان الاعراب
أى ما به الاختلاف قوله ملتبس بالضمة ليس مراده ان الباء فى قوله بالضمة للملابسة فانه وان كان صحيحا كما قال به الرضى و
عصام بأن جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا خبرا لقوله فالمفرد المنصرف الخ لكنه خلاف ما مشى عليه الشارح حيث جعلها صلة الاعراب
المقدر بل حاصل المعنى قوله اى تلبس الى قوله فمجرد العبارة لا يفيد ما لا يخلو عن خبط والصواب ان يقول بعد
قوله حالة الرفع والنصب والجر وكون تلك الحركات مما يصدق عليه الرفع والنصب والجر موقوف على ملابسة الاعراب
الذى هو الرفع والنصب والجر بها اى كما هو مفاد تقديرى المصدرية ولا تحصل بملابسة مطلق الاعراب بها فى حالة الرفع
والنصب والجر كما هو مفاد تقديرى الظرفية والحالية اذ يستفاد من عبارته أن المراد على ملابسة العام للخاص لأن ملابسة الاعراب
بها ليس كذا مع انها ايضا ملابسة العام للخاص فتأمل والنصف حقه وانما قال ان مجرد العبارة لا يفيد اى بدون انضمام خارج
اذ يعلم عقلا ان الاعراب فى حالة الرفع والنصب والجر اذ تلبس بالضمة والفتحة والكسرة تكون هى الرفع والنصب والجر قوله الانحطاط
أى غير المنصرف قوله الذى هو اشرف صوابه التى هى أشرف لكونه صفة الحركات قوله الذى هو خاصة أى خاصة الاسم ولو قال
الذى هو الخاصة لكان أولى وأقصد قوله بالقسمين الأولين وهى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف قوله الا باعتبار المقابلة
أى لا المناسبة ان قيل بغير المنصرف ماهو اعم من المفرد الغير المنصرف والجمع الغير المنصرف فتحصل المناسبة لكل من القسمين الأولين كما
حصل المقابلة قلنا ليس فى اللفظ والظاهر مناسبة وهو المراد قوله من تتمة المفهوم فالأولى حذف من قوله وكأن القولين
فكأن قوله مجموع الجمع المؤنث الصواب مجموع جمع المؤنث بتنكير الجمع قوله السالم وذكر غير المنصرف هنا خبط ظاهر
وقع من تكرر لفظ جمع المؤنث حيث وقع فى موضعين فوقع نظر الناسخ على الثانى فوقع ما وقع صوابه بعد قوله فكان
مجموع جمع المؤنث جزء والسالم جزء قوله وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابلهما عطف على قوله للانحطاط الخ وليكون ذكر
علة للنفى لا المنفى قوله وخاصة صوابه وقلة قوله بعد الجمع قد ذكر هذا قريبا نقلا عن الشارح الرضى قوله على أن

الجبل أي الجبل المعهود قوله لا يكون بالألف والتاء اي سواء كان مفرده مذكراً أم مؤنثاً قوله فلا يخرج ما
جمع بالألف والتاء لا من جموع الخ صوابه بالألف والتاء من جموع الخ بحذف لا قوله خفي تقدير الضمة في الباء التي
الباء داخلة على المقصور أي قصر الثاني على تقدير المضاف قوله بالمعنى اللغوي اي التركيبي لا الاصطلاحي قوله اي اذا
خلي من جميع العوارض تصريح بمتعلق خلي المقدر قوله متروكاً بطبعه ليس تقدير لفظ بل بيان حاصل المعنى
اذ الواو في وطبعه للمعية أي اذا خلي مصاحباً بطبعه عن الوانية قوله لأنه ان ادخل اللام الخ صوابه اذا دخل
اللام الخ قوله يعني وصفاً اي الثلاثة قوله بوصف عام وهو الاسماء الستة فانه عام لهذه الخصوصيات وغيرها
قوله وما قيل الخ القائل الفاضل عصام قال توجيهاً لعدم الحكم على الخصوصيات قوله تقديراً اذا ادتها صوابه
ارادتها قوله محل بحث تدبر اي محل مناظرة تدبر في وجهها وهو منع لزوم اللغو والامتناع المذكورين
مستنداً في الأول بأن نحو أبوك يحتمل تقدير الاعراب بالحركة وقد ذهب اليه سيبويه كما في الرضي ويحتمل أن يكون
اعرابه ما قبل تلك الحروف كما ذهب اليه الكوفية الى غير ذلك مما في الرضي فلما قال الواو دخلها لا قطع تلك الاحتمالات
وفي الثاني أن القضية مطلقة وقتية وهي التي حكم فيها بفعلية النسبة في وقت ما وهي غير المطلقة الوقتية كما مر
في بحث المعرب فيقال للدلالة على المعنى للشمس الطالعة الشمس ليست بطالعة أي في وقت ما على أن نظير هذا كثير في عبارة المص
مثل قوله وكلا واثنان بالألف والياء وقوله واولو وعشرون بالواو والياء قوله بناء على أن ذكر الشيء يتضمن الخ
كما مر في الاسناد اليه قوله وانما لم يقل الأسماء صوابه لم يقل الاسماء الخ اي انما لم يقل المص بدل اخوك الخ
الاسماء الستة المكبرة الخ قوله ليكون علة النفي قوله ومبنى الطريق الخ صوابه الطريق بالافراد وفي بعض النسخ
الطرق قوله ما قبل حروف اعرابها سماها حروف اعراب بناء على الأصح الذي ذهب اليه المص والا فسيبويه لا يسميها
وهو ظاهر فعلى هذا اضافة حروف الى الاعراب للبيان ويحتمل ان تكون لامية اي للحروف التي هي محال الاعراب
فيوافق مذهب سيبويه قوله اعني بحذف اللام تفسير للاربعة قوله واشد الفرض صوابه وايش
الفرض كما في الرضي مخفف أي شيء وقيل هي كلمة مستقلة بمعنى اي شيء كما في حاشية قوله اتباع حركة ما قبل الاخير

صوابه

صوابه الحركة الاعراب وقد صحح به بعض النسخ لأنه موجود في الرضي وهذا النقل نص عبارته وان لم يحتج اليه لفهمه عما سبق
قوله في الظاهر تأمل في هذا القيد قوله فهل لا نجعلها كذا في النسخ بكتابته منفصلاً وصوابه فهلا متصلا كما في الرضي
قوله مثلا صوابه مثلها كما في الرضي قوله بالحركات اللفظية كما ذهب اليه الكوفية قوله بالحركات التقديرية كما ذهب اليه سيبويه
قوله لما مر لما صوابه قوله لما مع الفنا عنه لما مر لأنه مع جعل لفظ لما مر خارجا عن القوسين قوله في كونها متولدة من
اشباع الحركات في الرضي وجعلت أي تلك الحروف ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب
الحركات التي قامت مقامها لأن الحركات ابعاض حروف المد الساكنة فالأولى للشارح أن يقول لتناسب الحركة بدل تشابه
لأن دائرة المناسبة أوسع من دائرة المشابهة والأولى ان يقول في كونها بحيث تكون الحركات ابعاضا لها لأنها ابعاض
الحروف الساكنة لا المتحركة وانما قلنا الأولى ولم نقل الصواب لجواز حمل المشابهة على المناسبة وقول الشارح في كونها متولدة لا
على وجه المناسبة اذ الحروف التي تتولد من اشباع الحركات ابعاض الحروف الساكنة تدبر قوله الذات صوابه بالذات قوله قدم
الذكر اي قدم المصنف ذكره وان كان متأخرا ذاتا وفي بعض النسخ على وجه التصحيح قدم في الذكر لكن لا حاجة اليه قوله
ليكون مقدما بالشرطين الا وهما كونها نكرة وكونها موحدة اذ ايضا شروط الموضوع ثم الحمل عليه أولى من العكس كما قالوا
قوله ونشرح اي على كافيته قوله واعتبره الأولى واعتبرها قوله وحالها ذكر الحال هنا وفي قوله الآتي بذكر الحال
بالنظر لما نحن بصدده استطرادي بتبع الأقسام قوله يقتضي ان يكون بيان شروط الاعراب مذكورة معا لا يخفى ما فيه
من قلاقة النظم والمعنى فالصواب حذف بيان مع ان لقائل ان يقول يمكن ذكر الشروط معا مع عدم تغيير نظم المتن ايضا بأن يقول
بعد الفراغ من تعداد الاسماء مكبرة وموحدة ومضافة الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا الخ بل هو أولى لما مر من ان ايضا شروط الموضوع
بالذكر قبل الحكم أولى فالأولى ان يقول بدل ما قال فان حسن الموقع هنا لكونه حالا والحال لا يتقدم على العامل المعنوي
يقتضي تأخيره تأمل وتدبر قوله من ذكر ذلك المضاف صوابه المضاف اليه قوله لما كانت الذات حاصلة الى قوله كثيرة او اكثر
في العبارة سقط بعد او اكثر هو جواب لما وهو رد دليل كونها كثيرة أو اكثر ومنشأ هذا السقط تكرر لفظ اكثر فوقع
نظر الناسخ على الثاني دون الأول ايضا قوله لا الفاظها رد على عصام حيث الأولى في كونها الالفاظ مبنية عن تعدد قوله

فلا

ولأن الحروف التي تتولد من اشباع الحركات انما هي حروف المد لا غير وعلى هذا الأخير المشابهة بمعنى المناسبة مجاز قوله لأن دليل وصف

كون الشيء الخ الصواب اسقاط كون قوله وهي الاعراب صوابه وهو قوله وهي التأنيث صوابه وهو قوله ولذا كتب

طويلة أي ولأجل كونها مبدلة عن اللام قوله لا يحتاج صوابه يحتاج اي يحترث في الباب قوله اي الشيخ الرضي تفسير للضمير

المرفوع لا المجرور قوله على ما قال الكوفيون متعلق بالمنفي لا النفي قوله واللزوم صوابه ولزوم أو لزم على صيغة الفعل المبني للفاعل المتصل

ك في الرضي وعلى التقديرين هو جواب سؤال مقدر قوله الاحاطة في المثنى دون الجمع أي الاحاطة لكل فرد من فردي التثنية دون

كل فرد من أفراد الجمع اذ معنى كلا الرجلين جائني كل من هذين الفردين جائني ومعنى كل رجل جائني كل من أفراد هذا الجنس جائني

فليس المراد من الاحاطة في المثنى شمول لهذا المثنى وذلك المثنى الى ما لا نهاية له كما يتوهم من ظاهر العبارة قوله فان للمثنى لأجل بما ل

والصواب زيادة لفظ قوله قبل لأنه قول للدرى قوله واسنتوا كذا في النسخ بنون فتاء وصوابه اسنوا كما عطوا بحذف التاء

قوله تقلب الواو تاء اي فليس التاء بدلا من الياء وهذا هو الحق من النقل قوله بينهما اي بين المعنيين قوله اصل التاء فيهما

صوابه فيهما بضمير التثنية قوله ها اي فليس التاء بدلا من الياء وهو الحق من النقل قوله للوصل فتشبه بتاء التأنيث حين يقال

في الوصل ويبدل هاء في الوقف وهذه العلة انما تمشي في تركيب الأول اذ المراد بالوصل الوصل اللازم وهو انما يأتي في الأول

لا الثاني فالابدال بالتاء فيه لشاكلة الأول ولو صرح به لكان أولى وابعد من بسوء المراد فتأمل قوله وحكى ابو عبيدة

كان من الأمر كيه صوابه وكيه اذ لا يستعمل الا مكررا من كلام الصحاح يعني حكى ابو عبيدة الكسائي على الصدر قوله وقولهم كان ذيت زيادة مد

صوابه كان من الأمر ذيت وذيت من كلام الصحاح أيضا قوله اصل ذيو اي فالتاء ليس عوضا عن الياء وهو الحق من النقل قوله

كالتشديد كي الخ هي من النواصب للمضارع اذ عادتهم اذا جمعت الحروف الثلاثة وآخرها كاللام في خواص الاسم نحو الام على الواو

واستعمال الخ قوله انتهى اي كلام الصحاح لكن ذكره الصحاح على التفرقة كل لفظ من تلك الالفاظ في باب وفصل كما هو عادة

أهل اللغة بحيث لا يبالي ما دون قوله لا في اثنين صوابه اثنين بالتأنيث قوله وليست التاء متمحضة للتأنيث في وسط الكلمة

وفي بعض النسخ على وجه التصحيح وليست التاء متمحضة للتأنيث اذ لا يكون تاء التأنيث في وسط الكلمة وكل صحيح لكن الثاني أوضح

قوله كما لا يخفى وجهه ان النفي في قولهم متمحض صحيح ومنطوق فعلى قوله بل فيها رائحة التأنيث اذ لا منطوق له الاثبات

لكانت ملحقة بالمثنى كاثنين وثنتين قوله فان كل واحد منها الى قوله ينبئ عن أمر آخر في هذا التعليل شائبة

تعليل الشيء بنفسه فالأولى والأخصر ان يقول بدله فان الأخ ينبئ عن الأخ والأب عن الابن تأمل

قوله وانما لم يقل مستلزم اى بدل منبئة فالصواب مستلزمة قوله لأن المتبادر منه الخ اى من الاستلزام

وانما قال المتبادر مع أن امتناع الانفكاك معنى حقيقي له لامكان حمله على معنى مجازي قوله وبما ذكرنا

من تحقق الإنباء وكفايته للمراد وعدم تحقق الاستلزام ظاهراً قوله واذا كانت على الوجه ولما اذا بني

عنه فيقال له الخ صوابه اذا كانتا على الوجه وأما اذا بنيتا عنه فلا يقال لهما الخ قوله ان المستكره على

صيغة اسم المفعول قوله بالنسبة الى المستكره على صيغة اسم الفاعل قوله لبيدة صوابه لبيد بدون التاء

اسم شاعر مشهور قوله وغدا بلا قوم صوابه وغدوا قوله وجمعل المشابهة بينهما وبين المثنى والمجموع

لفظاً وجود حرف صالح للاعراب في كل واحد منها كذا في النسخ التي بأيدينا صوابه والله اعلم ولو جعل المشابهة

بينهما وبين المثنى والمجموع لفظاً وجود حرف صالح للاعراب في كل واحد لكان أولى يعني لو قال الشارح بدل قوله

ولوجود حرف صالح الخ وفي وجود حرف صالح الخ ليكون عطفاً على في كون معانيها الخ ويكون وجه المشابهة

لفظاً كما ان المعطوف عليه وجه المشابهة معنى لكان أولى اذ لا يدخل نحو الولد والوالد والأم والعم وغير ذلك

مما ينبئ بالتعدد اى وجه فيه المشابهة المعنوية دون اللفظية ففيه تعريض على اللاري حيث قدح الاعتراض

على الوجود المذكور ولم يتعرض لهذا الأولى ولو قد أجمع بناء مفعول وجمع الكلام تاماً لم يظهر له ثم مع

أن الضعف الذي افاده بناء المجهول ح ليس في محل القبول تأمل قوله عن الهاء اى التي هي لام الفعل اذ أصل فم فوه

قوله لما اجتمعتا اى الواو والميم في فوان قوله بدلا من لام الكلمة الخ وهي الواو لأن اللام في الأربعة الاول

الواو كما ان العين في الأخيرين هي قوله ويكونان اى الواو والياء وافراد الضمير باعتبار المذكور ولو قال ويكونان لكان

أوضح وللتجانس يكون تامة قوله حرف مد مشابه الخ اذ حرف المد حرف علة ساكن مع كون حركة ما قبله

من جنسه وانما كانت بين حرف المد والحركات مشابهة لأن حرف المد فيه مد الصوت والحركات اذا اشبعت تمد

فتولد

ولأن الحروف التي تتولد من اشباع الحركات انما هي حروف المد لا غير وعلى هذا الأخير المشابهة بمعنى المناسبة مجازاً قوله لأن دليل وصف

كونه الشيء الا الصواب اسقاط كون قوله وهي الاعراب صوابه وهو قوله وهي التأنيث صوابه وهو قوله ولذا تكتب

طويلة أي ولأجل كونها مبدلة عن اللام قوله لا يحتاج صوابه يخطى أي يتحرك في البال قوله أي الشيخ الرضي تفسير للضمير

المرفوع والمجرور قوله على ما قال الكوفيون متعلق بالمنفي لا النفي قوله وللزوم صوابه ولزوم أو للزوم على صيغة الفعل الماضي

كما في الرضي وعلى التقديرين هو جواب سؤال مقدر قوله الاحاطة في المثنى دون الجمع أي الاحاطة لكل فرد من فردي التثنية دون المثنى بدل

كل فرد من أفراد الجمع اذ معنى كلا الرجلين جائني كل من هذين الفردين جائني ومعنى كل رجل جائني كل من أفراد هذا الجنس جائني

فليس المراد من الاحاطة في المثنى شموله لهذا المثنى وذلك المثنى الى ما لا نهاية له كما يتوهم من ظاهر العبارة قوله فان المثنى لا يعمل بمال

والصواب زيادة لفظ قوله قبله لأنه قول الشارح قوله واستنوا كذا في النسخ بنون فتاء وصوابه اسنتوا كما عطف في التاء

قوله تقلب الواو تاء أي فليس التاء بدلا من الياء وهذا هو الحق من النقل قوله بينهما أي بين المعنيين قوله اصل التاء فيهما

صوابه فيهما بضمير التثنية قوله ها أي فليس التاء بدلا من الياء وهو الحق من النقل قوله للوصل فتعتبر تاء التأنيث حينئذ

في الوصل ويبدل هاء في الوقف وهذه العلة انما تمشي في تركيب الأول اذ المراد بالوصل الوصل اللازم وهو انما يأتي في الأول

لا الثاني فالابدال بالتاء فيه لشاكلة الأول ولو صرح به لكان أولى وابعد من بسط المراد فتأمل قوله وحكى ابو عبيدة

كان من الأمر كيه صوابه كيت اذ لا يستعمل الا مكرراً من كلام الصحاح يعني حكى ابو عبيدة استعماله على الاصل قوله وقولهم كان ذيت زيادة مد

صوابه كان من الأمر ذيت وذيت من كلام الصحاح أيضاً قوله اصله ذيو أي فالتاء ليس عوضاً عن الياء وهو الحق من النقل قوله

كالسدى التي هي من النواصب للمضارع اذ عادتهم اذا جمعت الحروف المشتبهة وأواخرها كما مر في خواص الاسم نحو الام على لو

واستعمالهن قوله انتهى أي كلام الصحاح لكن ذكره الصحاح على التفرقة كل لفظ من تلك الالفاظ في باب وفصل كما هو عادة

أهل اللغة فجمع الحكي لبيان مراده قوله لاثنين صوابه اثنين بالتأنيث قوله وليست التاء محضة للتأنيث في وسط الكلمة

وفي بعض النسخ على وجه التصحيح وليست التاء محضة للتأنيث اذ لا يكون تاء التأنيث في وسط الكلمة وكل صحيح لكن الثاني أوضح

قوله كما لا يخفى وجهه ان النفي في قولهم محضة صريح ومنطوق بخلاف قوله بل فيها رائحة التأنيث اذ لا منطوق له الا الاثبات

والعلة انما تناسب النفي لا الاثبات تدبر قوله اى لكونها من اللام صوابه اى لكونها بدلا من اللام قوله لم ينفتح
ما قبلها من ان تا التأنيث الخ صوابه لم ينفتح ما قبلها لما قالوا من ان تا التأنيث الخ فقوله لما قالوا الخ علة
للعلية في قول اللارى ولهذا لم ينفتح ما قبلها اعلم أن انفتاح ما قبلها لازم مساو لها فاستدل اللارى بانتفاء
الملزوم المساوى وهو التا المتمحضة للتأنيث على انتفاء اللازم وهو انفتاح ما قبلها وهو طريق البيانيين
واستعمال اهل اللغة وان لم يصح على طريقة المنطقيين اذ عندهم انتفاء اللازم دليل انتفاء الملزوم لا العكس
قوله لأجل البدلية أشار الى ان قول اللارى ولم ينقلب الخ عطف على لم ينفتح فهو معلل بعلته قوله ان
متعلق بقول اللارى لم ينقلب قوله عليه لكونه صوابه لقوله قوله لانه انما رد الخ أى لأن المص قوله على
المقابل صوابه على القائل قوله بأنه تمحض التأنيث اى لان القائل بعدم التمحض يكون قول الرضي دليله
قوله فلأن الاعلال بالياء أكثر اى للستر بالياء قوله فيكون وزنه مفتلا صوابه مفتل قوله وصفهما
الأولى وصفه بافراد الضمير كما هو مقتضى صنيع الش قدس لا ان موضوع المسئلة كلا حيث قال الش فرعا لاكلا
باعتبار لفظها الخ واما كلتا فيعلم حاله بالمقايسة كما صنعه الماتن قوله عنه اى عن المثنى قوله لأن الأصل
في الاسماء الاعراب أى والتثنية لا تكون الا من الأسماء كما عده الخ في بحث خواص الاسم منها وهذا انما يكون
وجيها لو لم يكن في نسخة اللارى لفظة بالحروف بعد قوله معربا كما في عنوان القولة وهو الموافق لنتيجة العبارة
واما اذا وجد كما في بعض النسخ وهو الأولى ليتم الفائدة ويثبت الغرض فلا وانما الوجه حينئذ ما سيأتي في
الشرح وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف الخ لكن لم يسبق حينئذ لزيادة لفظ أصل
في قول اللارى واصل المثنى الخ فائدة بل هو حينئذ حشو محض الا ان يكون بمعنى ما لا يعدل عنه قطعا تأمل
قوله بالحروف الثلثة التي الخ الصواب حذف الثلثة قوله لانه لا يكون تاكيدا اذ لا بد في التاكيد المعنوي
من ضمير يرجع الى المؤكد نحو جاءني زيد نفسه ولا ضمير هنا قوله في شمس العلوم المذكور صوابه حذف
المذكور قوله وليس لها واحد صوابه وليس له واحد وكذا قوله لأنه لو كان واحدهما صوابه واحده

لأن الضمير للفظ منه وحدان قوله كل حال اى سواء الف للتأنيث أو زائدة أو مقلوبة عن ياء أو واو كما بين في شرح

الشافية قوله فان زعم المصنف التداخل الأولى الدخول قوله معناهما طرفا الحبل صوابه حذف لفظهما قوله والمثنى

كالمعنى قوله بالآخر اى ملحقا بالآخر قوله واستعمل له اى استعمال مفرده قوله معنى الشيء بالهمزة صوابه ثنى

بالياء قوله وتقديره مفرداً لثنايين صوابه لثنايين بيائين لا بهمزة وياء ومفرد منصوب منون ولام لثنايين جار والمنصوب

مضاف واللام للتعريف قوله وان لم يكن داخلا فيه والغاية متعلق بمقدر اى فهو ثابت له وان لم يكن داخلا فيه قوله وذلك

كاف لاعتبار صلاح اى المعرض كاف لاعتبار اشتقاق اسم له منه وليس معناه أنه لا يشتق اسم لشيء من ذاتياته كالناطق

من النطق للانسان بل يشتق من عرضياته ايضا كالضاحك من الضحك له لأن هذا يقتضي ان يكون معنى قول الرضي وليس في الطرف

الواحد معنى التثنية انه ليس داخلا في مفهومه وذاتياته وعلمت منزلته من ذلك اذ يقتضي ذلك أن الرضي يدعي في جواز اشتقاق

اسم شيء من شيء اشتراط كون الشيء المشتق منه ذاتيا للمشتق له وليس كذا اذ مثله كيف يدعي خلاف الأمر الجلي لكل أحد فضلا عن

العلي بل مراده من ذلك القول أن التثنية معنى اضافي يقتضي شيئين كما قال في تفسير الحبل المثنى اى المعطوف احد طرفيه بالآخر

ولا تعدد في الطرف الواحد فيكون المراد من العرض الثبوت للشيء ثانيا والتعدي وبالدخول الثبوت بالذات فالدخول

عدم الاحتياج الى أمر خارج والعرض الاحتياج اليه تأمل قوله من ثنيته صوابه من ثنيته قوله عقلت البعير ثنايين

صوابه بثنايين بالباء وقد كان في حاشية الرضي قوله انما لم يهمز اى ثنايان قوله فيقال مفرده تفريع على المنفي قوله فان قوله

لا يفرد واحده علة لكون كلام الصحاح شاهدا على امكان تقدير مفرد له لان الغرض من نقله ذلك قوله وهذا كالصريح الا

تعريض بان الكلام الأول اى الذي في ثنايان ليس بحق كما سبق قوله فالثنايان الا صوابه زيادة لفظ قوله قبل فالثنايان

ونحن قول السيد قوله اذا لم يكن له مفرد معناه طرفا الحبل جعل الفاء فصيحة ولا يخفى انه لا بد من ذكر الفاء على الجواب ولا فاء

مع انه لا ترتب بين الشرط والجزاء فصحح في بعض النسخ هكذا اى اذا لم يكن له مفرد فالثنايان مفرد معناه الا وعلى هذا وان انه في

الاعتراض ان كان فيه وضع الظاهر موضع المضمر مع ان الافراد اذا لم يكن في المفسر فالأولى ان يجعل الفاء بيانية أو للابتداء

كما في قوله تعالى كن فيكون كما قال الجلال تدبر قوله فيكون المثنى مجموعا صوابه في مجموع قوله باعتبار الاشتمال على المثنى

بصيغة اسم المفعول صيغ لمعلم على المثنى بصيغة المصدر قوله ثبت مفرد صوابه ثبت لمفرد لانه لا يخلو الصفة
عن ضمير الموصوف قوله دالة صفة واو الدال على معنى الجمع انما هو الواو والنون بدل عن تنوين المفرد لتمام
الكلمة على ما قالوا من ان ما يتم به الكلمة اما التنوين او النون او الاضافة لكن لزم الفصل بين الموصوف والصفة
المعطوف وجعلها مؤخرا عن رتبة الصفة كما قالوا او صفة لهما على التسامح وان كان في الحقيقة صفة الواو
فافراد الصفة حينئذ باعتبار كونهما معا علامة واحدة ولو بالتسامح ولو قال دالا لكان اظهر تأمل قوله لانتفاء
الامرين فيه وهما الجمعية المراد بها الدلالة على ثلثة مقادير مفردها فليس المراد بالجمعية هنا الجمعية الاصطلاحية اذهي
منتفية فيهما والا لما احتيج الى الحاقها بالجمع وعدم الدلالة على عدد معين قوله تشبيه بالنفي لا المنفي صوابه
تشبيه للنفي لا المنفي اي المنسبه النفي وهو عدم الدلالة لا المنفي اي الدلالة والحاصل ان عدم دلالته على عدد معين
مشابه لعدم الدلالة عليه الذي هو مقتضى الجمع ويمكن على بعد ان يكون مراده ان المراد بما في قول اللاري كما هو
عدم الدلالة لا الدلالة فيكون التشبيه بالنفي لا بالمنفي قوله فيهما تمييز ذلك صوابه حذف لفظ قوله لان
ما ذكر بعده كلامه لا كلام اللاري والاتيان بواو قبل تمييز لتعطفه على بيان واسقاط القوسين قوله اي
جعلت الالف قبل الاعراب تفسير لقوله جعلت الالف الخ واشارة الى ان بيان حالهما قبل الاعراب قوله
قوله مستترين او بارزين الى قوله او مجرورين تصحيح مقدرين تعميم قوله فيكون الالف والواو لكونهما علامة التثنية و
الجمع لا الاولى علامتي التثنية والجمع ظاهر هذا التفريع مع قول اللاري الآتي فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء
ان صيغة المثنى الموضوعة لمعناه ما هو بالالف فقط واما اليا فهي مبدلة عن الالف للاعراب وان صيغة الجمع
الموضوعة لمعناه ما هو بالواو فقط واما اليا فهي مبدلة عنها للاعراب وهو الموافق لتعريف المص في
الايضاح الاسم الذي نقل الى التسمية حقا بقوله جمع المذكرات كل اسم ثبت لمفرد ثم لحق بذلك المفرد واو
ونون الخ لكنه مخالف لما سبق في بحث المعرب الخ ولما سيأتي للمص في تعريف المثنى والجمع حيث قال في الاول
ما لحق آخره الف ويا وفي الثاني ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء الخ قوله بفتح ما قبل اليا او كسره متعلق
بالنفي

بالفرقا وليس بيانا للوجه الأخر قوله واللزوم الالتباس صوابه حذف اللام الجارة قوله اشارة الى دفع التباس

تقديرا بدل

حاصل بكسر اللام صوابه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان دفع الالتباس حاصل بكسر اللام قوله ترك فتح اللام بالهاء والصواب

التاء قوله ولون المثنى اكسبق عطف على مدخول اللام في قوله لانه الأصل اي لاصالته في تحريك اللام ولون المثنى اللام قوله

بالفتح في المثنى والكسر في الجمع صوابه بالكسر في المثنى والفتح في الجمع قوله فان اتفق الاختلاف فيه علة للاشارة الى تقسيم الاعراب

الى اللفظي والتقديري في ضمن تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظا وتقديرا قوله اليهما اي الى اختلاف لفظا وتقديرا قوله

انقسام ما به الاختلاف اليهما أي الى اللفظي والتقديري قوله قوله وانما قال يعني تفسير لقوله التقديري واللفظي معرفين

بلام العهد لأن الأصل الى قوله يعني ان الشارح ره لا يخفى ما في هذه العبارة من قلاقة وتكرار وخبط صوابه هكذا قوله وانما

قال ذلك مع أن الظاهر ترك قوله يعني تفسير قوله التقديري واللفظي المعرفين بلام العهد لأن الأصل ولعدم صحة الاستغراق

اذ ليس كل تقدير فيما تعذر وحمله على الجنس والعهد الذهني يوجب جهالة الحكم يعني ان الشارح قده قوله اراد ان يعتبر

صوابه ان يفسر قوله بتقدير الاعراب الملفوظ صوابه بتقدير الاعراب والاعراب الملفوظ قوله ذلك التعبير صوابه

ذلك التفسير قوله في بعض النسخ صوابه كما في بعض النسخ اي بصيغة الماضي من التفعيل قوله بصيغة المضارع من باب

التفعيل أيضا واما في نسخ الاردوي التي بأيدينا من قوله كما تبين بصيغة الماضي من باب التفعل فغير مناسب لكونه مشتبها بالارادة

اذ هو صفة المريد والتبيين وصف المراد قوله بالنظر الى تقديم الشارح قده اذ ارادة التبيين متقدم على نفسه زمانا ورتبة قوله

اي ارادة التبيين اشارة الى ان كما يبين مفعول مطلق مجازا وانما ترك هنا باعتبار تعلقهما قوله وقع في بعض الشروح وهو

شرح الفاضل الهندي قوله سبب للتقديم باعتبار صوابه باعتبار لازمه وهو الضبط قوله قوله لأن من حق العلامة

الظهور الصواب جعله بين القوسين كما هو العادة المستمرة لأنه قول الشارح قوله او جعل المصدر حينا صوابه

حينيا بالنسبة قوله وعلى التقادير من كون في بعض اللام التعليلية وتقدير وقت في نظم الكلام وجعل المصدر حينيا

قوله تقدير المضافين الأولى مضافين بالتنكير اذ لا عهد وهي تلفظ واعراب قوله اي في قوله كعصا وغلامي اي كتعذر

عصا وغلامي اي كتعذر اعرابهما قوله وفي قوله كقاض ومسلمي اي كاستثقال قاض ومسلمي اي كاستثقال اعرابهما قوله

ليس لأجل كل ما يغاير التميز والاستثقال اذ ما يغايرهما كثير جداً اذ دائرة المغايرة أوسع من دائرة المنافاة

والمضادة كما بين في علم البيان فكل حدث غيرهما مغاير لهما وكذا كل جسم وزيد في بعض النسخ على وجه التصحيح

بعد والاستثقال بل لما مر وانتفاء التميز والاستثقال ولو اسقط لفظ للمال لكان أولى وانسب بعديله

وهو فيما تعذر الخ قوله حذف الفضلة وهي فيه قوله من حذف العمدة وهي اعراب قوله هذان الوجهان و

هما قول اللادري أي في موضع آخره وقوله ولك ان تقول الخ قوله فانها من الحركتين وفي بعض النسخ

على وجه التصحيح فانها ممنوعة من الحركتين وهذا أوضح وان كان الأول صحيحاً ايضاً لانفهام المتعلق وعلم من سابقه

قوله عليها أي على الياء قوله لأن حركتين صوابه عن حركتين وهما الضمة والكسرة وتذكير الضمير ومنقوصاً
رخفف به

بتأويل المذكور ولو اثنيهما لكان أولى قوله ايضاً أي كعصا قوله وليس بواجب كما قالوا من ان وجوه

التسمية بالاسماء لا توجب اطراد الاسماء في كل ما وجدت فيه قوله بالأول وهو ما حذف منه الألف قوله

وترك الثاني وهو ما وجد فيه الألف قوله لكونه معلوماً وفي بعض النسخ ولكونه قوله ولايتأبى أي ولا

يتأبى الاسم بالحرف قوله لما مر الظرف للستقر وهو قوله فيما تعذر قوله كما في قائل وبائع لما كان الواو والياء

فيهما متحركتين وما قبلهما مفتوح قلبتا الفاً كما في ماضيهما للمناسبة حروف المد بعضها ببعض ثم قلبت الألف

همزة للمناسبة بينهما في المخرج حتى عد بعضهم الألف من حروف الحلق كالهمزة كذا في بعض شروح الشافية قوله

نحو مسلمي وعبادي نشر على غير ترتيب اللف قوله يخرج منها صوابه منه لعوده الى ما في قوله فيما ذكره

قوله الحالات التي تقتضي الاعلال فيها أي تقتضي تلك الحالات الاعلال في الكلمات فالضمير المرفوع للحالات والمجرور للكلمات

فلو قال تقتضي اعلالها لكان أوضح واخصر وايالك ان ترجع المرفوع الى الكلمات والمجرور للحالات لان المقتضي للاعلال

انما هو الحالات لا الكلمات لكن لك ارجاعهما كليهما الى الحالات في اللام في الاعلال بدل من المضاف اليه أي تقتضي

تلك الحالات اعلال الكلمات فيها تأمل قوله بحسب الخ متعلق بتقتضي قوله واعلها عطف على اعتبر قوله ان

عصو بسكون الواو اذ كل اسم قبل التركيب مع عامله ساكن قوله ثم حذفها بغير الوحدة والصواب حذفهما

بضمير التثنية اى الضم والكسر قوله ما قيل اشارة الى الفاضل عصام قوله ولا يكون تعذر بالاضافة قبل الاضافة صوابه
حذف بالاضافة قوله على ذلك الخ اى ما قاله الخ من ان الاعلال قبل التركيب ووجه الشهادة انه لو لم يعل لا ألف عند الاضافة بعد
الى ياء المتكلم حتى يقول المصنف فان كان آخره الفا قوله ولذا فساد ما قيل اشارة الى الفاضل عصام ايضا قوله نحو قاضي
بالتشديد قوله فيه اى فيما تعذر اعرابه بسبب اضافته الى ياء المتكلم قوله لان المحذوف من آخره اى لاجل الادغام قوله حركة
الكسرة فى الاضافة للبناء اى فيما لو كانت الكسرة التى اقتضاها الياء ملفوظة كانت الحركة الاعرابية متعذرة كما فى غلامى لكن
لو كانت محذوفة كما هنا قوله حتى يكون اى الاعراب قوله لانه اى الشأن قوله لالتقاء الساكنين هى الياء والتنوين قوله
لبقاء الساكنة اى الياء الساكنة للاستثقال قوله نعم لو كان الخ بيان لمنشأ خطأ القائل قوله يدل على ذلك الخ اى على ان العائد
الياء الساكنة لا المتحركة ووجه الدلالة ان حاصله انه اجتمع الساكنان هما لام الفعل والمضاف اليه فحذف الثاني وادغم الاول فيه
فلو لم تكن الياء الاولى ساكنة لما اجتمع الساكنان هذا ولو قال وان كان فى اخره ياء فتحت اى ياء المتكلم للساكنين وادغمت الياء اى
التى هى لام الفعل لكان اظهر فى هذا المراد واوضح تأمل قوله وقبلها عطف على ثبوت قوله مطلقا لا معنى للاطلاق هنا
فالصواب اسقاطه تدبر قوله لا تختلف الحكم اى البناء قوله عنها اى عن الاضافة الى ياء المتكلم ولو ذكر الاطلاق الباقى هنا
لكان له معنى ويمكن ان لا يكون فى العبارة حذف ويكون ذلك المحذوف معطوفا على المذكور ويكون معنى الاطلاق العموم من كون
المضاف مفردا او تثنية فيكون تقدير الكلام هكذا لو كانت سببا للبناء مطلقا اى سواء فى المفرد والتثنية لما تختلف الحكم عنها
او فى بعض المواد كما فى المفرد للزوم التحكم قوله لكن الخصم يقول وفى بعض النسخ لكن الخصم لا يقول قوله واتصال الضمير اى كون
ذلك المضاف اليه ضميرا متصلا قوله وسكون حرف العلة اى كون ذلك الضمير حرف علة اى ياء سماه حرفا مع انه اسم لكونه على
شكله هذا غاية الامكان فى التوجيه قوله فلا يرد غلام هذا لكون المضاف اليه غير ضمير قوله ولا غلامه ولا غلامك
لكون الضمير غير حرف علة قوله ولا غلاما اى لكون حرف العلة غير ساكن قوله كذا فى غاية التحقيق صوابه هذا فى غاية التحقيق
الا ان كذا كناية عن غير المعدود كما قال الخ فى حواشيه على حواشى السيد على شرح الشمسية تمامه تحقيقا مع انه لا حصر يظهر
لبعض تلك القيود مدخل فى البناء تأمل قوله لاختصاصها بالاسماء اى والاصل فى الاسماء الاعراب كما سبق قوله اذا كانت الاضافة

ولم يبدل الخ صوابه اذا كانت الاضافة غير ظاهرة ولم يبدل الخ. قوله اى اعتبارا ضميره وهو المضاف اليه المفهوم
بحيث قوله ولا ابدال في كل الخ جواب عن سؤال مقدر قوله وهو ههنا مضاف الى الياء صوابه زيادة لفظ
قوله قبله وجعله بين قوسين لانه قول الازهري قوله ثم نسب الخ صوابه ثم نسبه قوله وهو الاولى و
هـ قوله تعليق وقوع اى دالة قوله اعني استثناء المقدم اى دالة قوله ان استثناء الاول بكل استثناء
لان من شروط انتاج القياس الاستثنائي كلية شرطية كما بين في موضعه قوله لكنه استثنى الخ. قالوا كل
ان المقدمة الاستثنائية الرافعة تستفاد من لو لكونها حرف امتناع لامتناع نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
لكن ما فسدتا كذلك المقدمة الاستثنائية الواضعة تستفاد من لما لكونها حرف وجود لوجود قوله مطلقا
اى في الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر الى هنا حاصل القياس الاستثنائي الذي اشار اليه الشارح
للاستدلال على المدعى قوله وان كان ما قبلها الخ. هذا اعادة للمقدمة الاستثنائية ليرتب عليه قوله فاذهب الخ.
وانما لم يرتبه اولا على ذكرها اولا لان ما يترتب على ذلك انما هو الامتناع المذكور لا هذا لما قالوا من ان
وضع المقدم ينتج وضع التالي والعلة الواحدة يجوز ان تكون علة لمعلولين غير متنافيين كما صرح به
وانما احتاج الازهري الى هذا التدقيق لان ما ذهب اليه البعض هو ان تكون الكسرة التي في نحو غلامي قبل الياء اعرابا لم
بصد عامل الجر الآن تعرض له كسرة اخرى ومقتضى القياس الاستثنائي امتناع هذا الاخير لا الاول قوله متفرع
على تحقق الاشتغال الخ. لانه من ذلك الاشتغال يلزم ان يكون المتقدم غير المتاخر قوله لا على اللازم الخ اى
التي هي مضمون الشرطية اى ولا على امتناع حركة اخرى الذي هو مضمون النتيجة وذلك ظاهر قوله وهذا
لا يدل على امتناع الخ. فيكون هذا السؤال تغييرا للمدعى لذلك البعض وقد جوزه في المناظرة قوله مع انه
لا دليل عليه خلاف الاصل صوابه على خلاف الاصل قوله اى مع ان النيابة تقتضي للمعطوف عليه قوله ولان
الياء المشددة باتصالها صوابه لان الياء المشددة اتصالها قوله لاجل الماثل اى ولا اتصال للماثل مثل اتصال الياء
قوله مما لا يدل على انها حركة الاعراب صوابه مما لا يدل على انها ليست حركة اعراب قوله لم لا يجوز الخ.

هذا تفسير للثنى كالذى قبله تامل قوله دون صورتى التثنية والجمع الصواب الاتيان بلفظ قوله وجمله بين القوسين لانه قول الادرى قوله لانه في الحقيقة الخ اى لان الشان قوله نفس العلامات الدالة بصيغة المصدر والصواب الدالة بصيغة اسم الفاعل قوله ولان قوله عطف على وجود قوله اذ به يتقوم المعنى المقتضى الخ هنا سقط موضعه قبل اذ وهو قوله مسند الى العامل وهو قول الادرى قوله مسند الى قصد المتكلم الصواب الاتيان بلفظ قوله قبله وجمله بين القوسين لانه قول الادرى قوله قصد صوابه فانه قصد قوله ايرادها دالة الخ وفى بعض النسخ على وجه التصحيح بايرادها الدالة لكن الاول هو المناسب للتقابل من قوله مثلا قصد المتكلم افاد الخ تدبر قوله اى كاستثقال قاضى كذا فى النسخ بالياء صوابه حذفها قوله رفع او جر الصواب وجر بالواو صلة بدل الفاصلة قوله اى قاض صوابه حذف الياء قوله خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو اى ما استثقل قاض ونحوه امثاله قوله لذلك العامل اى عامل الظرف المستقر وهو فيما استثقل قوله او يكون منفوّا صوابه او منصوبا عطفا على مرفوعا قوله وان يكون المعنى حال كون نحو مرفوعا عطف على ان يكون المعنى حال كونه كقاض مرفوعا قوله بدونه اى بدون لفظ نحو قوله على كونهما نوعين متباينين اذ المعطوف عليه معرب بالحركات والمعطوف بالحروف قوله نوع واحد وهو المعرب بالحركات قوله كلام المحشى الاولى اى كلام المحشى تفسيرا لايضا قوله لما علم من ذكر التمثيلات وهو اضرابها فعن قولهم التمثيل ايراد فرد من افراد الكلى لا يضاهيه ايراده بحسب الظاهر والا فهو بحسب القصد الايراد لجميع افراده تامل قوله وقبل الاعلال صوابه الاعلال قوله فالاستثقال جلب موجبا صوابه جلب موجبا الخ وهو اقرب فى صورة الخط الا هو الموجود او يكون موجبا وهو الانسب لما يأتى من قوله فيكون التعذر موجبا قوله فيكون التقدير موجبا صوابه فيكون التعذر موجبا قوله لانه قاضى بالياء صوابه حذف الياء قوله للحركتين اى الضمة والكسرة قوله وبهذا اى بقوله فان استثقال الضمة والكسرة الخ قوله لا اشتباه بين عصا وقاض اى بانهما من واد واحد فلم جمع احدهما مما تعذر فيه الاعراب والاخر مما استثقل فيه الاعراب قوله لانه اى الشان قوله وفى قاض بعد الاعلال محل الاعراب وهو الياء باق الاخص الخالى عن الحشو وفى قاض وهو الياء باق قوله الالف لنصف صوابه لضعف قوله بثقل بالياء الجارة صوابه يثقل بالياء فعل مضارع قوله فمن تعرض الخ اراد به الفاضل عصام قوله متعلق بيكون بعد تقييده بقوله فى الاحوال الثلث او بعضها فيكون لا مثل كلت من ثم من تفاحه

فلا يلزم تعلق الجارين بمعنى واحد بفعل واحد قوله في اسم كان الخ اي في اسم كان اعرابه بالحروف ولا قاعدة أخرى

ساكنا بعدها قوله سواء كان الخ اي سواء كان مضافا او لا قوله سواء كان ذلك الاسم مفردا الخ اي تيم آخر بعد

تيم اللاري لذلك الاسم فالأولى العطف أو تيم في تيم اللاري فلا طريق للعطف تأمل قوله لالتقاء الساكنين على

موجبه قوله ودلالة حركة ما قبلها على علة مجوزة قوله نحو في الاسماء الستة كذا في النسخ بالفاء صوابه كأبوها

لان اما هذه بكسر الهمزة موطئة للعطف لا بفتح الهمزة حتى تكون شرطية نحو جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم

ومررت بأبي القوم قوله والجمع المذكر السالم أي وما لحق به نحو جاءني صالحو القوم ورأيت صالحي القوم ومررت

بصالحي القوم قوله فانه أي ذلك الاخر قوله تحرك بصيغة المضارع للمؤنث صوابه يحرك بصيغة المذكر

لان ضميره للآخر قوله موافقة لها صوابه له قوله عليها صوابه عليه قوله فانه معرب بالحركة صوابه بالحروف

قوله بعدها صوابه بعده قوله لعدم كون آخره مدة اذ المدة ما كانت حركة ما قبلها من جنسها قوله

في مواضع الاعراب اللفظي والتقديري ليتعرف به الخ كذا في اصل النسخ صوابه في مواضع الاعراب التقديري مع

انه بصدد ضبط مواضع الاعراب التقديري واللفظي ليتعرف الخ وسبب السهو انه قد وقع نظر الناسخ على لفظ

التقديري الثاني منفلا عن لفظ التقدير الأول كما هو الغالب في امثال هذا والله سبحانه وتعالى أعلم

قوله ليتعرف به اي بسبب ذلك الضبط قوله ولذلك اورد الامثلة المتعذرة والمستثقلة اشار الخ صوابه و

لذلك أورد الامثلة المتعددة من المتعذرة والمستثقلة او لذا اورد جميع الامثلة المتعذرة والمستثقلة تدبر

قوله فمن قال الاديب الفاضل عصام قوله وان ليس صوابه انه كما في بعض النسخ اذ لا يقدر ضمير الشأن في المكسورة

قوله فلا ينافي وجود وضع صوابه موضع قوله وان الضمير الخ عطف على انه ليس الخ وفائدته الجواب عما يقال

لو لم يكن مع المص الحصر بل مجرد التمثيل فكيف يصح قوله واللفظي فيما عداه بارجاع الضمير الى الامثلة بتأويل المذكور

قوله الى ما الموصولة في قوله فيما تعذر الخ قوله ويجوز افراد الضمير الخ هذا انما يستقيم اذا عطف والمستثقل على ما تعذر

بتقدير ما اخرى اي او ما استثقل واي حاجة الى هذا التكلف المفضي لتكلف آخر لتصحيح مرجع الضمير فالصواب عطف

المستثقل

استثقل على تقدير فالمرجع مقدر وهو ما كان لو جمع وهو ضمير ما عداه لكن لا يتجه على الفاضل اللاري كما هو عادته وقع في ورطة
لا يقع فيها عاقل فضلا من فاضل قوله لأنه لا تنضبط لأن الصواب اسقاط لفظة او ابدال ما لم تنضبط باذ لم تنضبط تأمل
قوله الى دفع ما سيرد صوابه يرد قوله من غلامي ومسلمي بيانا لما قوله من أن تقدير الاعراب بواسطة لأنه بدل من غلامي
ومسلمي بدل الاشتمال وفي بعض النسخ من ان تقدير الاعراب فيهما الخ وهو الأولى اذ بدل الاشتمال لا بد له من عائد فهو مراد
في الأول لم يصرح به لظهوره قوله في حالة الرفع بتشديد الياء قوله في مواضع الخ اى في تعداد المواضع وجملتهم وفي
بعض النسخ على وجه التصحيح من مواضع الخ لكن لا حاجة اليه قوله بخلاف النصب والجر اذ نصبه وجره بالياء لفظا على قياس
مسلمي كما صرح به في حاشية الرضي لكن لم نر مفردا نصبه وجره بالياء ورفعه بالواو ولذا جعل داخلا في باب غلامي قوله ولا جمعا
بالواو والياء بالياء مضافا فالخ صوابه ولا جمعا بالواو والنون مضافا قوله يعني ان في حال الاضافة الخ وفي بعض النسخ في
والأول أولى لئلا يلزم الاستدراك قوله حال الاضافة فيها الخ ولو قال يعني أن في معرب بالحركة آه لكان أخصر واظهر قوله
فوي بضم الفاء وكسر الواو قوله ولما استثقل ما قبل الياء صوابه ولما اشتغل ما قبل الياء آه انظر هل المراد بما قبل الياء الواو
في فوي على ما هو أصله أو الفاء كما هو الى حصل بعد الاعلال فالمراد بالياء الياء المشددة اذ هي لا تلفظ بها دفعة كأنها حرف
واحد او ياء المتكلم قوله الصحيح الاول لأن تقدير الاعراب على في الكلمة تأمل قوله فان مذهبهم اى نحو زيدين قوله دعني
من تمرتان وزيد في بعض النسخ في جواب من قال هل عندك تمرتان وهو حسن لكنه ليس مما لا بد منه قوله اى تعريفا غير
المنصرف مثلا الخ صوابه بما في المتن من تعريف غير المنصرف الخ وانما قال مثلا اشارة الى ان تعريف المنصرف كذلك ليرتبط العلة بالمعلول
ولكونه على طبقه فان التعريف في قول اللاري فيما هو الحق من التعريف أعم من تعريفا المنصرف وغير المنصرف قوله لزم ان يعرف
أولا عدم دخول الجر الخ وتصويره على ما سبق في بيان المعرب أن يقال هذا غير منصرف وكل غير منصرف لا يدخله الجر والتنوين فهذا
لا يدخله الجر والتنوين فالنتيجة عين الصغرى لأن قولنا هذا غير منصرف على مقتضى تعريفنا الخ هذا ما لا يدخله الجر والتنوين
فلا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل وقد مر انه لا يؤثر بخلاف تعريفه فانه اذا قيل بناء عليه هذا غير منصرف وكل غير
منصرف لا يدخله الجر والتنوين يكون معنى الصغرى هذا ما وجد فيه علتان او واحدة قامت مقامهما وهو ليس عين النتيجة

وقس عليه حال المنصرف على تعريف النحاة والمصنف قوله ما اعرب بالضمة والكسرة وبجمع المؤنث السالم قوله ما يبين الدرهم يا
صرف ما نافية بمعنى ليس قوله من طلب صرف الحديث بالمعنى اللغوي اي ما يتحدث به ومن شرطية ولم يات بجواب
الذي في الحديث لانه لم يتعلق به الغرض وهو لفظ يدل على كراهة ذلك كما يعرف من قوله الخ وانما ذكر ذلك الخ لكن
لم نجد عين الحديث بعد الفحص تحفص قوله وهو بترتيبه الخ مصدر رتب فالباء بمعنى مع وفي بعض النسخ على وجه
النسخ تزيينه مصدر زين فالباء صلة قوله انتهى اي كلام الدري في الحاشية قوله وفي النهاية كذا في
النسخ بدون الواو ولكن المتعارف في امثاله الاتيان بها ولو كانت ابتدائية والغرض من هذا النقل تأييد ما
في حاشية الدري قوله في حديث أبي ادريس اي في بيان معناه قوله ينبغي به الخ حال من فاعل يطلب
اي يطلب بذلك الصرف لم يات بجواب من لما سبق قوله اراد به في الحديث الخ بتأويل هذا اللفظ مبتدأ
مؤخر خبره في النهاية قوله من الصرف صوابه من التصريف قوله وهو صوت اي التنوين صوت ولا يلزم الا
طراد في وجه التسمية فلا يرد ان كل حرف صوت لانه جنس قوله وقيل من الصرف وهو اللبن صوابه من الصريف
قوله لانه خلص عن شبه الفعل صوابه عن شبه الفعل قوله فيه انه ليس الخ حاصله ان قيد الاشتهار بعنايته
شرطا في الحركة والسكون وهنا لا اشتهار واما الوحدة فموجودة هنا اذ المراد بها الوحدة النوعية كما في
الحركة والسكون قوله اي معين لا ابهام فيه وهو ما فيه علمان الخ قوله ايلا صفا الخ صوابه ايلاء صفحة الخ
قوله على الكثيرين اي على جنس البدية قوله وفيه انه انما يكونان في حكم النكرة اذا اريد فرد الخ فيه انه نكرة لا
في حكمها قوله لمفهوم في ضمن الخ وحاصل الفرق بينهما ان اسم الجنس موضوع للماهية والمفهوم والنكرة للفرد
المنتشر كما قرره في موضعه قوله لذلك قد خط عليه في بعض النسخ وهو الاولى وعلى تقدير الوجود فاللام
متعلق بمقدر صفة علم والاشارة للمفهوم أي لا علم جنس موضوع للمفهوم وفيه بعد لا يخفى تأمل قوله
بالالف الخ تصويره لكونه علم جنس قوله من حيث معلوميته وبهذا يفرق من اسم الجنس قوله اي علم
الجنس لا حاجة اليه لوضوحه قوله حيث وجد والخ كذا في اصل النسخ والصواب أن يذكر قبله قوله علم ضروري

بل لو حذف اى وابدل لفظ الى ايض ح ر ى‌ً وادخل بين القوسين بان او لا قوله لانه علم ضروري حيث الى خلاء عن التفسير

الفير المحتاج اليه وحصل الارتباط وحيث تعليلية ظرف لقدروه الآن ولو زاد قبله ايض لفظ لا لكان اقصر في التصور

قوله لذلك المفهوم كذا في النسخ بجيم فقاً فضيه فوا و فيم وصوابه لذلك المعنى الكلي وهذا اولى مما صحح به وهو لذلك المفهوم الكلي

لانه لم يسبق بعنوان المفهوم بل بعنوان المعنى وان كانا متحدين قوله لا الموصولة اشار الى ان ما موصولة وهو اللائق

بالمبتدئية لكونها معرفة قوله يستدعي حالة صوابه حالة غير طبيعية قوله أصلاً اى لا طبيعية ولا غير طبيعية قوله كصفرة

الوجل وكالحمرة للخجل فانهما صفتان عارضتان غير طبيعيتان ولا تستدعيان عارضاً آخر لهما جبهها قوله كالكيفية الحادثة من

دواء الخ فان تلك الكيفية عارضة غير طبيعية لكنها اقتضت حالة طبيعية وهي الصحة فان دواء الصحة قد يكون امراً يقتضي انقباضاً منها

وذلك الانقباض عارض غير طبيعي لكنه يقتضي حالة طبيعية وهي الصحة قوله ليس مثالاً لاجل المتروك فان عدم الصرف لا الاسم فبل مثال

لتركيبا بيانه ويلاحظ فان النص في لا يلزم لترك عدم الصرف صاوله قوله ح اى حين اطلاقهما على كل من الشيئين حقيقة

قوله ثم التسبب الصواب الاتيان بلفظ قوله قبله وجمعه بين القوسين كعادته لانه كلام الشارح قوله وضعف جانب

الفعل بالفاعلية الصواب جانب مشابهة الفعل اى مشابهته الفعل قوله في قوله باسمه الخ اى في قول الشرح قوله لان

من حلتهما بضمير التثنية والصواب ضمير الواحدة المؤنث ليرجع الى الشرائط بتاويل الجماعة قوله جعله في المنصرف صوابه

في حكم المنصرف كما صرح به الشرح ثمه قوله والمعنى اللغوي عطف على جعله وهذان الجوابان قد اتى بهما الشارح وبين ثم والمعنى

اللغوي هنا الرجوع والتحويل قوله والضمير راجع الى الحكم في قول الماتن وحكمه ان لا كسرة الخ قوله او يطلق الصرف الخ هذا

الجواب لم يرض به الشارح فيما يأتي حيث قال والقول بانه وافق القدماء في الحكم وخالفهم في التعريف بعيد جداً لجعل الحكم اياه

داخلاً في حيز التحقيق ليس بتحقيق قوله باشتراطها صوابه بشرائطها قوله يمنع من تقديرها اخرى فيكون كالفاء متمم

قوله حال كونهما علمين اى الوزن قوله وليست للتأنيث صوابه ليست للتأنيث بحذف العاطف قوله منصرف صوابه منصرف غير

قوله وانا قلنا ان الكسرة الغير المختص الخ الما كان وجه عدم تنوين المقابلة من غير المنصرف ظاهراً اذ سبب منع تنوين التمكن

منه وهو الدلالة على تمكن مدخوله في الاسمية المنافي لعدم انصرافه منتف فيه لم يتعرض له واقتصر على وجه عدم منع الكسرة الغير

و لا انقياد للمتخصص المتصف بتلك الصفة اياه معلوله عنه عبد الحكيم م/١

المختصر في حاشية چلبي على المطول أن ادخال لام التعريف على غير المنصرف لفظا الى المعرفة اذا كان موصوفه معرفة كما هنا
شائع وان كان على خلاف العربية قوله لأنه لو ضمت الكسرة صوابه لو ضمنت منه الكسرة الخ قوله لكان اعرابه
بالفتح الخ كما هو حق غير المنصرف قوله غاية للنفي لا المنفي كذا في أصل النسخ بكون الأول مصدرا والثاني اسم مفعول
والصواب العكس المراد من النفي هنا التقييد والمراد من النفي نفيه لأن معنى لا حاجة الى التقييد أنه لا تقييد
ولا حاجة اليه من قبيل قولهم لا يهتدى لمناره كما سبق من الخ في صدر الكتاب في حاشية قول الأزرى ويجوز
اخراج الدوال الأربع عن تعريف الكلم وما لم تدخل أى الدوال فيه اى في تعريف الكلم لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار
اخراجها بتقييد الخ فيحتمل لا يهتدى لناره أنه لا منار ولا اهتداء ثم الحاصل انه لما كان العلماء من عيال تسعة
ليسا معلومتين كالتسع قيدهما بعضهم بكونهما منفيتين من الصرف لئلا يذهب الوهم الى غير الحق من سائر
العلل والأزرى قدس لم يرض به ورده بأنه بعد ذلك التقييد لم يخلو عن تعريف الشيء بما يساويه في
الجهالة لأنه بعد لم يعلم علل من الصرف والتعريف بما يساوى المعرف في المعرفة والجهالة لا يصح فقيد العلل
بكونها هي مقبول المص وعدل الخ فلم يبق جهالة في التعريف مع حصول مقصود ذلك البعض ايضا قوله
على ما قال الرضي الخ اى في بحث اسماء العدد قوله في أى درجة كان اى العدد اى سواء مادون العشرة وما فوقها
نحو قولك سبعة طوال وأحد عشر طويلا وما ئة بيض كذا في الرضى أيضا فالمراد بالصفة هنا ما دل على ذات
مبهمة باعتبار معنى معين قوله التنصيص اى على ذات المعدود قوله ولا تنصيص في اكثر الصفات وهي التي لم تختص
ببعض الأجناس كما دل عليه قوله بل ان كانت مختصة اه اضراب عن قوله يستقبحون قوله لم يقبح في الرضي
لم يستقبح وهو الأنسب لفظا ومعنى قوله نحو ثلثة علماء وماة فارس فان العلم والفضل يختصان بذوى العقول
لكن في الأخير وقفة قوله وقال الخ اى الرضي أقول بهذين النقلين لا يتم الدليل بل يحتاج الى مقدمتين أخريين
احدهما ان يقول وكل تمييز صفة أى ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين وقد اختص ببعض الاجناس لا يجوز
جعله صفة اى نعتا نحويا لاسم العدد والأخرى ان يقال والعلل كذلك لأن العلة على ما قال الأزرى عليه رحمة البارى

[margin: النسبة بدل]

ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصول أمر أ ينا سبه قوله ما وهم اشارة الى الفاضل عصام قوله واذ وان موابه واذا غير
يومئذ وحينئذ وخرجت فاذا الاسم بالبنا قوله فيه أي في قوله او واحدة اذ التقدير أو علة واحدة قوله لان الاخبار
بعد العلم بها اوصاف اي فلما كان الشاعر مقدما علما الصرف في الزمان وقد جعل تسع في شعره خبرا ومن القواعد المعتبرة ان
الاخبار بعد العلم بها اوصاف لان النسبة الوصفية يجب ان تكون معلومة للمخاطب والنسبة الخبرية يجب ان تكون مجهولة له
حتى تفيد وبعد الاخبار بها صارت معلومة فصلحت للتوصيف بها فجعل المصرع تسع صفة أولى قوله بنسبة فرود أو وردان
بيا فنون فهي فيا مصدر قب والصواب بنشيب بيا فنون فشين معجمة فيا مثناة فبا موحدة فارسي بمعنى اسفل
وفرود ايضا فارسي بمعنى الاسفل فلمعنى الدار بالاول جانب السفل وبالثاني الاسفل نفسه والمعنى الجانب الاسفل قوله
وكسى در كارى الخ اي نسبة لم تخص على الى الصواب فباب التفصيل على هذا للنسبة كفسقه اي نسبة الفسق وعلى
الاول للتعدية قوله كلا المعنيين يناسب المقام افراد الضمير باعتبار اللفظ كلا جائز كما ان تثنيته باعتبار معناه جائز اما مناسبة
المعنى الاول فلان المعنى كلما اجتمع ثنتان من تلك الموانع في اسم فليس لاحد ان يزال الصرف عن ذلك الاسم واما مناسبة
الثاني فلان المعنى كلما اجتمع ثنتان من تلك الموانع في اسم فليس لاحد نسبة صرفه الى الصواب أو بالعكس تأمل وكلاهما
أوضح قوله وما قيل القائل الفاضل عصام قوله توهم لان النزول لازم فلا يظهر للتفصيل معنى تأمل قوله على رتبة
ما قبله هذا يستفاد من ثم التي على الجمع قوله وما بعده هذا يستفاد من ثم التي على التركيب قوله لهذه النكتة الخ وهي كون
الجمع أعلى ما قبله وما بعده قوله توهم صوابه فوهم أو فتوهم قوله باعتبار الحكم المنسوب اليه الخ هذا الحكم مختص لانه
للجمع قوله بعدل الخ بدل من تسع كانه قيل العدل واحد منها والوصف واحد منها وهكذا قوله وليس كذلك لان كلا
منها في هذا الحكم على السواء وانما الفرق بين الجمع وبين غير الف التانيث منها انه يقوم مقام العلتين دون غيره ما عدا
الالف والتانيث فنفس الجمع انما هو من هذه الحيثية قوله بجعل جزء العلة شرطا لها لان العلة مجموع الالف والنون وجعل المصنف
النون علة ووجود الالف قبله شرطا فقد جعل جزء العلة شرطا فيه الضمير هيلة لان الشرط كون الالف قبلها لا نفس
الالف والشرط ضمني لانه في قوة قولنا ان كان قبلها نون وانما احتاج اليه لانه اظهر في التخصيص من الوصف والحال وكونا

تخصيصه اتفاقياً كما في حواشي شرح جمع الجوامع قوله لاشتراكها بضمير الواحدة صوابه بضمير التثنية الراجع

الى مدخول اللام والنكرة قوله ومع قرينة البعضية كذا في جميع النسخ التي بأيدينا بواو العطف والصواب

اسقاطها وجعل مع قرينة البعضية قيداً أي فهي لام الجنس اذا كانت مقارنة بقرينة البعضية حيث قال

على المصنف ان اللام اما موضوعة للمعهود فهي للعهد الخارجي او للجنس فاما ان يقارن بقرينة الاستغراق

كما في المقام الخطابي كما مر من الشرح في صدر الكتاب فهي للاستغراق او بقرينة البعضية كما هنا فهي للعهد اولا

ولا فهي للحقيقة من حيث هي قوله في حكم النكرة خبر بعد خبر قوله بين الجزئين اعني الخ كذا في أصل النسخ وفي بعضها

على وجه التصحيح بين الخبر ولا يخفى خطأ كل واحد منهما اما الأول فلأنه لا جزء ولا شرط هنا ولأنه يأباه تأنيث

الضمائر الآتية الراجعة اليه وهي ضمير متعلقها وضمير حالها وأما الثاني منهما فلأنه لا يتعين عدل وما

عطف عليه للخبرية اذ في اعرابه وجوه شتى كما يأتي في الدرر أقلها تقديراً كونه بدلاً من تسع فالصواب بين

المبتدأ اعني النون وقد سبق تسميتها علة مساهلة ويؤيد ما ذكر قوله فانها تامة واتبع الحق قوله فيكون

عامل الحال معنوياً مثل هذا بعلي شيخاً قوله ولذا قال الخ فيه أي ولأجل انه لا يخلو عن خلل قال الدرري قيل

بصيغة التمريض قوله اعني الف اشار الى أن مراد الدرري من نفس الزائد الالف لا لفظ الزائدة قوله

ظاهر خبر الفرق قوله على الأول وهو التعلق بالزيادة اي ظرفاً لغواً للزائدة قوله اشتراكها كذا في

أصل النسخ بضمير الواحدة والصواب ضمير التثنية قوله كائناً قبلها حال بعد حال للألف فقول الشارح

من قبلها حال من الف قدم عليه وجوباً لنكارة ذي الحال قوله ظرفاً مستقراً الاولى اي ظرفاً مستقراً باي

التفسيرية ليكون تفسيراً لمعنى الظرفية لنفس الزائد التي في الدرري يعني ان معنى كونه ظرفاً لنفس الزائد

كونه حالاً من الالف قوله لما كان التفسير للتقريب الأخصر الاولى لما كان تفسير التقريب كما في بعض النسخ

قوله على ذات مبهمة اتصف به وهذا هو القول قوله وهو الأقرب وفي بعض النسخ وهو معنى الأقرب

قوله صيغة التفضيل بمعنى أصل الفعل اذ المبالغة استفيدت من الحمل قوله واما نحو خاجته وقطعت التوب الخ

جواب

جواب عن سؤال وارد على قول الشارح اذا كان متعديا يجيء لتكثير المفعول وحاصل الجواب ان المفعول الذي يجيء للتفعيل
لتكثيره أعم من الظاهر نحو غلّقت الابواب والمفهوم كهذين المثالين قوله فيها بضمير الواحدة صوابه فيهما بضمير التثنية قوله
بطريق نقل الحكاية الفعلية الى الاسمية لم يدخل عليها الخ وقع هنا سهو عظيم من الناسخ بسبب تكرار لفظ الاسمية في الصحائف فوقع
نظره على الاخير دون الاول فوقع ما وقع صوابه بعد قوله الى الاسمية يعني كلما لم يدخل عليهما الكسرة والتنوين قبل نقلهما
من الفعلية الى الاسمية لم يدخل الخ فقوله عليها بضمير الواحدة صوابه عليهما بضمير التثنية قوله لم تصرف في الطرف فرقا في اللفظ بين
حتى وحتى فقوله وصل فيه في النكرة عطف على مجموع الشرطية لا على الجواب اذ لا يرتبط بالشرط وهذا نظير قوله تعالى
واذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون حيث قال التفتازاني في المطول ان لا يستقدمون لا عطف على الشرطية
قوله لا يمكن القول بالنقل وفي بعض النسخ لا يمكن فيه القول بالنقل قوله فانه غير منقول عنه كذا في اصل النسخ لكن المتعارف
في امثال هذا اي بعد ان الوصلية استعمال لكن نحو زيد وان كان غنيا لكنه لا يعطي فانه اكثر من فانه لا يعطي وفي بعض النسخ
على وجه الصحيح لكنه ولا حاجة اليه تأمل قوله لم يرد الاشكال صوابه لم يرد الاشكال قوله اجتماعهما مع الوصفية والعلمية أي
والحال قبل التسمية لا وصف ولا علمية فيه قوله في بعض الشروح خبر لما بعده بتأويل هذا اللفظ قوله واما تركيب التأنيث الخ
لا يخفى ركاكة هذه العبارة واصل الصواب واما التركيب فتركيب التأنيث لا فقول وتركيب العدل وتركيب الجمع و
تركيب الاسمي وتركيب العجمة معطوفات على تركيب التأنيث في حيز اللام قوله وهو اما تركيب التأنيث مع العلمية هذا في تأنيث التاء
ظاهرة او مقدرة والالف مع العلمية او مع الوصفية ليشمل تأنيث الالف في حبلى وحمراء لكان اولى أو في قوله حرف التأنيث اي التاء او الالف
قوله فانه بمنزلة علمين في التقريب نظرا الى التكرار الذي يوجب تكرر العدل قوله لان الواضح صوابه الواضع قوله نحو
اقبس اي باسم الفاعل من الى وره قوله ونحو ثلث عطف على عمر قوله فانه بمنزلة ثلاثة ثلاثة في التقريب نظرا الى تكررها
اللفظ الذي يوجب تكرر العدل بل يكون الخ من قبيل بعلبك قوله اما مع العلمية الخ الموافق لسابق كلامه في التأنيث
وتركيب التذكير مع العلمية او الوصفية او تركيب الالف والنون مع الاسم تأمل قوله وآثار التكلف ظاهرة قد سبق منا
بعض ما فيه انه اعتبر مرة مجموع التركيب المستعمل فيهما واخرى من التركيب المستعمل فيه ومع ان ما ذكره من تركيب الاسمي ينتقض منعا الى غير ذلك

قوله حروف ناقصة صوابه حروف بنية ناقصة قوله فى الاكثر أى فى اكثر المذاهب ويحيى محرزه فى قوله فى
الايضاح الخ قوله لأن الواحدة أرطاة اى فليست للتأنيث لاجتماعها مع التاء قوله ولقولهم اديم مأروط
اى الخ قوله فقولهم فلما حذف الخ بيان لعلية العلة قوله على زيادتها أى الهمزة قوله على اصالتهما اى
الياء والألف واللام واحد قوله بنات الخ بنات السر جمع بنية قوله وقد اخطأ الجوهرى يشعر بأن قول
المبرد ينتهى بلفظ الشديد قوله وجميع الأعلام أى التى لم تكن فيها هذه الألف قوله مذكرا له اى للعلم الذى
فيه هذه الألف قوله فى هذا الوصف اى الامتناع من التاء قوله وهى علباء وان بابدال الهمزة واوا كما هو
القاعدة قوله السرواح وفى بعض النسخ والسرداح وهو أولى قوله الف الالحاق الممدودة وهو ألف
علباء مثلا قوله أعنى تفسير له قوله فى باب التأنيث متعلق بضعف قوله فى نحو كبرى الصواب الموافق
لما فى الرضى سكرى وصحح به بعض النسخ وان كان هذا ايضا فى نفسه صحيحا وصالحا للتمثيل قوله لكون
الالف الخ متعلق بضعف ولو قدم على قوله دون ألف التأنيث فى سكرى لكان أولى اى لكون الهمزة فى نحو
حمراء التى كانت مشبها بها الهمزة نحو علباء منقلبة عن علامة التأنيث التى هى الألف قالوا المازيد فى الكلمة
الف للتوسط وهى الألف الأولى ووقعت الف التأنيث بعد الف زائدة فقلبت همزة فهى ليست بعلامة بل منقلبة
من العلامة فضعفت قوله فى مقابلة الحرف الأصلى وهو الحاء من السرداح قوله ولذلك اى ولأجل المقابلة
بالحرف الاصلى الثابت وجودا او عدما قوله ليس فى مقابلة حرف أصلى وهو همزة حمراء قوله والف الالحاق
المقصورة الخ جواب عما يقال من ان الوجه الثانى لعدم الحاق الألف الممدودة الى للالحاق كالتى فى علباء بألف
التأنيث الممدودة كالتى فى حمراء وهو كون همزة الالحاق فى مقابلة حرف أصلى بعينه موجود فى الف الالحاق المقصورة
أيضا كالتى فى أرطى اذ هى فى مقابلة راء جعفر كما مر وحاصل الجواب أن هذا الوجه وان اتى فيها أيضا لكن الوجه
الأول لم يأت فيها لأن الف التأنيث المقصورة كألف سكرى التى هى المشبه بها لها أصلية غير منقلبة عن شىء قوله
الى الف التأنيث الى قسميها لأنه ليس بصدده بل موضعه يأتى فى باب المؤنث قوله اشارة بان الوصلية صوابه اشار

بصيغة الفصل اذا كان مصدر التانيث الاولى الموافق لما في الآدرى مع احاديث قوله كفى الصواب اسقاط قوله وايكن

بالواو الصواب او ايكون مصدر شيئ الاولى الموافق لما في الآدرى مع شيئ قوله اولى لعدم التذكير الحقيقي الآتي في الظاهر للتانيث

اللفظي وان لا قيد في تفسير للاطلاق قوله اذا كان القيد في الحيثية الاخصر الاولى اذا كان القيد الحيثية قوله وان كان وجه

اى حين كونها حيث تعليلية قوله على عتبة اى عدم الحكم لان معناه اى معنى الحكم على الشيئ وهو اعلم قوله انما هو الاشتمال على السببي

الصواب انما هو الاشتمال السببان اى وجودهما لا لان غير المنصرف اى بدون اعتبار الاشتمال على السببي قوله وما قيل

القائل الفاضل عصام قوله من احكامه الاخر لا من هذه الحيثية من حيث انه معرب حكمه ان يختلف اخره ومن حيث انه فاعل

حكمه الرفع الى غير ذلك كما قال عصام قوله وليس كذلك اى مسلم من لان الاشتمال على العلتين معتبر في مفهوم غير المنصرف عند المص قوله

فلا فائدة في التقييد لان وجود لا كذا في النسخ التي بايدينا والصواب ولان وجوده بالعطف على ما قبله بحسب المعنى فهو وجه

آخر للنظر تسليمي والاول منعي تامل قوله حتى يقيد بالحيثية غاية المنفي لا النفي وفيه انه وان لم ينافي لكنه لا يناسب مناسبة هذا

القيد لهذا الحكم وهذا القدر كاف في التقييد فتامل يحتاج الى ذلك التقييد دخولهما عليه عند ذينك التقديرين ليس من حيث انه

غير منصرف بل ينافيه وانما هو للفرق او للتناسب قوله ان الاكثر الموافق ان لا الكسر قوله اذ لا مدخل بقيد لان علمه لقدر اى انما

لم يقيد بقيد او يصحح الاطلاق وفي بعض النسخ وانه لا مدخل له فهو تفسير الاطلاق قوله فانه الى قوله من الاحكام الاخر لا يخفى

ركاكته فالصواب بدل من يقتضي ليصح الحمل وهذا اقل مؤنة من تصحيح بعض النسخ بان صحح فانه بغاان لم والسقط من التي في قوله من

الاحكام على ان يكون اسم ان ولم تكن الاحكام الآخر لكان اولى قوله اى ارجاع الضمير اشار الى ان الترجيع متعد بخلاف الرجوع

فلرجع مصدر ان متعد ولازم الى وجود احد الامرين وهما العلتان والعلة الواحدة القائمة مقامهما فالمراد من العلتين

في الآدرى العلتان التامتان احداهما العلتان الناقصتان اللتان هما مجموعهما علة تامة والاخرى العلة التامة التي هي قائمة

مقام ناقصتين قوله لان النون فيهما للتمكن صوابه ليس للتمكن قوله حتى يحذف غاية المنفي لا النفي قوله ايضا

صوابه وايضا بالعطف اى كالدليل السابق متعاقب الاعراب اى مكان تعاقب الاعراب من الرفع والنصب والجر على

ان يكون اسم مكان لان اسم المكان من المزيد كاسم مفعوله او متعاقب الاعراب على صيغة اسم الفاعل على ان يكون الخبر وصفا

جاريا لغير ما هو له نحو زيد مؤدب الخ دم قوله لأن اذا فيهما تنوين التمكن كذا في اصل النسخ فاسم ان تنوين التمكن

وفيهما خبرها واذا ظرف للخبر وفي بعض النسخ لأن اذا الخ فالضمير للشأن قوله ولا يتبع نصبهما الجر اي فلا ما فيه

من اتباع الجر النصب عند عدم انصرافهما فلا يحتاج الفصل اعاده بصيغة الفصل صوابه اعادة بصيغة المصدر

قوله لان ما سبق الخ كذا في النسخ التي بأيدينا والصواب الآن الخ لتعدل عن الاعادة حتى لا تكون تكرارا بلا فائدة

قوله وليتصل به الاستثناء عطف على الا انه يجب المعنى اي اعادة لأجل التصريح بالنتيجة ولاتصال الاستثناء به وهو قول اللادي

الا اذا اقامت مقام اثنين قوله فيسقط عنه الصواب ويسقط عنه والاتيان بلفظ قوله قبله وجعله بين القوسين لأنه

قول اللاري قوله الذي يقتضي الفاعل الخ وهو الحدث قوله اي علامة اعرابه هي التنوين كذا في اصل النسخ والصواب

اذ علامة اعرابه هي التنوين اي لأن علامة كون الاسم معربا هي التنوين ولا تصح الي ما في بعض النسخ هنا على وجه التصحيح

من التحريف والزيادة والله تعالى أعلم كالتنوين لا حاجة اليه بعد قوله انهم الآن يكون تفسيرا له وهو موجود

في الرضي أيضا قوله اليه اي الى الكسر قوله اذ منع الصرف فاصوابه مع الضرورة كما في الرضي وحاصل ما هنا ان التنوين

منع من غير المنصرف اصالة والكسر تبع له بشهادة عوده بلا ضرورة بعود التنوين بضرورة كما ذكرنا

فان في عود التنوين ضرورة الوزن الخ بخلاف عود الكسر مع ان الممنوع بالذات والاصالة لا يعود بلا ضرورة ولو قال

اللاري الخ مع عدم ضرورة الخ بدل وعدم ضرورة كما في الرضي لكان أولى وأوضح في المراد قوله وهو اي جر مضاف الافعال

الى الأسماء قوله كما قال الله تعالى الخ بيان للتغليب قوله مع ان هذا البحث اي النظر الذي اورده اللاري قوله مطرد

في ذلك اي في المذكور جميعا وفي بعض النسخ جميع ذلك اي فلا وجه لتخصيصه بصورة التأنيث والتذكير قوله الهمزة

المنقلبة هي مع ما عطف عليها وهو قوله والألف المزيدة بدل من الفي التأنيث وزاد واو في بعض النسخ على وجه

التصحيح قبل الهمزة والمراد بالفي التأنيث لكن لا حاجة اليه قوله لانها اي حمراء لا لمة والبناء كذا في النسخ التي بايدينا

صوابه لحد البناء وعبارة غيره لتوسيع البناء وقلبت الف التأنيث همزة لوقوعها بعد الف زائدة ولدفع التقاء

الساكنين مع المناسبة بينهما في التح وقع في بعض النسخ بعد هذا اللفظ قوله معا بين القوسين وخط عليه فابدل

بعبارة

بعبارة أخرى في بعض النسخ والصواب ما في اصل النسخ قوله لم تفارق احداهما صوابه فلما لم تفارق الخ اى لما لم تفارق احداهما

عن الاخرى لا في الوجود ولا في الخارج كما علم من الادارى قوله كما صوابه كيما بالتأنيث قوله فالوصف بالمجردة اى في قوله

الادارى لا الى التأنيث المجردة مع أن الموصوف مثنى قوله حروف الزوائد هى حروف سألتمونيها قوله كما عرفت من قوله في الاصل

تحرير لما قوله فما كان حصص الحصص الجنس والا داس اسم ملك وقوله في بجمع متعلق بقوله فما كان وقوله يفوقان

مرداس اى وحصين فهو من باب الاكتفا نحو قوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اى والبرد ونحو بيده الخير اى والشر وحاصل المعنى

ما كان حصين يفوقان جبسا من داس ولا حابس في هذا الجمع يفوق نفسه في داس منصرف فاز لا سببا فيه غير العلمية مع أنه

جمع غير منصرف للضرورة الشعرية قوله أى الوجود والعدم كيما طرفيها لأن كلا منهما في طرف مقابل لطرف صاحبه وكذا الايجاب

والسلب قوله ايجابيا أى نسبة المام لا الى صن وكذا قوله سلبيا ولو قال ايجابا وسلبا لكان أخصر قوله ضرورة السلب

التى هى النقيض هنا فيكون سلبها اى سلب ضرورة السلب الخ هى الامتناع قوله بالمنصرف صوابه بالمنصرف قوله وهو جموع

الضمير الخ اى القول بالرجوع لان التوجيه ليس جموعا بل قوله به فلو قال رجع او ارجاع لكان أولى قوله على المعنى اللغوى

وهو التحويل قوله بدليل قوله ويجوز صرفه اى جعله منصرفا حقيقيا كما هو مدار السؤال قوله لأنه غير منصرف في الاصل منع

القول بدليل الخ قوله الآن سلب حكمه في بعض النسخ سلب عنه حكمه قوله لا وجه الخ مع ما مر من ان المتبادر الى الفهم بعد تمام تعريف

غير المنصرف بيان حكمه في تعريف المعرب وحكمه قوله وذا موصول اى على التفسير الأول قوله او زائدة اى على التفسير الثانى قوله

والفصل الذى الخ وهو وقع كما اشار اليه الادارى قوله بنزع الخافض وهو في كما اشار اليه الادارى قوله وخلاصة

المعنى لاحاجة وفي بعض النسخ لا حرج الخ اشار الى أن الاستفهام للانكار والحرج مستفاد من على لانها للضرورة قوله

مع هنا اى ان جاء باتى مع هنا الخ قوله بغير الالف اى بغير الهمزة سماها الفا لتسهيلها بها او لانها

اذا كانت في الاول تكتب بصورة الالف قوله وان افرد وها اى من أتى عن هنا بأتى عطف على ما قبله بحسب المعنى

وقد اشرنا اليه قوله من تسع وما يقوم مقامهما بدل من قيدين قوله فهو بيان لما ابهم وهو عدل قوله

ووصف الى آخر الاسباب قوله في تفسير ما ابهم في الخ وهو تسع قوله فهذه اى وحدان لا كسر الخ قوله لا مشاحة

قوله او عدل عن ... فلو قال في ... لا ينظر الى ... فيكون تسع علل الخ

وفي الصحاح ولا مشاحة بهاء والابتداء والمشاحة بضم الميم وتشديد الحاء مفاعلة من الشح بمعنى البخل قوله
وشدة الاهتمام الخ للرد على القدماء قوله وامثاله الصواب اسقاط العاطف لأنه خبر المبتدأ قوله وشتاخ
كذا في النسخ بالتاء المثناة من فوق والخاء المعجمة والصواب شناح بالنون والحاء المهملة كذا في الرضي يقال رجل شناح
اي طويل قوله وخراب صوابه حزاب بالحاء المهملة فالزاي في الرضي حزاب اي غليظ قصير قوله
اي سراجيل بالسين المهملة والجيم المعجمة وفي الرضي شراحيل بالشين المعجمة والحاء المهملة والياء التحتية قوله ثم سقط الياء
للتنوين اي لالتقاء الساكنين بلحوق التنوين وكذا حال يمان وشآم فالاولى ذكر هذا الحكم ثم القياس عليه هنا
قوله وقماري الصواب اسقاط العاطف لانه مفعول أراد في حاشية السيد قدس سره على الرضي القمري منسوب الى طير قمر والجمع
قماري قوله وبختي نوع من الابل قوله ودبسي في حاشية السيد قدس سره أيضا الدبسي منسوب الى طير دبس
قوله للنسبة الرابع في نماء الصواب اسقاط الى الربع كما في الرضي قوله ولامعنى لنسبة هذين الجانبين الى جزئهما
الصواب لنسبة هذين العددين الى جزئيهما كما في الرضي أيضا وهذه الجملة كبرى لقوله فانه الخ قوله اي الثماني
الذي لايستعمل الا في المعدود اشار الى ان ضمير الفصل للحصر قوله اي ان كان صوابه اي اذا كان الخ اشارة الى ان التنوين
كتب هنا بالنون لا بالألف مع أنه اذا تبع النصب يكتب بالالف نحو رأيت زيدا فرقا بينها حالي اذا اي حال ذكر
المضاف اليه وحال حذفه وتعويض التنوين عنه عوضا عن المضاف اليه المحذوف للعلوم مما قبله قوله ثماني
بالياء والصواب اسقاطها قوله في هجائن وقلت مفردين وجمعين قالوا هيئتهما جمعين مغايرة تقديرا لهيئتهما
مفردين فهما جمعا تكسير قوله على ما يقال صوابه على ما يقال قوله لانه لا نظير له الخ خبر قوة اي لو كان قوة
هذا الجمع الذي لم يعرف معلوم بهذه الصفة قوله فكذلك الخ اي فنقول على طريق النقض الاجمالي كذلك
أكلب الخ قوله له اي لكل منهما ولو ثنى الضمير على ما انسقه الاري لكان أولى قوله لان الاول المنقول
اي من الجمع كما في الازري قوله الاجر بيته والصواب والاجر الخ بالعطف ليكون جوابا آخر فيه قوله من
صيغ الجمع مرتبط بالمجهول لا بالموضوع بدليل ما بعده قوله واشد نحو قوله تعالى فلما بلغ أشده والقرض من

نقل المصحح التورك على اللادى حيث عد آنك أيجيا وجمل اشد جمع شدة لكن بعض المفسرين وافق اللادى فى الاخير
لكن بقى ان لم ذكر اشد فى السؤال ولم يذكره فى الجواب وذكر قوله والاجر فيشدد واوه زائدة على اللادى ولو قال بدلم
واشد جمع شدة كما فى اللادى لكان اولى ولوافق الجواب السؤال تأمل قوله قال اى الشاعر بلغتها واجتمعت اشدى
عامه كان حواشى البيت وشطت الباطل عندى حدى اى بلغت سفوات الكمال واجتمعت قواى وتركت الباطل
وحدى الذى لا اتجاوزه حاضر عندى فلا اغفل عنه قوله فقط دون الضروب المختلفة أى به ليحصل التقابل بين التكثير
وقيم قوله فى الوزن الصرفى الموافقة فى الوزن الصرفى أن يكون الزوائد فى الملحق من جنس الزوائد فى الملحق به وأن
تقابل التكثير بالزوائد والاصول بالاصول كسب جد ومضارب بخلاف اناعيم ومصابيح واما النحوى فلا يشترط
شيئا منهما فاناعيم ومصابيح موافقان وان لم يوجد الشرط الاول وقناديل ومصابيح موافقان ايضا وان لم يوجد
الشرط الثانى أيضا قوله عند سيبويه كذا فى النسخ فالمبتدأ اما محذوف لعله او ساقطا عن قلم الناسخ وهو هى و
مقصورة اى الف مقصورة خبره قوله أوضاع بالفاصلة صوابه بالواصلة قوله لا احتيج الى قلبها الف هو ابن
همزة والقول بأنه كما هى القافية باعتبار ما كان لا مع اشتماله على التكلف يورث بس الطام قوله ما قبلها الفاى زائدة
اذ هى لا تورث القلب قوله الى التأنيث جمع بين قوسين والصواب اسقاطهما قوله المراد الى قوله واغا الخ لا يتعلق
ببيان المراد فيما يظهر غرض مصنفه به هنا من دفع سؤال او قضية حال فتأمل مع انه لا ارتباط لعبارته بعضها ببعض وغاية
ما يمكن فى توجيهها ان يقال صوابها المراد من بناء الكلمة مادتها فهذه جملة وقوله ووزنها وصيغتها مبتدأن وقوله
هيئتها الخ خبرهما وهذه جملة اخرى استئنافية بيانية لا نحوية وقوله وهى الى اى الهيئة وقوله لكونها صوابه
وسكناتها فصحت هذه العبارة فى بعض النسخ بما تركه للمصحح اولى قوله داخلة فى عادتها صوابه فى مادتها
قوله الآخر وهو اى مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج انتهى قوله وأيضا لأن مفهومه اى مفهوم الدخل
بقوله وهو مصرف الخ قوله بيان المعنى المرتفع للعدول بقرينة قوله يقال اسم معدول الخ مع ان عادتهم اذا كان تأليفهم فى علم
واطلقوا معنى لفظ ان يكون ذلك المعنى بحسب عرف اهل ذلك العلم فلا يحتاجون الى التقييد فى عرفهم وانما يحتاجون الى التقييد

اذ اراد وا به معنى فى عرفـ غيرهم قوله كما وقع فى بعض النسخ حيث قيد باللفظ اذ من المعلوم ان حرف اللفظ ليس
معنى لغويا بل ما يكون لغويا الحرف مطلقا قوله يعنى اى الرضى قوله فالأوفق الخ داخل فى العناية قوله ان يفسر
اى المص قوله لأن الادب اكثر فى اصل النسخ بلام التعليل فهو علة لما يفهم من اولى من جواز التعريف بغير المحمول
وفى بعض النسخ على وجه التصحيح الا ان الادب فهو استدراك عن الأولوية قوله جوز التعريف باللازم الغير
المحمول اذ الغرض من التعريف التصوير ولا حكم بينه وبين المعرف الا صورة قوله وليس مقصوده اى الرضى قوله
ليتوجه الاعتراض اى اعتراض الرضى بعدم الموافقة بين المعرف والتعريف فى التعدية واللزوم قوله فى تحققهما
بضمير التثنية والصواب ضمير الواحدة ليرجع الى العلاقة قوله اسقاط لفظ فى اللغة اى اسقاط الدارى اياه
قوله او ان يقال عطف على اسقاط قوله وهو فى اللغة المعرف الى قوله يقال الاسم معدول الخ حتى يبين ان الحرف
المطلق معنى لغوى وحرف الاسم معنى اصطلاحى فليكن المراد الاصطلاحى حتى يكون للاعتراض بعدم الموافقة
فى التعدية واللزوم وجه اذ كما اورده الرضى رح اورده الشر قدس ايضا حيث اول لدفع ذلك الاعتراض
قوله عدل الجمال بالتشديد من صيغ النسبة اى صاحب الجمل قوله لاشتقاق الخ بلام الجارة والصواب الاشتقاق
بالاستثناء او اغاد على اشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا لكون المعدول بمعنى التبعيد والاخراج المتعينين
اذ لو كان بمعنى الميل اللازم لقيل للاسم المعدول اليه قوله لأنه بمعنى المعدول اليه اى فهو من الحذف و
الايصال لان المعنى اللغوى لما انه يكفى ح وجود علاقة اللزوم ولا يلزم التوافق فى التعدية واللزوم قوله
لكونه بمعنى اللزوم صوابه فكونه بالفاء التفريعية قوله لا يدفع الاعتراض اى عن المعنى الاصطلاحى المراد هنا
اذ لا بد له من التوافق فى التعدية واللزوم كما مر على ان المذكور فى القاموس بقوله الصواب اسقاط بقوله او
اسقاط بانه قوله اذ احال اى مال قوله من يكون بالاخراج اى يتحقق بالاخراج اى بفعل الفاعل قوله
عند الاطلاق بنفسه وفى بعض النسخ ما بنفسه وهو الأوضح قوله لقائل ان يقول حمل الفاظ التعريف على
التبادر واجب كما قالوا فلا يندفع الاعتراض قوله فان الامام يرد اطلاقه فى فرد منه شائعا وهو الأولى

فعلى هذا شائعًا خبر بصير وعلى الأول حال الفاعل يرد قوله ثم ان ذكر الشارح قدس سره الخ صوابه ثم أنه ذكر في النفحيرات
قوله لان السانح قال في حواشي شرح الشمسية سانح مرب ساده قوله لازم في الوجود وفي بعض
النسخ لازم له قوله ما هو صفة الفاعل وما هو الخ بدل من معنيين قوله لا طائل تحته حيث لم يدع أحد أنه موضوع
لمعنيين حتى يكون مشتركا لفظيا بل انه موضوع لاحد السانح فهو مشترك معنوي قوله اى تبعه وفي بعض
النسخ تبعا قوله فان الاخراج اى الذى هو صفة الفاعل قوله وذلك التجوز بذكره الخ صوابه او التجوز بذكره الخ عطفا
على حذف قوله اذا أريد سحا معينا صوابه اذا اريد به سحى معين الخ قوله لشدة الاتصال متعلق بصيرورة المنفية
قوله في الشعر نحو قول الشاعر كان ابن زيد لوابا عصام زيد حمار دق باللجام اى كان ابن زيد يا ابا عصام حمار
قوله المصورة اى صلة صوابه المصورة الى صلة قوله بغير بالباء الموحدة صوابه بالياء المثناة من تحت قوله على جميع التقادير
من استعمال من او اللام أو الاضافة قوله فان حق المقول صوابه المفعول فيه قوله من الخروج المطلق وعبارة السيد
من الخروج اذا اطلق قوله كما في قولك خرج زيد الى بلد كذا وعبارة السيد قد تخرج زيد الخ بصيغة الفعل قوله وهذا
امر بديهي لا ينكره احد فضلا عن السيد السند قوله من خروجه اى خروج الاسم وحاصل هذا الحاصل أن ليس مراده
قد سبق من قوله ما لا يسند الى خارج ما لا يكون بدخل فاعل حتى يرد اعتراض اللارى بخروج المعدولات كلها حتى بل ما لا يكون
بدخل عليه ولو قال الخ هذا بدل ما قاله لكان أوضح في المراد واخصر تأمل قوله واخراج المتكلم صوابه بل الى اخراج المتكلم
قوله كما لا يخفى ولا يخفى بعد ما حمل عليه كلام السيد من ظاهره قوله فلو كان له في دخل صوابه حذف في قوله فلا
يكون موجودا الى قوله مسموعا بصيغة التذكير مع أن ضمائرها للكلمة فهو اما سهو أو بتأويل المذكور قوله فهما خارجان
الصولب والافهما الخ اى ان لم يكن غير قياسي الخ بل قياسيا قوله اى وجه الترتيب المستفاد من بيان الشارح قدس سره الترتب
بين وجدان الامثلة واعتبار العدل مستفاد من الشرطيين المصدرين بلما وبين اعتبار العدل وتفتيش الاصل من قوله
ولكن الخ تأمل قوله مثبت للفرع وهو المعدول قوله وجود دليل آخر وهو الدليل المثبت للاصل قوله في أمس الخ قال
انه معدول من الامس المعرف فتضمنه معنى اللام وحضار وظمار وقطام وغلاب أعلاما للاعيان المؤنثة

معدولاً تقديرياً عن حاضرة وطامرة وقاطمة وغالبة ليحصل تشابهها بنزال الذي هو معدول عن النزول عدلاً

لما كانت وزناً مبنية مثل هذا عند الحجازيين واما بنو تميم فبعضهم يقولون ان ذوات الراء منها مبنية

لما ذكروا اما غيرها فمعربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ووجه الفرق انهم قالوا الإمالة مستحسنة مطلوبة وكسر

الراء يوجبها فلتبنى ذوات الراء ليكون الكسر الموجب لها لزومياً ولو جعلت معربة غير منصرفة لزال

الكسر بالكلية بخلاف غير ذوات الراء اذ لا راء فيها فلا امالة لانها لتكررها على اللسان ثقيلة فاذا كسرت مالت فتحة

ماقبلها الى الكسرة والالف الى اليا ليكون التلفظ على نسق واحد ومع ذلك اعتبروا العدل التقديري فيها

مع عدم ضرورة اليه اذ لا بنا حتى يعتبر لاجله مع وجود سببين لعدم صرفها العلمية والتانيث طرداً للباب

والى هذا المذهب ذهب الح حيث مثل لما الضرورة الى اعتبار العدل بحضار وطمار ولما لا ضرورة له اليه بنحو

القول بل

قطام وبعضهم يقولون ان كلها ذوات الراء وغيرها معربة غير منصرف للتانيث والعلمية مع اعتبار العدل

التقديري طرداً للباب خذ هذا ولا تصغ الى ماقيل او يقال في بيان هذا المقال **قوله** بان الاصل ان المعنى اذا كان

مكرراً ان يكون اللفظ مكرراً لا يخفى ركاكته بحسب الاعراب فالصواب بان الاصل اذا كان المعنى مكرراً

زان يقول حد

ان يكون اللفظ مكرراً او بان الاصل ان المعنى اذا كان مكرراً يكون اللفظ اى لفظ مكرراً **قوله** ذكره

في الكلام صوابه بيان فائدة ذكره في الكلام حيث قال وفائدتها الخ **قوله** بيان اشتماله صوابه وبيان اشتماله

بالعطف وهذا ايضاً يستفاد من قوله وفائدتها الخ **قوله** وبيان وجه اعرابه هذا ايضاً يستفاد من قوله وفا

ئدتها الخ ومن القياس على قولهم رئيت الكتاب جزءاً جزءاً **قوله** بيان فائدة كون الاصل الخ الصواب حذف

فائدة وذلك الوجه هو ان المؤكد التقسيم والمقسم عليه مكرر في كلامهم **قوله** ان كل لفظ يدل على معنى مكرر

ان يكون الاصل فيه تكرار اللفظ لا يخفى ركاكته بحسب الاعراب واقامة المظهر مقام المضمر فالصواب ان يقول

ان كل لفظ يدل على معنى مكرر الاصل فيه التكرار **قوله** فيلزم ان يكون اسماء العدد الخ فيه انه بعد تعريف

العدل بانه خروج مادة الاسم عن صيغته كما قرر فاين اللزوم ولو قال لزم ان يكون الاصل فيها تكرار

الآحاد

الاحاد لكان صوابا لكن لا محذور فيه قوله مثلا اثنين اى هذا اللفظ وفى بعض النسخ اثنان والاوفق اذ الملق هذا
اللفظ قوله لكونه متعلق بيكون الآتى قوله والتحقيق الى قوله فالاصل فيه تكرار اللفظ لا يخفى ما فيه من ركاكة والفساد
وانه والله الهادى اعتراض على الشارح قدس سره حيث قال والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا بانه ليس
تحقيقا وصواب العبارة هكذا والتحقيق ان المعنى المكرر اذا قصد به اى بتكراره المستفاد من لفظ المكرر افادة المعنيين
معا اى جميعا اى يكون كل منهما مقصودا بالذات للافادة بالذات بحيث لا يكون احدهما لتقدير الآخر كما فيما
نحن فيه وهو ثلث ثلث ونحوه لان كلا من المعنيين مقصود بالذات ولا التقدير ولا التأكيد والا فيحصل الملق من الانفراد
قوله فالواجب فيه اى فى ذلك المعنى تكرار اللفظ فاجاء بلا تكرار كثلث فمعدول قوله واذا قصد به اى بالتكرار المستفاد
من لفظ كما من تقدير المعنى الاول وتأكيده فالاصل فيه تكرار اللفظ كما فى زيد زيد فلا يجب التكرار فيه اذ يجب التأكيد قوله
بخلاف التكرار فيما نحن فيه الى يفوت الملق وهو التقسيم وباقى ما ظهر ضمير المبتدأ او عين الخط تأمل جدا فانه من مزالق
الاقدام قوله ان يكون بيانا لذلك والواو لكان اوضح قوله ويجوز ولو قال لكن يجوز لكان اولى وهو يجوز و
قوى بحيث لا عقلا قوله فكل الى المجىء الانتهاء الخ الا كان ثلث ومثلث فى عبارة الشارح قدس سره مشتبها بهما واحاد وموحد الى
رباع ومربع مشبهة حيث قال وكذا اى كحال ثلث ومثلث الحال فى احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع فلو جعل
الانتهاء الغاية لاقتضت ان يكون بين ثناء ومثنى وبين رباع ومربع واسطة ولا واسطة سوى ثلث ومثلث وقد جعلا
مشبها بهما فلا يصح دخولهما فى المشبه فالوا وانه لمجرد الانتهاء اى انتهت المشبهات وانقضت برباع ومربع قوله مخالف
لما ذكره الرضى حيث يستفاد من الرضى عدم مجيئها الاعشار فى الشعر حيث قال والسماع مفقود قوله فى شرح
التسهيل الخ تأييد للشارح ورد للرضى قوله حكى البنانى اى فعال ومفعل اى من الواحد الى العشرة قوله وحكى
ابو حاتم الخ اى حكيا فعال الى العشرة قوله لم يستعمل متروك الخ اى لم يجد ولا بطيا فى تحصيل الحفظ الجيدة حتى لم يبت
او وقعت فى اعينهم خط الاعشار كذا فى بعض الحواشى اعلم انه وقع سهو هنا فى عبارة الرضى فنقل فى اللارى لذلك و
لفظ واحد فى قوله بل يستعمل وزن فعال من واحد الى عشرة وصوابه من خمسة الى عشرة كما نقل عنه عصام بلفظه

قوله الى لفظ صوابه الى لفظ مكرر قوله وفي الصحاح الخ الغرض من هذا النقل بيان الحاجة لكن والآرى
حيث يستفاد منهما ان المعدول عنه مكرر لفظاً ومن هذا النقل انه غير مكرر لفظاً قوله من ثلثة
ولا تكرار لا في لفظه ولا في معناه قوله في اللفظ والمعنى متعلق بالعدول لا بالتكرار قوله مزدوجين
اى زوجاً زوجاً قوله الوحدات المنكرة صوابه المتكررة قوله لا الوحدات صوابه لا مطلق الوحدات
قوله لم لا يجوز ان يكون ثلث صوابه ثلثة ثلثة بالتكرار قوله العرفية اى العرف العام أى لا المنطقي اذ المرأة
من جنس الرجل بالمعنى المنطقي بل من نوعه أيضاً بخلافه بالمعنى العرفي قوله وعدمه أى عدم المنافع والعدم كبر
باعتبار المذكور ولو قال وعدمها لكان أوضح وإياك أن ترجع الضمير الى اشتراك اذ الجنسية ليست با
عتبار عدم الاشتراك وهو ظاهر قوله وان اريد ما استعمل وفي بعض النسخ وان اريد به الخ قوله المراد
بقولنا صوابه بأن المراد الخ قوله فاندفع المذكور وفي بعض النسخ المنع المذكور قوله بما ذكره سابقاً
اى الرضي في تعريف العدل قوله واستلزام الخ صوابه أو استلزام الخ بأو الفاصلة كما في الرضي قوله
يظهر صوابه حتى يظهر أو ليظهر قوله صدق العدل الخ وفي بعض النسخ صدق تعريف العدل قوله وامرأة
اخرى الصواب اسقاطه من البين لما مر أنه لا يستعمل الا في جنس المذكور الأول والمرأة ليست جنس
زيد كما سبق من قوله فالرجل والمرأة في الانسان جنسان أو ان وهند وامرأة اخرى ليكون مثالاً للمطابقة
في التأنيث أيضاً تأمل قوله لانه لما الخ صوابه انه لما الخ تأمل قوله لئلا يتوهم الاعراب لأن حركتهم
الاعرابية الفتحة لكونه ظرفاً فلتحقه البنائية قوله على الصبا اى الفتح بكونه عارضاً اما في سحر فلكونه
لأجل اللام واما في حين فلكونه لأجل الاضافة وكلاهما عارضان قوله تلك المعرفة اى المعرفة التي هي معنى اللام
قوله بتقديره على اى بسبب تقديره الخ ووجه سببيته أنه لا يجتمع التعريف اللامي مع التعريف العلمي
وفي بعض النسخ بعد قوله لم يقصد به تلك المعرفة كان نكرة كآخر وان قصد به تلك المعرفة باعتبار
كان مبنياً لتضمنه معنى اللام كأمس وان قصد به تلك المعرفة انتهى وجمع تصويباً فوجه السهو

تكرر لفظ تلك المعرفة فوقع نظر الناسخ على الثاني واقول وان لم يكن تصويبا لكنه أولى لكن وجب عليه
حذف لفظ تلك تأمل قوله اى علمية الجنس اى لا علمية الشخص في المنهل في بعض النسخ في التسهيل أى في لغة بني
تميم فسحر بلا تنوين أنهم يجتهدون في النحو كسيبويه مثلا قوله واللغة بنائها صوابه واللغة الفصحى بنائها
قوله أمس معرب الخ وفي بعض النسخ ان امس معرب الخ قوله وجه الفرق الخ اى بين الاحوال الثلث لامس
مرتبط بما في اللاري قوله بالأسماء لعله صوابه بالاسم قوله بنيى اى اعتبر تضمن معنى اللام قوله او غير منصرف
اى ان اعتبر العلمية المقدرة قوله لو يوجد ابنيي صوابه ولا غير منصرفين قوله واليه يشير كلام الرضي الخ ان
ارجع الضمير الى الجواب المذكور فامر الاشارة مشكل جدا او الى عدم البنا فليس باشارة بل تصريح مع عدم فائدة معتد بها
فلعل في الكلام سقطا قبيل واليه وهو مع خفا تعينهما او يرجع الضمير الى السؤال تدبر قوله ظهوره في امس
وتمام كلام الرضي لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفهما
كما يتبين في قولك لقيته أمس انتهى اى اذ يمكن ان يفهم غير صباح يومك ومساء غيرها بخلاف امس قوله ادرج
لفظ الظاهر الصواب تنكيره قوله في الموضعين أي في قوله ظاهر المثنى والجمع المؤنث وفي قوله عن ظاهر الواحد
المذكر قوله لاتحادهما اى المعدول والمعدول عنه يستوى في الجمع لان افعل من يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد
والمثنى والجمع قوله عن الوحد صوابه عن الواحد المذكر قوله وان كان باعتبار الخ وفي بعض النسخ وان كان فيها عدل
باعتبار وعلى الاول يرجع ضمير كان الى العدل في ضمن المعدول قوله استلزم اى الواحد المذكر قوله لا يوجب
العدول حتى في نسخة العدل قوله بتفسير المص اى بخلاف تفسير الرضي كما سبق وهو اخراج اللفظ عن الاصل ان
يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى لكن هنا قوله في الصورة الحقيقية الحكمية صوابه ولا الحكمية
اذ اللام مع مدخولها لشدة الامتزاج تسمى لفظة بخلاف افعل من قوله او المستعمل صوابه او المستعمل بمن قوله الآن
آخر جمع اخرى كما قال اللاري قوله لعدم احتياج أخرى واواخر الاولى الا يضم اليهما آخر مفردا مذكرا اذ فيه التقا
سببان وزن الفعل والوصفية قوله مخالفة النظير اى جمع المؤنث السالم الاصل اى جمع المذكر السالم قوله

من تلك الوجوه اى التنوين والبنا والاضافة الأخرى قوله فالأصل وفى بعض النسخ فان الأصل

قوله لما تيم تيم عدى صوابه كما فى تيم الخ قوله فى أن يكون الصواب اسقاط فى قوله تابع ذلك

المضاف اليه المحذوف الصواب تابع ذلك المضاف على المضاف اليه المحذوف قوله

والتقدير الاعلالة او بداهة سابح صوابه الاعلالة سابح او بداهة سابح

قوله انما يعتبر ذلك اى التعريف الاضافى قوله لايبنى فيه لما

مر انه فى حكم المنصرف قوله والسكنا والتجريد بالراء صوابه

والتجويد بالواو قوله ذهابا الى التعميم اى مع الاختصاص

فلا يرد ان من كل شيئ عام قوله اولى انشا

الى ان القياس الذى فى الدارى من قوله كما يح

قياس اولى فكيف يكون فى حكم انحو

قوله يعنى صوابه معنى قوله

بلفظ أجمعون صوابه

فلفظ أجمعون

تم

تم الكتاب بعون الملك الوهاب والحمد لله حمدا يوافى

نعمه ويكافى مزيده سنة ثلثة وثمانين و

ثلثمائة والف هجرية على صاحبها

افضل الصلاة واتم التحية ما لاح بدر

التمام وفاح مسك الختام

وصلى الله على سيدنا محمد النبى الامى وعلى اله وصحبه وسلم